المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم: **علم الاجتماع السياسي و العلاقات الدولية**

تخصص: **اتصال، عولمة و ضبط النزاعات**

الموضـــوع:

تأثير الإشهار العمومي على الخط الافتتاحي للجرائد الخاصة في الجزائر

تحليل مضمون المقال الافتتاحي لجريدة "الشروق اليومي" خلال سنة 2013

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

من إعداد الطالب:

خشمون عبد الرحيم

الأستاذ المشرف:

د. زغلامي العيد

أعضاء هيئة المناقشة:

الأستاذة: هارون مليكة.....رئيسا

الأستاذ: د. زغلامي العيد.....مشرفا ومقررا

الأستاذة: لعجاني رانية.....عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2013-2014

بسم الله الرحمن الرحيم

" ولا تصعر خدك للناس ولا تمش في الأرض مرحا
إن الله لا يحب كل مختال فخور"

(سورة لقمان، الآية 18)

شكـــــر وعرفـــان

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى:

- الأستاذ المشرف الدكتور زغلامي العيد على توجيهاته القيمة التي قدمها لي أثناء إنجاز هذه المذكرة.
- كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل.

الإهـــــداء

أهـــــــدي هذا العمـــل إلى:

✓ **الوالديـــن العزيزيـــن**

✓ أولادي: **لميس، زياد وفـــرح**

✓ إخـــــــوتي وأخـــــــواتي

✓ الأقـــــــارب والأصدقـــــــــاء

✓ كل من ساعدني وشجعني خلال مشواري الدراسي

عبد الرحيم خشمون.

الملخـــــص:

تتناول دراستنا هذه إشكالية احتكار الإشهار العمومي من قبل الدولة بواسطة الشركة الوطنية للنشر والإشهار (ANEP) وإمكانية تأثير ذلك على استقلالية الجرائد الخاصة تجاه السلطة السياسية.

وعليه فإن الدراسة تهدف إلى التعرف على المعايير التي على أساسها يتم توزيع الإشهار العمومي على الجرائد في الجزائر. وبتعبير آخر معرفة ما إذا كان هذا التوزيع يتم على أسس موضوعية وعقلانية مثل أهمية السحب والانتشار أم يستعمل كأداة للتأثير على الخط الافتتاحي للجرائد الخاصة تجاه السلطة السياسية.

وأهم ما خلصنا إليه بعد دراستنا هذه هو أنه في غياب قانون ينظم قطاع الإشهار على أسس موضوعية وعقلانية تماشيا مع اقتصاد السوق، يبقى الجدل قائم والاتهامات موجهة إلى السلطة في استعمالها لهذه الأداة بهدف الحد من حرية الصحافة المكتوبة الخاصة واستقلاليتها عن السلطة السياسية.

أما في ما يخص الحالة العملية التي أخذناها في دراستنا هذه وهي جريدة "الشروق اليومي" فمن الصعب أن نخلص إلى أن استفادتها من الإشهار العمومي أثر بصفة مباشرة على استقلالية خطها الافتتاحي تجاه السلطات العمومية رغم أننا لمسنا من خلال تحليلنا لمقالها الافتتاحي نوعا من التهميش للقضايا الهامة التي طغت على الساحة الوطنية خلال فترة الدراسة، أي سنة 2013.

ويمكن القول بأنها حافظت إلى حد ما على موضوعيتها واستقلالية خطها الافتتاحي ويمكن تفسير ذلك بالوضعية الجيدة التي تحتلها على ساحة الإعلام الوطني المكتوب حيث تحتل المرتبة الأولى من حيث السحب والانتشار في الجزائر وذلك منذ سنة 2011، وليس لها صعوبات في الحصول على الإشهار مهما كان مصدره.

كلمات مفتاحية: الإشهار، الإشهار العمومي في الجزائر، حرية الصحافة، الجرائد الخاصة في الجزائر، الخط الافتتاحي للجرائد الخاصة، المقال الافتتاحي للجريدة.

Le résumé:

Cette étude traite essentiellement de la problématique de la distribution de la publicité publique sur les titres de la presse écrite algérienne.

A cet effet, elle tente de cerner les critères sur la base desquelles, l'Agence Nationale d'Edition et de Publicité (ANEP), qui détient le monopole sur cette publicité, procède à la distribution de cette manne financière sur les journaux.

En effet, beaucoup de réactions, notamment celles émanant de responsables de journaux privés, accusent les pouvoirs publics d'utiliser cette source financière comme moyen de pression sur la liberté de la presse privée.

A l'issue de cette étude, nous avons, notamment, conclu que tant qu'il n'y a pas une loi encadrant l'activité publicitaire en Algérie sur des bases conformes à l'esprit et les règles de l'économie de marché, le doute persiste quant à la manière et les objectifs de l'usage de cette publicité.

En ce qui concerne le cas du journal "Echorouk Elyoumi", qui occupe la première place sur la scène de la presse écrite algérienne en termes de tirage et de diffusion, le fait de bénéficier de cette source financière n'a pas affecté directement sa ligne éditoriale.

Certes, et d'après l'analyse du contenu des articles de son éditorial couvrant l'année 2013, on a remarqué que le journal a relégué au second plan des questions essentielles ayant marqué la scène nationale durant cette année-là. Mais il a tout de même, gardé dans une certaine mesure, son objectivité et l'indépendance de sa ligne éditoriale vis-à-vis des pouvoirs politiques.

Mots clés: Publicité, publicité publique en Algérie, liberté de la presse. Indépendance des journaux privés en Algérie, ligne éditoriale, l'éditorial.

The Abstract

This study aims to approach the problematic of the public advertising in Algeria.

Our objective is to try to know how this advertising is distributed by ANEP agency between the newspapers.

Because many reactions accuse the Algerian public powers to use this financial source in order to restrict the freedom of private press.

After our study, we have deducted that this problem persists because there is not a law to organize this commercial activity.

"Echorouk" paper profits from this source but, all in all, this office keeps the independence of its editorial line.

Key words:

Public advertising in Algeria, freedom of the press, Algerian private newspapers, editorial line.

الفهرس

مقدمـــة.....ص1

الفصل الأول: الصحافة المكتوبة في الجزائر.....ص13

المبحث الأول: مدخل عام حول الصحافة المكتوبة.....ص14

المطلب الأول: نشأة وتطور الصحافة المكتوبة.....ص14

أ/ الصحافة العصرية في أوروبا.....ص15

ب/ الصحافة المكتوبة في الوطن العربي.....ص16

ج/ خصائص الصحيفة.....ص17

د/ المؤسسة الصحفية ص17

ه/ حرية الصحافة.....ص18

المطلب الثاني: الفنون الصحفية.....ص21

أ/ الخبر.....ص21

ب/ اللقـــاء.....ص23

ج/ التحقيق.....ص23

د/ التقرير.....ص24

ه/ المقال.....ص24

المبحث الثاني: الصحافة المكتوبة في الجزائر قبل الاستقلال.....ص27

المطلب الأول: الصحافة الاستعمارية.....ص28

المطلب الثاني: الصحافة الوطنية.....ص29

المطلب الثالث: الصحافة أثناء الثورة التحريرية.....ص30

المبحث الثالث: الصحافة المكتوبة في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية التعددية..ص31

المطلب الأول: منذ 1962 إلى غاية 1965 .....ص32

المطلب الثاني: منذ 19 جوان 1965 إلى 1979 .....ص35

أ/ اختفاء جريدة "Alger Républicain".....ص35

ب/ إصدار جريدة المجاهد.....ص35

ج/ التعريب التدريجي للصحافة.....ص36

د/ توزيع الصحافة.....ص36

ه/ مضمون الرسالة الإعلامية.....ص36

المطلب الثالث: منذ 1979 إلى 1989 .....ص37

أ/ إصدار لائحة خاصة بالإعلام.....ص37

ب/ ظهور أول قانون للإعلام.....ص37

المبحث الرابع: مرحلة ظهور وتطور الصحافة الخاصة منذ 1990 إلى اليوم...ص39

المطلب الأول: تطور الصحافة الخاصة منذ ظهورها إلى نهاية 1991 .....ص40

أ/ إقرار التعددية الإعلامية في دستور 1989.....ص40

ب/ قانون الإعلام لأفريل 1990 .....ص41

ج/ ازدهار الصحافة الخاصة و تراجع الصحافة العمومية.....ص42

المطلب الثاني: المرحلة الثانية منذ بداية 1992 إلى غاية 1995 .....ص46

أ/ الأوضاع السياسية والأمنية.....ص46

ب/ التأثير السلبي على الصحافة.....ص46

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة منذ 1995 إلى غاية 1999 .....ص48

أ/ ضغط السلطة السياسية على الصحافة المكتوبة.....ص48

ب/ مشروع لقانون إعلام جديد سنة 1999 .....ص48

المطلب الرابع: المرحلة الرابعة منذ 1999 إلى اليوم.....ص49

أ/ اشتداد التوتر في العلاقة بين السلطة والصحافة الخاصة.....ص49

ب/ تصدر وتصاعد الصحافة الخاصة.....ص49

ج/ إصدار القانون العضوي رقم 12-05 المتعلق بالإعلام.....ص53

د/ وضعية حرية الصحافة خلال هذه الفترة.....ص55

الفصل الثاني: الإشهار ودوره في تمويل الصحافة المكتوبة في الجزائر.....ص57

المبحث الأول: الإشهار في الصحافة المكتوبة.....ص58

المطلب الأول: البعد الصناعي والتجاري للصحافة المكتوبة.....ص58

أ/ خصائص المنتوج الصحفي.....ص58

ب/ تكاليف الصناعة الصحفية.....ص59

المطلب الثاني: دور الإشهار في تمويل الصحافة المكتوبة.....ص61

أ/ خصائص الإشهار في الصحافة المكتوبة اليومية.....ص61

ب/ حصة الإشهار في تمويل الجريدة.....ص62

المبحث الثاني: الإشهار في الجزائر.....ص64

المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للإشهار في الجزائر.....ص64

أ/ خلال فترة الحزب الواحد: منذ 1962 إلى 1989 .....ص64

ب/ خلال فترة التعددية السياسية والإعلامية.....ص67

المطلب الثاني: سوق الإشهار في الجزائر.....ص72

أ/ حجم سوق الإشهار في الجزائر.....ص72

ب/ مصادره.....ص73

ج/ وكالات الإشهار في الجزائر.....ص74

المطلب الثالث: إشكالية توزيع الإشهار العمومي على الجرائد في الجزائر.....ص78

أ/ دور الإشهار في تمويل الجرائد الخاصة في الجزائر.....ص78

ب/ معايير توزيع الإشهار العمومي على الصحافة المكتوبة.....ص80

المبحث الثالث: دراسة حالة جريدة "الشروق اليومي".....ص84

المطلب الأول: تقديم جريدة "الشروق اليومي".....ص84

أ/ بطاقة فنية لجريدة "الشروق اليومي".....ص84

ب/ الخط الافتتاحي لجريدة "الشروق اليومي".....ص86

ج/ مكانة جريدة "الشروق اليومي" في ساحة الإعلام المكتوب في الجزائر.....ص86

المطلب الثاني: الإشهار بجريدة "الشروق اليومي".....ص89

أ/ من حيث الحجم.....ص89

ب/ من حيث المصادر.....ص89

المطلب الثالث: تحليل مضمون المقال الافتتاحي لجريدة "الشروق اليومي".....ص90

أ/ حسب فئة الموضوع.....ص90

ب/ حسب فئة الاتجاه.....ص92

الخاتمـــة.....ص95

قائمة المصادر والمراجع.....ص97

الملاحق.....ص103

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
01	مراتب الدول العربية في الترتيب العالمي لحرية الصحافة 2013 حسب منظمة "مراسلون بلا حدود"	20
02	عناوين الصحافة الجزائرية المكتوبة التي ظهرت خلال فترة 1962-1965	33
03	وضعية الصحافة المكتوبة في الجزائر قبل 1990.	42
04	وضعية الصحافة المكتوبة في الجزائر بعد 1990.	43
05	تطور سحب اليوميات العمومية وبعض اليوميات الخاصة بين سنتي 1988-1991	44
06	ترتيب عناوين الصحافة المكتوبة حسب المقروئية.	50
07	توزيع القراء على الجرائد اليومية.	52
08	تطور مرتبة الجزائر في الترتيب العالمي السنوي لحرية الصحافة حسب منظمة "مراسلون بلا حدود" (RSF).	55
09	ترتيب المؤسسات في الجزائر حسب حجم الاستثمارات في قطاع الإشهار	73
10	معدل سحب الجرائد الخمسة الأولى في الجزائر سنة 2011.	82
11	ترتيب الجرائد الجزائرية حسب السحب لعام 2012.	87
12	معدل توزيع حجم الإشهار حسب مصدره في جريدة "الشروق اليومي" خلال شهر أفريل 2014.	89
13	نتائج التحليل الكمي حسب فئة الموضوع.	91
14	نتائج التحليل الكمي حسب فئة الاتجاه.	93

مقدمـــة

تعتبر أحداث أكتوبر 1988م نقطة تحول في الحياة السياسية بالجزائر، حيث عرفت البلاد إثر هذه الأحداث نقلة نوعية. و قد تجسدت في ظهور دستور فيفري 1989 و الذي وضع حدا لقرابة ثلاثة عقود من الأحادية السياسية والاحتكار شبه الكلي للقطاع العام في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

نص دستور فيفري 1989 بوضوح على التعددية السياسية و حريات وحقوق المواطنين الفردية والجماعية. ولعل من أبرز هذه الحريات الأساسية حرية الرأي والتعبير. وكتجسيد للإصلاحات في ميدان حرية الرأي والتعبير، صدر قانون للإعلام في أفريل من سنة 1990م حيث ينص في المادة رقم 02 منه على:"الحق في الإعلام يجسده حق المواطن في الإطلاع بكيفية كاملة وموضوعية على الوقائع و الآراء التي تهم المجتمع على الصعيدين الوطني و الدولي وحق مشاركته في الإعلام بممارسة الحريات الأساسية في التفكير و الرأي و التعبير (...)[1]."

كما فتح هذا القانون مجال الصحافة المكتوبة أمام القطاع الخاص بعد ما كانت حكرا على القطاع العام منذ الاستقلال وكان بذلك بمثابة حجر الأساس لظهور الجرائد الخاصة في الجزائر. وكنتيجة لذلك عرفت الساحة الإعلامية ميلاد عددا كبيرا من الصحف الخاصة وحتى الحزبية وهو الشيء الذي كان له الأثر المباشر في خلق ديناميكية جديدة في هذا المجال، تميزت بالمنافسة بين مختلف الجرائد وهو ما انعكس إيجابا على نوعية الرسالة الإعلامية التي أصبحت تتميز بالتعبير الحر والمتعدد عن الآراء في مختلف مجالات الحياة في المجتمع.

لكن الأحداث السياسية التي عرفتها البلاد في بداية التسعينيات بعد الانفتاح الديمقراطي والإعلامي والمتمثلة أساسا في توقيف المسار الانتخابي في ديسمبر 1991، نتج عنها وضعا معقدا تميز بعدم الاستقرار المؤسساتي والتدهور الأمني نتيجة للأحداث الدامية والمدمرة التي كادت أن تهدد كيان الجزائر كدولة وكمجتمع.

وكنتيجة لهذه الأحداث وعلى خلفية إعلان حالة الطوارئ وتجميد العمل بالدستور، بدأ التضييق على ممارسة الحريات على أرض الواقع بما في ذلك حرية العمل الصحفي. وهو ما انعكس سلبا على الصحافة الخاصة التي أصبحت تتعرض إلى مضايقات من حيث الوصول إلى مصادر الخبر وفي بعض الحالات مراقبة وحتى منع طبع أعداد من الجرائد والأكثر من ذلك فلقد وصل الأمر إلى حد

[1]: الجريدة السمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 90-07 المؤرخ في 03 أفريل 1990 المتعلق بالإعلام ، الجزائر، العدد 14 الصادر في 04 أفريل سنة 1990 ص459.

حبس عدد من الصحفيين بالإضافة إلى الاغتيالات التي راح ضحيتها العديد منهم، وغلق عدد من الصحف.

هذه الممارسات جعلت الكثير من الصحفيين ومسؤولي الجرائد الخاصة، يتهم السلطة باستعمال الذرائع الأمنية بهدف التراجع عن حق المواطن في "الإعلام الكامل والموضوعي" أو بتعبير آخر عن حرية التعبير بصفة عامة وحرية الصحافة بصفة خاصة.

ولعل الشيء الذي بدأ يؤكد هذه الاتهامات، هو لجوء السلطات العمومية لتحريك الأدوات المادية الضرورية لاشتغال المؤسسات الصحفية مثل وسائل الطباعة والسحب، ومصادر التمويل الضرورية لاستمرار النشاط الصحفي، ضد الجرائد الخاصة التي بدأت تعرف نجاحا وتشكل منافسا حقيقيا للصحافة العمومية. ومن بين مصادر تمويل المؤسسات الصحفية، هناك عائدات بيع نسخ الجريدة وفي بعض الحالات المساعدات الحكومية، وخاصة عائدات الإشهار.

وفي هذا السياق جاء المرسوم التنفيذي رقم 93-194 المؤرخ في 09 أوت سنة 1993[1] ليفرض على المعلنين العموميين المرور عبر المؤسسات العمومية خاصة الشركة الوطنية للنشر والإشهار في تسيير الميزانية الخاصة بعملياتها الإشهارية بما في ذلك اختيار الجرائد التي تبث فيها الرسائل الإشهارية، وهو ما أصبح يعرف منذ ذلك باحتكار الدولة للإشهار العمومي.

وكان هذا المرسوم بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس وزاد من حدة التوتر بين السلطة ومسؤولي الجرائد الخاصة التي أصبحت تتهم السلطة صراحة باستعمال هذه الوسيلة للتضييق من استقلاليتها في الممارسة الصحفية تجاه السلطة السياسية أو بتعبير آخر على خطها الافتتاحي. كانت ردود الأفعال على هذا الإجراء تصب في مجملها في أن السلطات العمومية، عن طريق المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار (ANEP) أصبحت توزع الإشهار العمومي ليس حسب معايير موضوعية ولكن حسب ولاء الجرائد لها في معالجتها الإعلامية لمختلف الأحداث والمواضيع التي تشغل المواطن والرأي العام بصفة عامة. وهو الموضوع الذي يشكل اهتمامنا في هذه الدراسة.

وقد توالت منذ ذلك التعليمات الوزارية التي تكرس نفس الاتجاه، أي احتكار الإشهار الصادر عن المعلنين العموميين من قبل الشركة الوطنية للنشر والإشهار والوضع مستمر إلى حد الآن. فإلى غاية اليوم، لا يوجد قانون رسمي ينظم نشاط الإشهار بالجزائر رغم أن هذا القطاع عرف نموا كبيرا من حيث الحجم وكذا ظهور الوكالات الإشهارية الخاصة وكذا فروع الوكالات الإشهارية الأجنبية.

---

[1]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي المتعلق بالإشهار عن طريق المعلنين العموميين، العدد 53، 15-08-1993 ص7.

وجريدة "الشروق اليومي" من الجرائد الخاصة الصادرة باللغة العربية التي تستفيد حاليا من الإشهار العمومي والتي أخذناها كحالة عملية في دراستنا هذه.

1/ الإشكالية:

تطرح دراستنا في جوهرها موضوع العلاقة بين السلطة السياسية ووسائل الإعلام الجماهيرية بصفة عامة والصحافة المكتوبة بصفة خاصة. حيث تحاول السلطة السياسية التأثير على هذه الوسائل الإعلامية، التي تساهم في تكوين الرأي العام، بمختلف الأدوات بهدف كسب تأييدها من خلال نوعية الرسالة الإعلامية التي تتناول مختلف المواضيع التي تشغل الرأي العام. ويحدث هذا بالخصوص في الدول التي تتميز بغياب الممارسة الديمقراطية والتي من بين ركائزها حرية التعبير وحرية الصحافة، كما هو الحال، حسب رأينا في الجزائر.

و عليه يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية لدراستنا هذه كما يلي:

هل استفادة جريدة "الشروق اليومي" من الإشهار العمومي أثرت في مضمون خطها الافتتاحي بإبداء نوع من الولاء تجاه السلطة السياسية في الجزائر؟

وتحت هذا التساؤل الجوهري يمكن إدراج التساؤلات الفرعية التالية:

_ كيف تتعامل السلطة السياسية في الجزائر مع الصحافة الخاصة منذ ظهورها إلى اليوم؟

_ ما هو البعد الصناعي و التجاري للمؤسسة الصحفية؟

_ ما هي مكانة الإشهار في تمويل الصحافة المكتوبة بصفة عامة والجرائد الخاصة في الجزائر؟

_ ما هي المعايير التي يتم على أساسها توزيع الإشهار العمومي على الجرائد في الجزائر؟

_ هل يؤثر الإشهار العمومي على المقال الافتتاحي لجريدة "الشروق اليومي" في كيفية معالجته للأحداث والمواضيع تجاه السلطة السياسية؟

2/ فرضيات الدراسة: في سياق محاولتنا الإجابة على التساؤلات المثارة أعلاه، تسعى دراستنا هذه إلى اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: بالنظر إلى قصر التجربة الديمقراطية وبالتالي نقص التقاليد في ممارسة واحترام الحريات الأساسية ومنها حرية التعبير والصحافة في الجزائر، فإن السلطة السياسية تسعى للتضييق على حرية عمل الجرائد الخاصة باستعمال مختلف الأدوات.

الفرضية الثانية: يشكل الإشهار موردا هاما في تمويل الصحافة المكتوبة الخاصة، وعليه فإن الإشهار العمومي يوزع على الجرائد الخاصة في الجزائر حسب درجة ولائها للسلطة السياسية.

الفرضية الثالثة: كون جريدة "الشروق اليومي" تستفيد من مساحات معتبرة من الإشهار الصادر عن المعلنين العموميين، فإن ذلك يؤثر على استقلالية خطها الافتتاحي تجاه السلطة السياسية بإبداء نوع من "الليونة" تجاهها في مقالها الافتتاحي.

3/ الإطار المكاني و الزماني للدراسة:

أ/ الإطار المكاني: يتناول موضوعنا هذا المراحل التي عرفتها الصحافة المكتوبة في الجزائر مع التركيز على الصحافة الخاصة وعلاقتها مع السلطة السياسية الجزائرية وخاصة محاولة التأثير عليها من خلال استعمال أداة الإشهار العمومي.

وتتناول الدراسة كحالة عملية الجريدة الخاصة "الشروق اليومي".

ب/ **الإطار الزماني** : تحاول دراستنا هذه التركيز على فترة التعددية الإعلامية أي منذ صدور دستور فيفري 1989 الذي أقر التعددية السياسية وحرية التعبير التي تجسدت في صدور قانون الإعلام لأفريل 1990 والذي على إثره ظهرت الصحافة المكتوبة الخاصة التي فرضت نفسها اليوم في الجزائر أمام الصحافة العمومية التي عرفت منذ هذا التاريخ تراجعا كبيرا.

وفي جانبها التطبيقي تتناول الدراسة كيفية تعامل جريدة "الشروق اليومي" مع المواضيع والقضايا التي طبعت الساحة الوطنية خلال سنة 2013م ولعل من أبرزها قضية مرض رئيس الجمهورية بمختلف تداعياتها، خاصة منها إمكانية ترشحه لعهدة رئاسية رابعة، كذلك قضايا الفساد والرشوة التي مست قطاعات عديدة خاصة منها قضايا سوناطراك. بالإضافة إلى ذلك، كون إشكالية توزيع الإشهار العمومي كانت مطروحة خلال هذه السنة (2013)، وهي قائمة إلى حد اليوم.

4/ مبررات اختيار الموضوع:

تم اختيارنا لهذا الموضوع نتيجة لمجموعة من الدوافع منها الذاتية ومنها الموضوعية.

أ/ المبررات الذاتية:

_ الميول إلى موضوع الإعلام والاهتمام به بصفة عامة وبالصحافة المكتوبة بصفة خاصة والرغبة في استمرار البحث و التخصص في هذا المجال الذي يعرف تطورات كبيرة وسريعة، خاصة مع ظهور التقنيات الجديدة للإعلام و الاتصال والصحافة الإلكترونية وهو الشيء الذي يطرح قضية مستقبل الصحافة الورقية.

_ محاولة استعمال المعارف التي اكتسبناها في ميدان العلوم التجارية خلال التكوين في مرحلة التدرج على اعتبار أن الموضوع يطرح مشكلة البعد الصناعي والتجاري للمؤسسة الصحفية وتأثير ذلك على حرية العمل الصحفي.

ب/ المبررات الموضوعية:

_الرغبة في محاولة إلقاء نوع من الضوء على قضية احتكار الإشهار العمومي ودوافعها المثيرة للجدل منذ أكثر من عقدين من الزمن في الجزائر.

_ أما عن اختيارنا لجريدة "الشروق اليومي" فيعود لكونها من الجرائد الخاصة التي فرضت نفسها على ساحة الإعلام المكتوب في الجزائر خاصة منذ السنوات الأخيرة. فحسب تقارير الجمعية الفرنسية من أجل مراقبة انتشار وتوزيع وسائط الإعلام (OJD) تبقى جريدة الشروق اليومي "دائما الأولى سحبا وتوزيعا وانتشارا في الجزائر.[1]" وعليه فهي تشكل دعامة إشهارية فعالة للمعلنين عموميين كانوا أم خواص.

[1]: ج. لعلامي، "الشروق دائما الأولى سحبا وتوزيعا وانتشارا"، 22-09-2013 ، نقلا عن موقع echoroukonline.com, 15-05-2014, 12h 30m

5/ أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا أساسا إلى:

_ تبيان دور الإشهار في تمويل الصحافة المكتوبة بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة.

_ محاولة التعرف على معايير توزيع الإشهار العمومي على الجرائد في الجزائر.

_ محاولة التعرف على كيفية تأثير الإشهار العمومي على استقلالية الخط الافتتاحي لجريدة "الشروق اليومي" تجاه السلطة السياسية بصفة خاصة.

6/ الدراسات السابقة للدراسة:

تناولت عدة دراسات موضوع حرية التعبير بما في ذلك حرية الصحافة في الجزائر، خاصة بعد ظهور الصحافة المكتوبة الخاصة بعد إقرار التعددية السياسية و الإعلامية في دستور فيفري 1989. حيث تعرضت تلك الدراسات في جوانب منها إلى علاقة السلطة السياسية بالجرائد الخاصة من حيث التأثير على حرية عملها واستقلاليتها باستعمال مختلف الأدوات من بينها الأدوات الاقتصادية مثل احتكار الإشهار العمومي.

ومن هذه الدراسات نذكر:

_ كتاب: "الصحافة المكتوبة في الجزائر" لزهير إحدادن الذي تعرض في الفصل الثاني منه إلى وضع الصحافة المكتوبة في الجزائر بعد 1988.

_ كتاب: **La Presse Algérienne (genèse, conflits et défis)** للكاتب والصحفي عاشور شرفي والذي تعرض فيه إلى سوق الإشهار في الجزائر وكذا استقلالية الصحافة المكتوبة الخاصة عن السلطة السياسية وعن سلطة المال.

_ كتاب: **"Témoignages de Journalistes Algériens, le 4ème Pouvoir?"** للصحفي "رشيد نايلي" والذي يحتوي على مجموعة من مقالات لمجموعة من أبرز الصحفيين الجزائريين تتناول العراقيل والتحديات التي تواجه الصحافة الخاصة في الجزائر في علاقتها مع السلطة السياسية وكذا ممارسة عملها في محيط يتصف بالمنافسة وقواعد اقتصاد السوق.

_ كتاب من تأليف "إبراهيم إبراهيمي" بعنوان: "Le pouvoir, la presse et les droits de l'homme en Algérie" الذي تناول فيه العلاقة بين السلطة السياسية و الصحافة المكتوبة في الجزائر بمختلف جوانبها.

بالإضافة إلى المذكرات الجامعية والتي نذكر منها:

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بعنوان: "**حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي، 1989-2004**" للطالب عمر مرزوقي الذي تناول في الفصل الثالث منها، ممارسة حرية الرأي و التعبير في الجزائر بعد 1989 ، بما في ذلك حري الصحافة، كما تعرض لعوائق هذه الممارسة.

مذكرة لنيل شهادة الماجستير للطالبة فريدة معتوق بعنوان: "**حرية الصحافة المكتوبة الجزائرية في ظل قوانين السوق الجديدة-خلال مرحلة التعددية-**" تعرضت فيها لتأثير الإشهار على حرية الصحف و كذا احتكار السلطة للإشهار العمومي.

مذكرة لنيل شهادة الماجستير للطالب بلقاسمي رابح بعنوان "**الإشهار و التوازن المالي للصحف الوطنية في الجزائر، دراسة مقارنة ليوميتي "الشعب" و "صوت الأحرار**" تناول فيها الأطر القانونية لتنظيم سوق الإشهار في الجزائر و كذا إشكال توزيع الإشهار العمومي في الجزائر بين ناشري الصحف الخاصة والعمومية.

7/ الإطار النظري للدراسة:

اعتبارا أن موضوعنا يطرح في جوهره قضية العلاقة بين النظام السياسي و وسائل الإعلام الجماهيرية بما فيها الصحافة المكتوبة، فإن الإطار النظري الذي اعتمدنا عليه خلال دراستنا هذه هو نظريات الإعلام أو ما يعرف بالنظريات الأربع الكلاسيكية وهي:

أ/ النظرية السلطوية أو نظرية السلطة

ب/ نظرية الحرية أو النظرية التحررية

ج/ النظرية الشيوعية

د/ نظرية المسؤولية الاجتماعية

وقام بتأسيس هذا النموذج كل من "سبيرت" و"بيترسون" و"شرام" عام 1956 [1].

[1]: بسام عبد الرحمن المشابقة، نظريات الإعلام، عمان، دار أسامة للنشر و التوزيع، 2011، ص120

واعتمادا على هذا النموذج نجذ أن لكل دولة ونظام سياسي نظرية إعلامية خاصة بها. وذلك حسب فلسفة الدول والنظم واختلاف الثقافات والأيديولوجيات.

وعليه فالصحافة المكتوبة في الجزائر تتأثر منذ الاستقلال بطبيعة وإيديولوجيات (وكذا ممارسات) النظام السياسي منذ الاستقلال والتي تتجسد في السياسة الإعلامية المنتهجة خلال مختلف المراحل التي عرفتها البلاد. وبعد إقرار التعددية السياسية والإعلامية وكذا انتهاج نظام اقتصاد السوق بموجب دستور فيفري 1989م ظهرت الصحافة المكتوبة الخاصة وأصبحت تتمتع بنوع من الحرية رغم الصعوبات والعراقيل التي تواجهها إلى غاية الآن.

8/ الإطار المنهجي:

أ/ منهج المسح:

نظرا لأن الموضوع يتناول ظاهرة قائمة في الوقت الحاضر فإن المنهج المناسب لدراستنا هذه هو منهج المسح. الذي يمكن تعريفه بأنه "الطريقة العلمية التي تمكن الباحث من التعرف على الظاهرة المدروسة من حيث العوامل المكونة لها والعلاقات السائدة داخلها كما هي في الحيز الواقعي، وضمن ظروفها الطبيعية غير المصطنعة، من جمع المعلومات والبيانات المحققة لذلك.[1]"

ومن خلال اعتمادنا على هذا المنهج، حاولنا، عن طريق الوصف والتحليل، الكشف عن حقيقة العلاقة بين السلطة السياسية والصحافة الخاصة في الجزائر في المحيط السائد حاليا بمختلف مكوناته السياسية والقانونية والاقتصادية وبالتالي التعرض للعوامل المؤثرة في هذه العلاقة.

ب/ أداة تحليل المضمون:

ويقصد به في مناهج البحث الإعلامي"الأسلوب الذي يهدف إلى الوصف الموضوعي المنظم الكمي للمحتوى الظاهر للاتصال ويهدف تحليل المضمون إلى بيان الدوافع والأهداف التي يرمي إليها الكاتب الصحفي أو المتحدث عن محتويات كتاباته أو أحاديثه، ومعرفة مدى تأثير محتوى المادة الصحفية على الاتصالات بأفكار الناس والتأثير في اتجاهاتهم وميولهم نحو الأحداث.[2]"

[1]: أحمد بن مرسلي، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الاتصال، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 286.

[2] : محمد جمال الفار، المعجم الإعلامي، عمان، دار أسامة للنشر و التوزيع، 2010، ص64.

ويعود استخدام تحليل المضمون بمفهومه الحالي إلى "هارولد لازويل" وزملائه منذ عام 1930 في مدرسة الصحافة في كولومبيا بأمريكا[1].

واستخدمنا هذه الأداة في تحليل مضمون المقال الافتتاحي لجريدة "الشروق اليومي" لمحاولة معرفة اتجاه الخط الافتتاحي لهذه الجريدة من خلال المواضيع التي تتناولها في هذا المقال وكذا طريقة معالجتها اتجاه السلطات العمومية.

ج/ المقابلة:

تعتبر المقابلة أداة من أدوات جمع البيانات التي يحتاجها الباحث للإجابة عن الإشكالية التي هو بصدد دراستها، حسب أهداف هذه الدراسة. وهي، إلى حد كبير، استبيانا شفويا، فبدلا من كتابة الإجابات فإن المستجوب يعطي معلوماته شفويا في علاقة مواجهية[2].

د/ العينة:

في حالة استحالة أو حتى صعوبة القيام بمسح شامل لعناصر مجتمع البحث، فإن الباحث يلجأ إلى اختيار جزء من العناصر المكونة لهذا المجتمع وهو ما يعرف بالعينة.

وفي البحث العلمي يتم اختيار العينة وفق طرق محددة حتى تكون ممثلة لمجتمع البحث تمثيلا علميا سليما.

وفي دراستنا لتحليل مضمون المقال الافتتاحي لجريدة "الشروق اليومي" قمنا باختيار العينة حسب الطريقة العشوائية المنتظمة لكون عناصر مجتمع الدراسة معروفة وغير متجانسة من حيث الموضوع: المقالات الافتتاحية المنشورة في الجريدة خلال سنة 2013. والمبدأ الذي تقوم عليه العينة المنتظمة هو اختيار مفرداتها موزعة بكيفية متساوية على المجتمع الأصلي، قصد نشر هذا الاختيار على كامل هذا المجتمع[3] .

وعليه قمنا باختيار عينة تتكون من 84 مقال لتغطية جميع أشهر سنة الدراسة، وهو ما يسمح لنا بدراسة كيف تعاملت الجريدة (من حيث المعالجة الإعلامية) مع مختلف الأحداث التي طبعت هذه السنة.

---

[1]: محمد عبد الحميد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، بيروت، دار الشروق للنشر والطباعة، 2009، ص31

[2]: أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1996، ص338

[3] أحمد بن مرسلي، مرجع سبق ذكره، ص185

9/ تحديد المصطلحات:

من بين المفاهيم الأساسية المرتبطة ارتباطا وثيقا بدراستنا هذه ما يلي:

أ/ الإشهار:

يعرف الإشهار بأنه "مجموعة الوسائل المستخدمة لتعريف الجمهور بمنشأة تجارية أو صناعية وإقناعه بامتياز منتجاتها والإيعاز بطريقة ما بحاجته إليها، وهو اتصال غير شخصي للمعلومات ويكون ذا طبيعة إقناعية حول المنتجات والخدمات والأفكار لمحول معروف يدفع ثمن إعلانه في الوسائل الإعلامية المختلفة[1]."

ومن هذا التعريف، نستنتج بأن الإشهار عملية اتصالية غير مباشرة لأنها تتم باستعمال وسائل الاتصال الجماهيرية مثل الصحافة المكتوبة وهو المقصود في هذا البحث.

ب/ الإشهار العمومي

نقصد بالإشهار العمومي في دراستنا هذه، الرسائل الإشهارية الصادرة عن المعلنين العموميين الذين تحددهم المادة رقم 2 من المرسوم التنفيذي رقم 93-194 المؤرخ في 09 أوت سنة 1993 ويقصد بهم: "الإدارات والمؤسسات العمومية، الجهات المحلية، الهيئات والمرافق العمومية، والمؤسسات الاقتصادية، والشركات التي تملك الدولة أكثر من 50% من رأس مالها، وجميع المؤسسات الأخرى[2]." (أنظر النص الكامل للمرسوم في الملحق رقم:1، ص 107)

ومن أمثلة الرسائل الإشهارية الصادرة عن المعلنين العموميين: الإعلانات التي تخص الصفقات العمومية (المناقصات)، البلاغات الصادرة عن الهيئات العمومية، الإعلانات عن التوظيف، أو الإشهار الصادر عن الشركات التجارية والذي يهدف إلى التعريف أو الترويج لسلعها أو خدماتها مثل شركة "موبيليس" (Mobilis) للهاتف النقال، شركة (ENIE) للصناعات الإلكترونية...الخ

[1]: محمد جما الفار، مرجع سبق ذكره ص33

[2] المرسوم التنفيذي المتعلق بالإشهار عن طريق المعلنين العموميين، مرجع سبق ذكره، ص8

ج/ الجرائد الخاصة في الجزائر:

تعرف الصحيفة (الجريدة) بأنها "مجموعة من الصفحات تصدر يوميا أو في مواعيد منتظمة وتتضمن أخبار السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة وما يتصل بها[1]."

والجريدة، كما سبق وأن ذكرنا، إحدى وسائل الاتصال الجماهيرية. وهي بهذا التعريف نشرية دورية مطبوعة.

ونقصد في دراستنا هذه، بالجرائد الخاصة في الجزائر، كما عرفها القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 12 جانفي سنة 2012 المتعلق بالإعلام في المادة رقم 7: النشرية (المطبوعة) الدورية للإعلام العام التي تصدر يوميا و "التي تتناول خبرا حول وقائع لأحداث وطنية ودولية، وتكون موجهة للجمهور." التي يملكها أو ينشئها أشخاص معنويون يخضعون للقانون الجزائري ويمتلك رأس مالها أشخاص طبيعيون أو معنويون يتمتعون بالجنسية الجزائرية (المادة 4 من نفس القانون)[2]."

د/ الخط الافتتاحي للجريدة:

يقصد به التوجه الفكري العام للجريدة. ويحدد، غالبا، تجاه السياسة والدين (...). وللتعرف على الخط الافتتاحي للجريدة من الضروري جدا معرفة الذي يتحكم في تمويل المؤسسة الصحفية وكذا الجمهور الذي تستهدفه[3].

ه/ المقال الافتتاحي للجريدة:

"المقال الافتتاحي يقوم بشرح وتفسير الأخبار والأحداث اليومية والتعليق عليها بما يكشف عن سياسة الصحيفة تجاه الأحداث والقضايا الجارية في المجتمع، ويربط المقال الافتتاحي القراء بالصحيفة من ناحية وبالأحداث اليومية الجارية من ناحية ثانية، وكذالك فالمقال الافتتاحي يخلق مشاركة وجدانية بين الصحيفة والقراء، ويدفع القارئ إلى المشاركة في مواجهة القضايا و المشاكل التي تهم المجتمع[4]."

---

[1]: جمال العيفة، مؤسسات الإعلام و الإتصال، الوظائف، الهيكل والأدوار ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص90، نقلا عن محمود علم الدين، مدخل إلى الفن الصحفي، القاهرة، د.د. ن، 2004، ص4

[2]: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون عضوي رقم12-05 المؤرخ في 12 جانفي سنة 2012 المتعلق بالإعلام ، الجزائر، العدد 02 الصادر في 15 جانفي 2012، ص23

[3]: Jacques LE BOHEC, Dictionnaire du journalisme et des médias, Rennes, Presses Universitaires de Rennes, 2010, P356.

[4]: محمد جمال الفار، مرجع سبق ذكره، ص319.

10/ صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي أعترضتنا أثناء دراستنا لموضوع تأثير الإشهار العمومي على الخط الافتتاحي للجرائد الخاصة في الجزائر نذكر على وجه الخصوص ما يلي:

ــ الوقت القصير الذي لا يسمح بتناول الموضوع بعمق نظرا لكونه معقد أي يخضع لعدة متغيرات سياسية وقانونية واقتصادية.

ــ نوع من الصعوبة في ترجمة واستعمال بعض المصطلحات.

ــ عدم تمكننا من الحصول على معطيات كافية ودقيقة تخص دراستنا للحالة العملية أي التطبيق على جريدة "الشروق اليومي" لأسباب متعلقة بعدم التمكن من إجراء تربص عملي بهده المؤسسة الصحفية وهو الشيء الذي أدى بنا إلى الاعتماد فقط على مصادرنا الخاصة، خاصة منها الرسائل الجامعية ومواقع الأنترنت.

ــ عدم دقة الأرقام والإحصائيات التي تخص نشاط الإشهار في الجزائر خاصة من حيت حجمه المالي وتوزيعه بين الوكالة الوطنية للنشر والإشهار (ANEP) والوكالات الخاصة والأجنبية.

11/ تقسيم الدراسة:

قمنا بتقسيم دراستنا هذه إلى فصلين أساسيين:

الفصل الأول: يتناول المراحل التي مرت بها الصحافة المكتوبة في الجزائر وما ميزها في مختلف جوانبها المادية والقانونية ومحتوى الرسالة الإعلامية وكذا علاقتها بالسلطة السياسية مع التركيز في هذا الفصل على مرحلة التعددية الإعلامية أي منذ ظهور الصحافة المكتوبة الخاصة في سنة 1990م إلى يومنا هذا.

الفصل الثاني: خصصناه للإشهار ودوره في تمويل الصحافة المكتوبة في الجزائر وقد تطرقنا فيه إلى الجانب الصناعي والتجاري للصحافة المكتوبة لإبراز أهمية الإشهار في تمويل الصحافة المكتوبة، كما تعرضنا فيه إلى الإشهار في الجزائر من حيث إطاره القانوني والتنظيمي وكذا من حيث حجمه ونموه. وركزنا في هذا الفصل على إشكالية توزيع الإشهار العمومي على الجرائد في الجزائر وتأثيرها على حرية الممارسة الصحفية. أما الجزء الثاني من هذا الفصل فخصصناه لتناول حالة جريدة "الشروق اليومي" في محاولة لمعرفة تأثير الإشهار العمومي على استقلالية خطها الافتتاحي تجاه السلطة السياسية.

الفصل الأول:

الصحافة المكتوبة في الجزائر

الفصل الأول: الصحافة المكتوبة في الجزائر

المبحث الأول: مدخل عام حول الصحافة المكتوبة

تعتبر الصحافة المكتوبة من أقدم وسائل الاتصال الجماهيري. ولقد مرت هذه الظاهرة منذ نشأتها بعدة مراحل عرفت خلالها تطورات في أشكالها ومضامينها وفي علاقتها مع المحيط الذي تعمل فيه. فقد أصبحت اليوم نشاطا يمارس من طرف مؤسسات منظمة، وفي إطار قوانين. فالمؤسسة الصحفية لها كذلك بعد اقتصادي يجب عليها مراعاته من خلال مختلف الخدمات التي تقدمها إلى الجمهور العريض وبتعبير آخر فهي استثمار يحتاج إلى تمويل ويهدف، في أغلب الحالات، لتحقيق الربح.

وسنتعرض في هذا المبحث إلى هذه المراحل التي مرت بها الصحافة المكتوبة في العالم بصفة عامة وإلى خصائص الصحيفة أو الجريدة من حيث كونها وسيلة إعلام جماهيرية تساهم في إعلام وتكوين الرأي العام، يتم إنتاجها من قبل مؤسسات تسير وفقا لقواعد التسيير الرشيد و المتطلبات الاقتصادية. كما سنتطرق إلى شروط حرية العمل الصحفي وهو الشيء الذي يقودنا حتما إلى الحديث عن علاقة الصحافة بالسلطة السياسة. وفي آخر هذا المبحث سنتناول أنواع الكتابات التي نجذها في الصحافة المكتوبة أو ما يعرف بالأصناف أو الفنون الصحفية.

المطلب الأول: نشأة وتطور الصحافة المكتوبة

حسب بعض المؤرخين لميدان الصحافة المكتوبة، يعود تاريخ ظهورها كأداة للإعلام في المجتمع إلى "زمن البابليين حيث استخدموا كاتبا لتسجيل أهم الأحداث اليومية لتعرف الناس عليها[1]." في حين يرى البعض الآخر أن ظهورها يعود إلى عهد المصريين القدماء والرومان "حيث كانوا ينقشون الأخبار و يكتبونها على أوراق البردى[2]."

وعلى سبيل المثال، كان مجلس الشيوخ في روما يسجل مداولاته ويعلقها ليطلع عليها الجمهور تحت اسم "التسجيلات العامة". و في روما دائما كانت تصدر أوراق تسمى "الأحداث اليومية" تتحدث عن بعض الوقائع مثل الزواج، الوفيات، الحفلات و الأعياد لكن صدورها كان غير منتظم. وظهر هذا النوع من الصحافة البدائية في أروبا بإيطاليا في القرن الرابع عشر الميلادي حيث كانت تنسخ باليد و تسمى "بالإعلانات"، تباع للأمراء و الأغنياء و هو ما جعل جمهورها ضيقا[3].

---

[1]: لؤي خليل، الإعلام الصحفي، عمان، دار أسامة للنشر و التوزيع،2010، ص6

[2]:محمد فريد محمد عزت، مدخل إلى الصحافة، القاهرة، مكتب أحمد فؤاد للكمبيوتر، 1993، ص2

[3]: زهير، إحدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص ص15-16

أ_ الصحافة العصرية في أوروبا

لكن ظهور الصحافة بمفهومها العصري كان مقرونا بابتكار الطباعة من قبل، الألماني "Gutenberg" في منتصف القرن الخامس عشر (1445)، حيث مكن ذلك من طباعة عدد كبير من النسخ في أسرع وقت و بجهد و تكاليف أقل، وبالتالي وصولها إلى أكبر عدد من القراء. كما ساعد على انتشارها الواسع إنشاء الخدمات البريدية حيث كانت مواعيد صدور الصحف تتفق مع مواعيد صدور البريد[1].

وهكذا بدأت الصحافة المكتوبة تظهر تدريجيا بشكل دوري: من شهرية إلى نصف شهرية إلى أسبوعية ثم يومية. ولقد ظهرت الأسبوعية الأولى في سنة 1609 بمدينة "سطرازبورغ"(Strasbourg) تلتها أسبوعية بمدينة لندن في سنة 1622، ثم باريس سنة 1631. و أخذت الأسبوعية حينئذ اسم "لاغازيطة" (la Gazette). أما عن اليومية فقد عرفت ظهورها في القرن الثامن عشر، فظهرت:

- جريدة "دايلي كوارنت" (Daily Currant) في سنة 1702 في انكلترا
- "بنسلفانيا بيكات" في سنة 1776 في الولايات المتحدة الأمريكية
- "لي جورنال دي باريس" (Le Journal de Paris) في سنة 1777 في باريس (فرنسا) [2].

وأخذت الصحف، خاصة اليومية منها في الانتشار الواسع في أوروبا خلال القرن التاسع عشر. و قد ساعد على ازدهارها عدة عوامل، نذكر منها على الخصوص:

1. ظهور وكالات الأنباء حيث تقوم بجمع الأخبار و المعلومات وتوزيعها بصفة سريعة على الصحف.
2. استعمال الإشهار التجاري، حيث مكن الصحف من اكتساب موارد جديدة سمحت لها بتخفيض سعر النسخة الواحدة، وصل إلى 50 % أحيانا وهو ما جعل الجريدة في متناول جميع الناس.
3. اكتشاف وسائل الطبع الجديدة، خاصة "الروتاتيف"(Rotative)، حيث انتقل بفضلها السحب فجأة من 300 نسخة للساعة الواحدة إلى 18.000 نسخة للساعة الواحدة[3].

[1] : محمد فريد محمد عزت، مرجع سبق ذكره، ص ص 2-4

[2] : زهير إحدادن، مرجع سبق ذكره، ص17

[3] : نفس المرجع، ص18

ب_الصحافة المكتوبة في الوطن العربي

مما لاشك فيه أن الوطن العربي عرف الصحافة المكتوبة بمفهومها الحالي بعد احتكاكه بالغرب من خلال الحملات الاستعمارية لهذا الأخير.

وهكذا فقد أسس "محمد علي" جريدة "الوقائع المصرية" في سنة 1828 أي ثلاثون (30) سنة بعد الحملة العسكرية التي قام بها "نابليون بونا بارت" (Napoléon Bonaparte) حيث استعمل" المعدات التي تركها المستعمر[1]. و قد كانت صحيفة رسمية تسجل نشاطات الدولة و مشاريعها و سياستها و تقوم بالدعاية لحكامها. هذه الجريدة التي كانت محط اهتمام الحكومات المصرية[2].

و في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين كثر عدد الصحف العربية في مصر و في البلدان العربية الأخرى:

في مصر، جريدة "الأهرام" في سنة 1875 و منافستها جريدة "الأخبار" في سنة 1944

في لبنان جريدة "الأخبار" في سنة 1858

في تونس "الرائد التونسي" في سنة 1860

في سوريا جريدة "سوريا" عام 1865

في ليبيا جريدة "طرابلس الغرب" عام 1866

في العراق صحيفة "الزوراء" عام 1869

في المغرب "جريدة المغرب" عام 1889

في فلسطين "جريدة النفير" عام 1908

في الأردن "الحق يعلو" عام 1920

في المملكة العربية السعودية " جريدة القبلة" ثم غيرت اسمها إلى "جريدة أم القرى" في 1924 في اليمن "جريدة الأيمان" عام 1928 (...) [3].

---

[1]: Achour, Cheurfi, La presse algérienne:(Genèse, conflits et défis), Alger, Casbah Editions, 2010, p13

[2] : تيسير، أبو عرجة، دراسات في الصحافة و الإعلام، عمان، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2000، ص 33

[3] : لؤي خليل، مرجع سبق ذكره، ص ص 8-9

ج_ خصائص الصحيفة

للصحيفة خصائص تميزها عن وسائل الاتصال الجماهيري الأخرى: السمعية، السمعية البصرية و الإلكترونية وذلك من حيث الشكل و المضمون ومساهمتها في تكوين (وفي بعض الحالات توجيه) الرأي العام.

ولعل من أبرز هذه الخصائص ما يلي:

1. تزويد القراء بالمعلومات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية و المتنوعة.
2. تحتوي على مقالات و معلومات متعددة تناسب معظم الأذواق.
3. تتيح للقارئ قراءتها أكثر من مرة.
4. تساعد القارئ في المساهمة بطرح أفكاره.
5. تعد وثيقة تاريخية نرجع إليها لدراسة وكتابة التاريخ.
6. تساهم الصحيفة في تشكيل رأي عام مستنير، عن طريق العرض و التحليل والمتابعة والنقد البناء حول مسألة من المسائل لكشف الحقائق للجمهور.
7. تقوم الصحيفة بدور تثقيفي وتعليمي وترفيهي في المجتمع[1].

د_المؤسسة الصحفية

كما سبق و أن ذكرنا فإن الصحافة المكتوبة كظاهرة اتصالية تطورت عبر مسيرتها و أصبحت مهنة تمارس في إطار مؤسسات منظمة، تمارس نشاطها في إطار قوانين البلد الذي تعمل فيه و تسعى لتحقيق أهداف.

و تعرف المؤسسة الصحفية بأنها "المنشأة أو الهيئة التي تتولى إصدار الصحف أو الصحيفة و تتخذ هذه الوحدة الاقتصادية الشكل القانوني و تختار الكيان الإداري الذي يتلاءم مع اعتبارات كثيرة[2]."

[1] جمال، العيفة، مؤسسات الإعلام و الاتصال: الوظائف الهياكل، الأدوار ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص92 عن إبراهيم،ابو عرقوب، الإتصال الإنساني و دوره في التفاعل الإجتماعي.

[2] : ابراهيم عبدالله المسلمى، إدارة المؤسسات الصحفية، القاهرة، العربي للنشر و التوزيع، 1995 ص80

وعليه بالإضافة إلى البعد الأول المتعلق بالمضمون الإعلامي، فالصحيفة لها كذلك بعد صناعي و تجاري. فهي تهدف إلى تحقيق الربح؛ فنشاطها يحتاج إلى موارد مالية لتغطية عمليات الإنتاج والطبع والتوزيع. ومصادر هذه الأموال تأتي من بيع المنتوج و خاصة من عائدات الإعلان الذي يمثل 60 % من دخل المؤسسة الصحفية أي أن سوق الصحيفة يتميز بالطابع المزدوج حيث "تباع مرة للقارئ و مرة للمعلن عن طريق مداخيل الإعلان التي تدفع مسبقا للصحيفة"؛ خاصة أن الصحيفة كمنتوج يتصف بكونه سريع الكساد حيث يعتبر إحدى المواد الأكثر تلفا و بوارا[1].

ه_حرية الصحافة

تعتبر الصحافة شكل من أشكال الإعلام و التعبير. ويعتبر الحق في الإعلام و حرية التعبير من الحقوق الأساسية للإنسان كما نصت على ذلك المادتين 1 و55 من ميثاق الأمم المتحدة[2].

وغالبا ما تنص دساتير الدول على حق المواطن في الإعلام والتعبير، إلا أن مفهوم و تطبيق هذا الحق مرتبط بطبيعة النظام السياسي المنتهج في كل بلد. فإذا كان النظام الليبرالي يولي اهتماما خاصا بالحرية السياسية فإن النظام الاشتراكي يهتم بدرجة كبيرة بالحريات الاجتماعية التي تكفل للمواطن حق العلم و التعليم و التأمين الاجتماعي.

وعلى كل حال فإن حرية الصحافة هي الضمانة التي تقدمها الحكومة لحرية التعبير. و يمكن القول بأن حرية الصحافة مكونة من ثلاثة عناصر أساسية وهي:

1- حرية المعرفة:" وهي الحق في الحصول على المعلومات اللازمة حتى نستطيع (...) الحصول على قدر من المشاركة في الحكم، وهذا الحق إنما هو حق اجتماعي يخص عامة الجماهير."
2- حرية القول:" وهو الحق في نقل المعلومات بحرية و تكوين رأي في أي موضوع المناقشة حوله (...)."
3- حرية البحث: وهي الحق في الوصول إلى مصادر المعلومات و هو الذي تقوم به وسائل الإعلام الجماهيرية، ولعل هذا الحق هو أكثر الموضوعات محلا للشكوى إذ بدونه لا تستطيع هذه الوسائل القيام بمهمتها على أحسن وجه[3].

---

[1] جمال العيفة، مرجع سبق ذكره،ص ص100-101 عن محمد علم الدين و أميرة العباسي، إدارة المؤسسات الصحفية في الوطن العربي.

[2] : لؤي خليل، مرجع سبق ذكره، ص230

[3] :نفس المرجع ص ص 227-228

وفي ما يخص حالة حرية الصحافة في العالم، فإن المنظمة الغير حكومية "مراسلون بلا حدود" (Reporters Sans Frontières) تقوم بنشر ترتيب سنوي في هذا المجال.

و تعتمد هذه المنظمة في ترتيبها على مؤشرات تقيم من خلالها حرية الإعلام في حوالي 180 دولة في العالم، وهذه المؤشرات هي:

- التعددية: وتقيس درجة تمثيل مختلف الآراء في الساحة الإعلامية.
- استقلالية وسائل الإعلام: وتقيس الإمكانية المتاحة لهذه الوسائل للعمل في استقلالية عن السلطة.
- المحيط و الرقابة الذاتية: لتحليل ظروف ممارسة العمل الصحفي.
- الإطار القانوني: لتحليل نوعية و نجاعة الإطار القانوني لمهنة الصحافة.
- الشفافية: يقيس شفافية المؤسسات و الإجراءات التي تؤثر على إنتاج المعلومة.
- البنية التحتية: قياس نوعية البنية التحتية التي تدعم الإنتاج الإعلامي.

كما تعتمد المنظمة في ترتيبها كذلك على درجة العنف الممارس ضد الصحفيين أثناء ممارستهم لعملهم خلال الفترة المعنية (السنة)[1].

و حسب هذا الترتيب المعد من قبل منظمة "مراسلون بلا حدود" تحتل "الدول الديمقراطية" الجزء الأعلى منه في حين تحتل الدول "الديكتاتورية" الجزء الأسفل منه. وهكذا تحتل فنلندا، الأراضي المنخفضة والنرويج المراتب الأولى على التوالي، في حين يحتل ما سمته "الثلاثي الجهنمي" المراتب الأخيرة وهي على التوالي: تركمانستان، كوريا الشمالية و أريتيريا.

وحسب الأمين العام لهذه المنظمة فإن الدول الديمقراطية تحمي أفضل حرية إنتاج وبث المعلومات من الدول التي فيها حقوق الإنسان محتقرة. ويضيف ذات المسؤول بأن الفاعلين في حقل الإعلام في الدول الديكتاتورية يتعرضون إلى ردود أفعال عنيفة تمس حتى أقاربهم[2].

أما الدول العربية، التي عرف العديد منها ثورات ما أصبح يعرف "بالربيع العربي" منذ نهاية سنة 2011 وخلال سنتي 2012 و 2013 فإنها وبصفة عامة تحتل المراتب الأخيرة في هذا الترتيب.

[1]: Reporters Sans Frontière, **Classement mondial de la liberté de la presse 2013**, p21, disponible sur le site: www.rsf.org,18-02-2014, 12:42.
[2] : Ibid. p2.

فعلى سبيل المثال تحتل تونس المرتبة 138، مصر المرتبة 158، ليبيا 131، سوريا 176، البحرين 165، اليمن 169، عمان 141 .

جدول رقم 1: **مراتب الدول العربية في الترتيب العالمي لحرية الصحافة 2013 حسب منظمة "مراسلون بلا حدود"**

الرتبة	الدولة	التطور
77	الكويت	1+
101	لبنان	8−
110	قطر	4+
114	الإمارات العربية المتحدة	2−
124	جنوب السودان	13−
125	الجزائر	3−
131	ليبيا	23+
134	الأردن	6−
136	المغرب	2+
138	تونس	4−
141	عمان	24−
146	فلسطين	7+
150	العراق	2+
158	مصر	8+
163	المملكة العربية السعودية	5−
165	البحرين	8+
169	اليمن	2+
170	السودان	0
175	الصومال	11−
176	سوريا	0
179	إريثيريا	0

المصدر: مقترح من طرف الطالب بناءا على معطيات: الترتيب العالمي لحرية الصحافة 2013، نقلا عن موقع: www.rsf.org,18-02-2014, 12:42.

المطلب الثاني: الفنون الصحفية

رغم المنافسة التي تلقاها من قبل وسائل الاتصال الجماهيرية الأخرى: الإذاعة، التلفزة، الصحافة الإلكترونية و مواقع التواصل الاجتماعي أو ما أصبح يعرف بالإعلام البديل، تبقى الصحافة المكتوبة محافظة على مكانتها في المجتمع كفضاء للإعلام، والتحليل والتعليق.

فدور الصحيفة متعدد، حيث تقوم "بإخبار الناس بما يحدث و تثقيفهم وتعليمهم بعض المعارف التي تنفعهم في حياتهم، وتوجيههم أو تجميعهم حول قيم وأهداف بعينها. وهي أيضا تقدم لهم ما يرفه عنهم ويحقق لهم المتعة والتسلية."

و يتحقق ذلك من خلال الكتابات التي يقوم بها جهاز التحرير بالجريدة و التي تأخذ أشكالا فنية تتبع قواعد معينة و هو ما يعرف بالفنون الصحفية وهي:

- الخبر
- الحديث أو الحوار أو اللقاء
- التحقيق
- التقرير
- المقال[1].

أ_ الخبر

يعتبر الخبر أساس المادة الصحفية: فبدونه لا يمكن الحديث عن الأصناف الصحفية الأخرى:" فلا يمكن للحديث أو التحقيق أو التقرير أو المقال أن يأتي إلا إذا أتى الخبر، فهي كلها تأتي لتشرح وتفسر وتعلق على الخبر.[2]"

وبالرغم من كونه يرتكز أساسا على نقل الأحداث إلى القارئ، فإن هناك تعاريف متعددة للخبر.

ويمكن أن يعرف بأنه:"معلومة جديدة أو تقرير غير متحيز، يصف في دقة وموضوعية حادثة أو واقعة أو فكرة صحيحة تمس مصالح أكبر عدد من القراء وتثير اهتمامهم بقدر ما تساهم في تنمية المجتمع و ترقيته[3]."

[1] : إسماعيل، إبراهيم، فن التحرير الصحفي:بين النظرية و التطبيق، القاهرة، دار الفجر للنشر و التوزيع، 1998، ص5.

[2] : نفس المرجع، ص9

[3] : محمد فريد، محمد عزت، مرجع سبق ذكره، ص172

وللخبر عناصر أو أركان يجب مراعاتها حتى يكون متكاملا ومفيدا ومهما وبالتالي يستحق النشر. ولعل أهم هذه العناصر ما يلي:

- الجدة: أي جديد مواكب للأحداث.
- الفائدة أو المصلحة: أي يهم القارئ
- التوقيت: أي أن توقيت نشره يجب أن يراعى الظروف والتطورات التي تحدث في المجتمع و المحيط المحلي و الدولي بصفة عامة لأن ذلك يجعل له أهمية بالنسبة للقارئ.
- الضخامة: أي كلما كان الخبر يخص واقعة تخص عدد كبيرا من الناس كلما كان جديرا بالنشر.
- التشويق: عنصر التشويق يثير فضول القارئ للإطلاع على تفاصيل الأحداث و المستجدات في مختلف ميادين الحياة البشرية: كالأخبار، مثلا، التي تخص الاكتشافات و التقدم في الميادين العلمية و التكنولوجية.
- الصراع: الأخبار التي تخص الصراع بين الأفراد وخاصة بين الدول مثل الحروب تثير اهتماما كبيرا لدى القراء.
- المنافسة: عنصر المنافسة في مختلف الميادين يثير كذلك اهتمام القارئ. فمثلا الأخبار التي تخص المنافسات الرياضية وكذا تلك التي تتعلق بالمنافسة في الميدان التكنولوجي بين مختلف الدول و الشركات المتعددة الجنسيات جديرة بالنشر.
- التوقع أو النتائج: أي ما يثير لدى القارئ من تساؤلات و احتمالات تخص تطورات قضية ما: إعلان مدرب عن نيته في عدم تجديد عقده مع فريق ما يثير في نفس القارئ تساؤلات و شوقا لمعرفة من سيخلف هذا المدرب غلى رأس هذا الفريق.
- الغرابة و الطرافة: وهي الأخبار التي تروي الأحداث التي تخرج عن المألوف: مثل خبر يخص تزعم جمركي لعصابة تهريب السلع على الحدود[1].

[1]: إسماعيل، إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 15–16

ب_ **اللقاء**

اللقاء الصحفي يقوم على"الحوار بين المحرر الصحفي و شخصية من الشخصيات وهو يستهدف الحصول على أخبار أو معلومات أو بيانات، أو شرح وجهة نظر معينة(...)[1].

و يتم من خلال قنوات عديدة منها:

- حديث مباشر (المقابلة)
- حديث التليفون
- حديث الأنترنت
- المؤتمر الصحفي

و يتم الإعداد للحديث الصحفي من خلال جوانب تشمل:

- اختيار شخصية المتحدث وموضوع الحديث
- جمع المعلومات و البيانات عن موضوع الحديث
- إعداد الأسئلة التي تتفق والموضوع والشخصية التي يجرى معها الحديث[2].

ج _ **التحقيق:**

"يقوم التحقيق الصحفي على خبر أو فكرة أو مشكلة أو قضية يلتقطها الصحفي من المجتمع الذي يعيش فيه. ثم يقوم بجمع مادة الموضوع بما يتضمنه من بيانات أو معلومات أو آراء تتعلق بالموضوع ثم يزاوج بينها للوصول إلى الحل الذي يراه صالحا لعلاج المشكلة أو القضية أو الفكرة التي يطرحها التحقيق الصحفي.[3]"

وعليه فمجال التحقيق الصحفي هو المشكلات العامة التي تعترض المجتمع في جميع ميادين الحياة حيث يبحث الصحفي المحقق في أسباب هذه المشكلات و القضايا لكي يخلص إلى اقتراح حلول لها.

---

[1]: لؤي، خليل، مرجع سبق ذكره، ص51

[2]: نفس المرجع ص52

[3] : إسماعيل ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص101 نقلا عن شمس الدين الرفاعي، الصحافة العربية العلمية

د_ التقرير

يتضمن التقرير الصحفي مضمونا خبريا، لكن المحرر الصحفي في هذا النوع من الكتابات الصحفية، يعطي، أكثر تفاصيل عن القضية كما يدلي بانطباعه الشخصي عنها. ويختلف التقرير الصحفي عن التحقيق في نقطتين أساسيتين:

- التحقيق يتناول قضية أو مشكلة (ندرة مادة غذائية أساسية، ارتفاع أسعار مواد البناء)، أما التقرير فهو يتناول خبرا أو موضوعا يثير اهتمام الجمهور مع المزيد من المعلومات و الآراء حوله.
- في التحقيق الصحفي يقوم المحرر بعرض مختلف وجهات النظر حول المشكلة المثارة دون عرض وجهة نظره مثل ما هو الحال في التقرير[1].

ه_ المقال:

يعتبر المقال الصحفي بمثابة "الأداة التي تعبر بشكل مباشر عن سياسة الصحيفة وعن آراء كتابها في الأحداث اليومية الجارية، وفي القضايا التي تشغل الرأي العام. ويقوم المقال الصحفي بهذه المهمة من خلال شرح الأحداث الجارية وتفسيرها و التعليق عليها (...)[2].

وبصفة عامة فإن أنواع المقال الصحفي أربعة[3]:

1- المقال الافتتاحي
2- العمود الصحفي
3- المقال النقدي
4- المقال التحليلي.

[1]: لؤي خليل، مرجع سبق ذكره ص ص65-66

[2]: اسماعيل، ابراهيم، مرجع سبق ذكره ص183

[3] : لؤي، خليل مرجع سبق ذكره ص75

1- المقال الافتتاحي: كما سبق و أن أشرنا إلى ذلك في المقدمة، فإن "المقال الافتتاحي يقوم بشرح و تفسير الأخبار و الأحداث اليومية و التعليق عليها بما يكشف عن سياسة الصحيفة تجاه الأحداث و القضايا الجارية في المجتمع (...)[1].

ويتميز المقال الافتتاحي بعدة خصائص' لعل أبرزها ما يلي:

- التعبير عن سياسة الصحيفة: مستقلة أو تابعة لحزب أو معبرة عن اتجاه سياسي أو اجتماعي أو فكري في البلد الذي تصدر فيه.
- التبسيط في الحديث: لجذب القراء وخلق شعور صداقة وشراكة في الاهتمام بالقضايا بين الكاتب والقارئ.
- متابعة الأحداث اليومية والاهتمام بالقضايا التي تهم الرأي العام.
- إبراز الخلفية التاريخية للأحداث و محاولة إقناع القارئ بالرأي الذي تنادي به الصحيفة بتقديم الحجج و الشواهد و الأمثلة.
- الجدة الزمنية: أي تناول موضوعات الساعة و الأفكار التي تشغل أذهان الناس وقت ظهور الصحيفة.
- التوجيه و الإرشاد: لكن بطريقة خفية، غير مباشرة أي ليس في شكل نصائح أو أوامر أو نواهي يوجهها الكاتب للقارئ.
- التسلية و الإمتاع: بتناول، أحيانا، المسائل الخفيفة و الموضوعات الطريفة[2].

2- العمود الصحفي:"هو مساحة محدودة من الصحيفة لا تزيد على نهر أو عمود تضعه الصحيفة تحت تصرف أحد الكتاب بها، يعبر من خلاله على مايراه من آراء و أفكار أو خواطر،(...) فيما يراه من موضوعات أو قضايا بالأسلوب الذي يرتضيه، ويتسم بطابع صاحبه. ويكون العمود موقعا، وغالبا ما يحتل مكانا ثابتا ، وينشر تحت عنوان ثابت (قد يصحبه عنوان آخر متحرك[3].

من خلال تعريف العمود الصحفي يمكن أن نستنتج أن ما يميزه، أساسا، عن المقال الافتتاحي هو وجوب أن يكون موقعا من قبل كاتبه كما أن هذا الأخير، أي كاتب العمود ليس من الضروري أن يلتزم بالسياسة التحريرية أو الخط الافتتاحي للصحيفة.

---

[1]: محمد جمال، الفار مرجع سبق ذكره ص319.

[2]: محمد فريد، محمد عزت، مرجع سبق ذكره ص ص188-189.

[3]:محمد فريد محمد عزت، المقالات و التقارير الصحفية: أصول إعدادها و كتابتها، نصر، مكتبة الإسكندرية، 1998، ص81

3- المقال النقدي: "ويقوم على عرض و تفسير وتحليل وتقييم الإنتاج الأدبي و الفني و العلمي وذلك من أجل توعية القارئ بأهمية هذا الإنتاج ومساعدته في اختيار ما يقرؤه أو يشاهده أو يسمعه من هذا الكم الهائل من الإنتاج الفني والأدبي و العلمي(...).[1]"

4- المقال التحليلي: يقوم، أساسا على التحليل العميق للأحداث والقضايا التي تشغل الرأي العام. كما يقوم بالربط بين الوقائع الحاضرة و أحداث الماضي في محاولة لاستنتاج أحداث المستقبل. ولكونه يتناول الوقائع بالتفصيل فهو غالبا ما يكون أسبوعيا حتى و إن كان ينشر في جريدة يومية[2].

و كمثال على المقال التحليلي ما تنشره الصحيفة الجزائرية "يومية وهران" من مقالات أسبوعيا تحت اسم "الأحداث من وجهة نظر أخرى"و التي تتناول بالتحليل الأحداث و القضايا التي تشغل الرأي العام، خاصة الوطنية منها.

من خلال هذا المبحث يمكننا أن نستخلص بأن مسيرة الصحافة المكتوبة كانت طويلة عرفت خلالها تطورات في ممارستها وعلاقتها مع المحيط الذي تنشط فيه وخاصة مع السلطة السياسية التي تميل دوما لمراقبتها نظرا لدورها في إعلام و تكوين وفي بعض الحالات توجيه الرأي العام.

ومن جهة أخرى فإن الصحافة المكتوبة لها بعدها الصناعي و التجاري أي أنها مؤسسات تحتاج للقيام بمهمتها إلى عوامل إنتاج بشرية ومادية. فهي بتعبير آخر استثمار يحتاج إلى أموال وتنظيم ويهدف في معظم الحالات إلى تحقيق الربح من خلال عائدات بيع منتوجها اليومي وخاصة تلك التي تأتي من الإشهار.

[1]: لؤي، خليل، مرجع سبق ذكره، ص83.

[2]: محمد فريد، محمد عزت، مرجع سبق ذكره، ص94.

المبحث الثاني: الصحافة المكتوبة في الجزائر قبل الاستقلال.

ظهرت الصحافة المكتوبة العصرية في الجزائر بعد احتلالها من قبل الاستعمار الفرنسي سنة 1830. فأول جريدة صدرت بالجزائر كانت مباشرة بعد غزو الجيش الفرنسي للتراب الجزائري، وتحمل اسم "L'Estafette de Sidi Fredj"، يشرف عليها ضابط فرنسي وتصدر باللغة الفرنسية، تتضمن معلومات عن الحملة الفرنسية، وبعض الأخبار السياسية الخاصة بفرنسا وتوزع على الجنود والمصالح المكلفة بالحرب ضد الجزائر[1].

وقد عرفت الصحافة المكتوبة خلال هذه الفترة تطورات مرتبطة ارتبطا وثيقا بوضع الجزائر كمستعمرة تريد فرنسا ضمها إليها نهائيا. لكن بالموازاة مع ذلك عرفت الجزائر حركة وطنية تحررية و استقلالية ظهرت معها صحافة مكتوبة تعبر عن مختلف اتجاهاتها.

وبناء على ذلك يمكن تقسيم الصحافة المكتوبة في الجزائر خلال تلك الفترة إلى ثلاثة أنواع وهذا حسب الأهداف السياسية التي ترمي إليها، خاصة ما تعلق بموقفها من الوجود الفرنسي في الجزائر:

- الصحافة الاستعمارية
- الصحافة الوطنية
- صحافة الثورة التحريرية.

[1] : زهير، إحدادن، مرجع سبق ذكره، ص25.

المطلب الأول: الصحافة الاستعمارية

و منها الناطقة بالفرنسية، يشرف عليها فرنسيون من الجالية الفرنسية الموجودة في الجزائر، وهي موجهة لهذه الجالية، تحمل رسالة استعمارية قوامها تدعيم الوجود الفرنسي بالجزائر و محاربة لكل ما هو معادي لهذا الوجود. و قد عرفت ازدهارا إلى غاية السنوات الأولى من الاستقلال[1].

هذه الصحافة اليومية و الأسبوعية كان يمتلكها المعمرون الفرنسيون أو ما يعرف "بالأرباب المائة" مثل: Blachette, Schiaffino, Duroux, Morel, Borgeaud، "وكانت موجهة إلى الأقلية الأوروبية، تدافع عن مصالحها وتغدي مناخ عنصري و متوتر بين الجالية المعمرة و الجالية الجزائرية المسلمة"[2].

ومن أمثلة هذه الجرائد التي كانت منتشرة عبر تراب الجزائر المستعمرة نذكر على الخصوص:

في الجزائر: Le Journal d'Alger, L'Echo d'Alger, La dépêche quotidienne

في الغرب: L'Echo d'Oran, l'Echo du Soir, Echo du Dimanche

في الشرق: La Dépêche de Constantine, La dépêche de l'Est, Quotidien de Annaba

وبالموازاة مع هذه الصحف الناطقة بالفرنسية أصدر الفرنسيون منذ السنوات الأولى للاستقلال صحفا باللغة العربية مثل صحيفة "المبشر"، سنة 1847م. وصدرت باللغة العربية كونها اللغة الوحيدة التي يفهمها الشعب الجزائري آنذاك وبالتالي كان لها مقاصد سياسية استعمارية وهي أن يطلع الجزائريون من خلالها على التعاليم و القوانين الصادرة من الولاية العامة[3].

[1]: نفس المرجع، ص26

[2]: Achour Cheurfi, Op. Cit, pp26-27

[3] : تيسير، أبو عرجة، مرجع سبق ذكره، ص246

ومن الصحف الناطقة بالعربية و التي أشرفت عليها و دعمتها الحكومة الفرنسية بهدف التقرب من السكان الأهالي خدمة لمصالحها و توسعها في الجزائر نذكر كذلك: "كوكب إفريقيا"، جريدة "النجاح" جريدة "المنتخب" بقسنطينة، جريدة "الأخبار"، منبر الأهالي...الخ.

المطلب الثاني: الصحافة الوطنية

ارتبط ظهور الصحافة الوطنية الجزائرية بظهور النخب الجزائرية التي كانت وراء تأسيس الحركة الوطنية بمختلف اتجاهاتها الإصلاحية، الاندماجية و الاستقلالية.

وفي هذا السياق نذكر جريدة "الحق" التي أسست سنة 1893 من قبل مجموعة من النخب بعنابه. وكذا العناوين التي أسسها التيار الإصلاحي بزعامة عبد الحميد بن باديس والتي يقوم محتواها على فكرة مفادها أن"التغيير في العقليات و الدهنيات سيؤدي حتما إلى تغيير المحيط الاجتماعي (...) و هو المبدأ الذي قامت عليه جمعية العلماء المسلمين الجزائريين حيث انصب اهتمامها على الإصلاح الديني و الثقافي معتبرة إياه الطريقة المثلى لتجنيد الرأي العام الجزائري ضد الإديولوجيا الاستعمارية[1]."

ومن الصحف التي كانت تحمل هذه الرسالة الإصلاحية نذكر "الفاروق"، "ذوالفقار" وخاصة المجلات التي أسسها عبد الحميد بن باديس: "الشهاب" منذ سنة 1925 ثم "البصائر" سنة 1935.

و منذ سنة 1930، بدأت في الظهور صحافة وطنية تروج، في عمومها، لفكرة الاستقلال و رفض الوجود الفرنسي في الجزائر قامت بإصدارها مختلف الأحزاب و التيارات السياسية المشكلة للحركة الوطنية[2].

ومن هذه الصحف نذكر ما يلي:

جريدة "الأمة" التي كانت توزع من طرف نجم شمال إفريقيا، سنة 1937 ثم من طرف حزب الشعب الجزائري، جريدة "الشعب الجزائري" بالفرنسية، سنة 1935، ثم جريدة "الشعب" بالعربية، جريدة "البرلمان الجزائري"، جريدة "العمل"، سنة 1941 بالفرنسية، أسبوعية "المغرب العربي" منذ جوان 1947، "الجزائر الحرة" منذ 1949 والنصف شهرية "صوت الجزائر".

كذلك أسبوعية "Liberté" بالفرنسية و "الجزائر الجديدة" بالعربية من طرف الحزب الشيوعي الجزائري و أسبوعيتا "l'Egalité" و "La République Algérienne" من طرف تشكيلة فرحات

[1]: عمر، بلخير، "**معالم لدراسة تداولية وحجاجية للخطاب الصحافي الجزائري المكتوب مابين 1989 و2000**"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية الآداب و اللغات، قسم اللغة العربية و آدابها، السنة الجامعية 2005-2006، ص29

[2] :Achour, Cheurfi, OP. Cit, p15

عباس. دون أن ننسى جريدة "الجزائر الجمهورية" التي أنشأها الحزب الاشتراكي الفرنسي سنة 1937 و التي كانت متعاطفة مع الثورة الجزائرية، مما أدى إلى إيقافها سنة 1956.

المطلب الثالث: الصحافة أثناء الثورة التحريرية.

بعد الانقسامات التي عرفتها الحركة الوطنية قبيل اندلاع الثورة التحريرية، تلاشت الأحزاب السياسية وتلاشت معها الصحافة التي كانت تنطق باسمها[1].

وعليه يمكن القول بأنه لم تبق في الجزائر، عشية اندلاع الثورة التحريرية، سوى الصحافة الاستعمارية الناطقة بالفرنسية و المؤيدة للجزائر الفرنسية، على غرار الجرائد التي سبق و أن ذكرناها مثل "Le journal d'Algérie", "L'Echo d'Alger", "La Dépêche Quotidienne", "L'Echo d'Oran"...الخ. فهذه الجرائد كانت تصف جبهة التحرير الوطني التي فجرت الثورة التحريرية والجزائريين ب "الفلاقة"، "الخارجين عن القانون"، "قطاع الطرق" و"قطاع الأعناق"[2].

وبهدف الرد على الدعاية الاستعمارية والتعريف بنفسها وبالأهداف السياسية للثورة الجزائرية على المستويين الداخلي و الخارجي قررت جبهة التحرير الوطني خلق منظومتها الإعلامية: فبادرت في البداية إلى إنشاء نشرات إعلامية مثل: Résistance algérienne, L'ouvrier algérien يقوم بتوزيعها المناضلون.

وبعد انعقاد مؤتمر الصومام بدأت الولايات تصدر نشرات خاصة بها تهدف إلى تعبئة جنودها. لكن نظرا للظروف المادية والسياسية الخاصة بتلك الفترة فإن فعالية هذه المطبوعات كانت محدودة و عليه قرر مجلس التنسيق و التنفيذ للثورة الجزائرية إنشاء "المجاهد" وجعله الناطق الرسمي لجبهة التحرير الوطني، فظهر العدد الأول منه في جوان 1956 وبدأ يطبع في الجزائر وتسحب منه حوالي 500 نسخة وهذا قبل أن يكتشف وتحطم معداته من قبل السلطات الاستعمارية في فيفري 1957 أثناء "معركة الجزائر"[3]. وبعد نقله إلى مدينة تطوان المغربية ثم تونس مركز قيادة الثورة التحريرية وجعله الناطق الرسمي الوحيد لجبهة التحرير الوطني أصبح المجاهد يجسد الصحافة العصرية للثورة التحريرية.

---

[1]: زهير إحدادن، مرجع سبق ذكره ص43.

[2] : Achour, Cheurfi, OP. Cit p29.

[3] : Ibid p30

وكان دور المجاهد كبيرا ومساهمته في نجاح الثورة معتبرة حيث كان بمثابة الشعاع الإعلامي الذي يرد على الحملة الدعائية المزيفة التي تروج لها وسائل الإعلام الفرنسية و يبث رسالة وأهداف الثورة في الداخل وعبر أنحاء العالم.

"فقد لعبت الجريدة دور الناطق الرسمي لجبهة التحرير في الخارج تسمع صوتها للعالم عن طريق كسرها الجدار الإعلامي الذي فرضته السلطات الفرنسية آنذاك حتى لا يسمع إلا صوت واحد في هذه القضية[1]."

المبحث الثالث: الصحافة المكتوبة في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية التعددية (1989).

إن المتأمل في تطور الصحافة المكتوبة في الجزائر منذ حصول هذا البلد على الاستقلال السياسي (بعد أكثر من 130 سنة من الاستعمار)، بعد ثورة تحريرية دامت أكثر من سبع (7) سنوات خلفت خسائر بشرية كبيرة و دمارا في البني التحتية والنسيج الاجتماعي بصفة عامة، يستنتج أن هذه الوسيلة الإعلامية كانت تتأثر بصفة مباشرة بمسار بناء الدولة الجزائرية في مختلف الميادين السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية.

فواقع الصحافة المكتوبة خلال هذه الفترة، في جانبه المادي أي وسائل الإنتاج، و الطبع والتوزيع وفي جانب مضمون الرسالة الإعلامية التي كانت تبثها كان يعكس حالة البلد بصفة عامة و خاصة فيما يخص التوجهات السياسية للسلطات والقيادات (خاصة رؤساء الجمهورية) التي تعاقبت على حكم البلاد منذ الاستقلال إلى غاية إقرار التعددية السياسية و الإعلامية سنة 1989.

وعليه يمكن تقسيم هذه الفترة نفسها إلى ثلاث مراحل:" المرحلة الأولى تبدأ منذ الاستقلال في 05 جويلية 1962 و تنتهي مع 19 جوان 1965، أما المرحلة الثانية تبدأ من هذا التاريخ لتنتهي سنة 1979، تاريخ انعقاد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني الذي وافق لأول مرة على لائحة خاصة بالإعلام، والمرحلة الثالثة تبدأ منذ سنة 1979 وتستمر حتى سنة 1989، تاريخ دستور 23 فيفري 1989[2] .

---

[1]: عمر، بلخير، مرجع سبق ذكره ص46

[2]: بشرى، مداسي، "**الحق في الإعلام من خلال القوانين و النصوص التنظيمية للمؤسسات الإعلامية في الجزائر، السمعية البصرية، الصحافة المكتوبة، وكالة الأنباء**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر3 ، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم علوم الإعلام و الاتصال، السنة الجامعية 2011–2012 ،ص56 نقلا عن صالح، بوزة، السياسة الإعلامية الجزائرية (1962–1988)، المجلة الجزائرية للاتصال ، مجموعة من الأساتذة، جامعة الجزائر، معهد علوم الإعلام و الاتصال، العدد10، 1995، ص139.

المطلب الأول: من 1962 إلى 1965.

و هي مرحلة قصيرة دامت ثلاث (3) سنوات، تبدأ من حصول الجزائر على الاستقلال وتولي السيد أحمد بن بلة لرئاسة الجمهورية و تنتهي بما أصبح يعرف آنذاك بالتصحيح الثوري الذي قاده السيد هواري بومدين في 19 جوان 1955. وتميزت عموما بتبني الأحادية الحزبية على المستوى السياسي والنظام الاشتراكي على المستوى الاقتصادي.

ولعل أهم ما ميز قطاع الصحافة المكتوبة خلال هذه المرحلة ما يلي:

على المستوى القانوني عدم وجود قانون تشريعي يتعلق بالإعلام حيث استمر العمل في هذا الميدان، وفقا "لاتفاقيات ايفيان"، بالتشريع الفرنسي، فبقي قانون 1881 الذي كان يسمى "قانون حرية الصحافة" ساريا وينص على الحرية المطلقة في النشاط الصحفي والملكية الخاصة للصحافة المكتوبة[1].

لكن على مستوى الممارسة، بدأت السلطة السياسية الحاكمة في تلك الفترة في القضاء على الصحافة الاستعمارية التي مازالت تنشط غداة الاستقلال وتعويضها تدريجيا بصحافة مكتوبة جزائرية[2].

وهكذا تم إصدار اليومية الجزائرية الأولى في 19 سبتمبر 1962 و تحمل اسم "الشعب" باللغة الفرنسية، تطبع بمطبعة "L'Echo d'Alger" الاستعمارية ثم:

- جريدة "الشعب" باللغة العربية في 11 ديسمبر 1962.
- يومية "La République" باللغة الفرنسية بمدينة وهران في مارس 1963 حيث أخذت مكان جريدة "Oran Républicain"
- جريدة النصر باللغة الفرنسية بمدينة قسنطينة في شهر سبتمبر 1963
- اليومية المسائية (الأولى في الجزائر المستقلة) "Alger le Soir" في أفريل 1964

[1]: نفس المرجع، ص57.

[2] زهير إحدادن مرجع سبق ذكره، ص123

و بالإضافة إلى هذه اليوميات الخمسة تم إصدار أسبوعية "الثورة الإفريقية" (Révolution Africaine) باللغة الفرنسية في فيفري 1963 و المجلة الشهرية "الجيش" باللغة الفرنسية دائما، في يوليو 1963.

جدول رقم 02: **يبين عناوين الصحافة الجزائرية المكتوبة التي ظهرت خلال فترة 1962-1965**

إسم الجريدة	نوعها	تاريخ صدورها	مكان صدورها	لغة الجريدة
الشعب(Le Peuple)	يومية	19-09- 1962	الجزائر	الفرنسية
الشعب	يومية	11-11-1962	الجزائر	العربية
La République	يومية	مارس 1963	وهران	الفرنسية
النصر	يومية	سبتمبر 1963	قسنطينة	الفرنسية
Alger le Soir	يومية	أفريل 1964	الجزائر	الفرنسية
Révolution Africaine	أسبوعية	فيفري 1963	الجزائر	الفرنسية
الجيش	شهرية	يوليو 1963	الجزائر	الفرنسية

المصدر: من اقتراح الطالب

ويتضح جليا للعيان من هذا الجدول أن الصحافة الوطنية التي تم إصدارها مباشرة بعد الاستقلال بدأت تصدر باللغة الفرنسية باستثناء صحيفة واحدة (الشعب).

لكن إنشاء صحافة وطنية جزائرية بعد الإستقلال لم يكن سهلا خاصة من الناحيتين المادية و البشرية، أي من ناحية توفر الصحفيين الأكفاء[1]:

فمعظم المعدات الصحفية والموظفين التقنيين كانوا بحوزة الصحف الفرنسية والشركات الخاصة المراقبة من قبل الأجانب وعليه فإصدار جريدة الشعب باللغة العربية في ديسمبر 1962 كان بفضل استيراد آلات خاصة بالعمل الصحفي من مصر.

كما أن عدد الصحفيين الجزائريين الأكفاء المتواجدين في تلك الفترة كان قليلا جدا، ومن هذا العدد القليل من كان يعمل بالصحف الفرنسية الإستعمارية التي كانت متواجدة بالجزائر ومنهم من كان يعمل، أثناء حرب التحرير، بالصحف الأجنبية، خاصة التونسية والمغربية منها.

[1]:Belkacem, Ahcène-Djaballah, Economie de la presse et des medias, Alger, Office des Publications Universitaires, 2014,pp,108-109

وبالإظافة إلى هذا النقص في الإمكانيات المادية والبشرية، تجدر الإشارة إلى أن الرسالة الإعلامية التي كانت تحملها اليوميات الوطنية كانت ضعيفة، لا أثر لها على المواطنين فرواجها كان ضعيفا بالمقارنة مع الصحافة الفرنسية التي أصبحت تشكل منافسا قويا لها: حيث كان سحب الصحف الفرنسية يقارب250 000 نسخة في اليوم في حين كان سحب اليوميات الوطنية مجتمعة لا يتجاوز 50000 نسخة. و هو الشيئ الذي عجل بتأميم اليوميات الفرنسية بقرار من المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني وبالتالي إلغاء الملكية الخاصة للصحافة المكتوبة وفرض هيمنة الحكومة والحزب عليها[1].

ويمكن القول بأن" مهام الصحافة في هذه المرحلة تنحصر في خدمة أفكار الحزب الواحد ونهجه الإيديولوجي، ووظيفة الصحفي تنحصر في التوجيه، والشرح والتكوين الإيديولوجي أما غير ذلك فهو مساس بسيادة الوطن وتشويه للثورة[2]."

وبناء على ما سبق يمكن أن نستنتج بأن الصحافة المكتوبة في تلك الفترة أصبحت حكرا على الدولة في جانبها المادي وموجهة من قبل الحزب والحكومة في مضمونها الإعلامي.

[1]: زهير، إحدادن، مرجع سبق ذكره، ص127

[2] : بشرى، مداسي مرجع سبق ذكره، ص58 نقلا عن Déclaration du Ministre de l'Information du 28 Sep 1962 au 17 Avril 1963,In Brahim Brahimi, Le Pouvoir et la presse en Algérie, p94

المطلب الثاني: من 19جوان 1965 إلى 1979.

وهي فترة تولي الرئيس هواري بومدين قيادة البلاد، بعد تنحيته للرئيس أحمد بن بلة والتي عرفت بصفة عامة بدعم النظام الاشتراكي وهيمنة القطاع العام على جل قطاعات النشاط على جميع المستويات. هو الشيء الذي انعكس حتما على السياسة الإعلامية المنتهجة خلال تلك الفترة بصفة عامة وبالتالي على قطاع الصحافة المكتوبة بمختلف جوانبها.

ومن الأحداث البارزة التي ميزت هذا القطاع خلال هذه الفترة:

اختفاء جريدة"Alger Républicain"

إصدار جريدة "المجاهد" باللغة الفرنسية

التعريب التدريجي للصحافة التي، وكما رأينا، كانت تصدر كلها باللغة الفرنسية[1] .

أ_اختفاء جريدة"Alger Républicain" : كما سبق وأن أشرنا فإن هذه الجريدة تأسست في الجزائر سنة 1937 وكان من بعض مؤسسيها مسلمون جزائريون. وكانت موالية سياسيا للحزب الاشتراكي الفرنسي. ونظرا لموقفها المحايد من الثورة التحريرية تم إيقافها من قبل السلطات الاستعمارية (سنة 1956). عاودت للظهور بعد الاستقلال كجريدة خاصة وكان موقفها السياسي مؤيد للحكومة الجزائرية، وكان لها رواجا كبيرا حيث تجاوز سحبها 80000 نسخة في اليوم (أكبر يومية في الجزائر). هذا الرواج أصبح يقلق الحكومة الجزائرية التي قررت إدماجها مع جريدة "لوبوبل" (Le Peuple) تحت اسم واحد وهو "المجاهد" على أن يكون ظهور العدد الأول لهذه الجريدة باللغة الفرنسية يوم 05 جويلية 1965. لكن بسبب موقفها المعارض "للتصحيح الثوري" تم إيقافها من قبل السلطات الجديدة ودخل مسؤولوها المعارضة.

ب_ إصدار جريدة "المجاهد": كما أشرنا إلى ذلك فإن جريدة "المجاهد" التي ظهرت في 21 جوان 1965 هي في الحقيقة استمرار لجريدة "لوبوبل" (Le Peuple) بتسمية الجديدة: أي تشغل نفس المحلات، تستعمل نفس المطبعة ونفس الطاقم التحريري[2]. وقد عرفت يومية "المجاهد" ازدهارا كبيرا، حيث أصبح اليومية الوطنية الأولى حيث وصل سحبه في بعض الحالات مثل الفترة التي دار فيها النقاش حول الميثاق الوطني، سنة 1976، إلى 450000 نسخة، وكان يعد من بين أكبر الجرائد في المغرب والعالم العربي[3].

---

[1]: زهير إحدادن، مرجع سبق ذكره ص129.

[2]:Achour Cheurfi, Op. Cit, p71

[3]: Ibid, p39

ج_ **التعريب التدريجي للصحافة:** كما تميزت هذه المرحلة بالتعريب التدريجي للصحافة المكتوبة الوطنية، التي كانت تصدر في السنوات الأولى باللغة الفرنسية (ما عدا جريدة الشعب)، نظرا لكون أن أغلبية القراء في السنوات الأولى للاستقلال يقرؤون بالفرنسية. كما أن عملية التعريب هذه كانت تتدرج في المنظور السياسي والإيديولوجي السائد في تلك الفترة الذي كان يهدف غلى تغيير سيطرة اللغة الفرنسية (لغة الاستعمار)، خاصة في الميدان الثقافي و الإعلامي. وهكذا تقرر تعريب جريدة "النصر" بقسنطينة سنة 1972 وبعدها جريدة "الجمهورية" بوهران سنة 1976. وكان تعريب الجريدتين تجدريجيا وشاقا بسبب، خاصة، قلة الصحفيين الذين لهم خبرة في ميدان التحرير الإعلامي باللغة العربية.

د_توزيع الصحافة: أما فيما يخص توزيع الصحافة في تلك الفترة فكانت ضعيفة وغير ملائمة لأنها وضعت في العهد الاستعماري وفقا لحاجيات الجالية الفرنسية. فكانت حتى سنة 1976 تغطي فقط 280 بلدية من مجموع 704 الموجودة آنذاك. وهو الشيء الذي دفع السلطات إلى تحسينها ابتداء من سنة 1977. هذا التحسن الذي ساهم في ارتفاع المبيعات وسحب الجرائد.

وفي سياق النظام الاشتراكي السائد آنذاك قررت السلطات تأميم شركة "هاشيت" (Hachette) الفرنسية التي كانت تتولى توزيع الصحافة المكتوبة في الجزائر، خاصة الأجنبية منها وإنشاء الشركة الوطنية للنشر والتوزيع (SNED) التي خول لها حق الاحتكار في ميدان التوزيع حيث أصبح لا يمكن توزيع أي مطبوع في الجزائر إلا بواسطة هذه الشركة و هو ما يمكن اعتباره نظام غير مباشر لمراقبة كل ما يكتب في الجزائر وفي غير الجزائر قبل توزيعه[1].

ه_مضمون الرسالة الإعلامية: يمكن القول، بصفة مجملة، بأنها كانت تعبر عن الخطاب الرسمي في إطار خياراته السياسية والإيديولوجية وأن العمل الصحفي كان مقيدا: فالمجاهد كان "يمثل جريدة النظام، ينقل سياسات وقرارات "النظام الثوري" ويعلق عليها. والرقابة كانت دائمة(...)[2]."

فدستور 1976 نص في المادة (53):"لا مساس بحرية المعتقد ولا بحرية الرأي" لكن قيد ذلك في المادة(55) التي تنص على أن"حرية التعبير و الاجتماع مضمونة ولا يمكن التذرع بها لضرب أسس الثورة الاشتراكية (...)."[3]

---

[1]: زهير إحدادن، مرجع سبق ذكره ص131

[2]: Achour Cheurfi, Op. Cit, p71

[3]: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 76–97 ليوم 22 نوفمبر 1976 المتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 94 الصادرة يوم 1976/12/24، الجزائر ص1092

المطلب الثالث: من 1979 إلى 1989.

بدأت هذه المرحلة بحدث سياسي كبير في الحياة البلاد، يتمثل في وفاة الرئيس هواري بومدين وتعويضه بالرئيس الشاذلي بن جديد.

لعل أهم ما ميز هذه الفترة على مستوى السياسة الإعلامية بصفة عامة والتغييرات التي مست قطاع الصحافة المكتوبة بصفة خاصة ما يلي:

أ_ إصدار لائحة خاصة بالإعلام من طرف المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني:

وتعبر هذه اللائحة التي صدرت خلال انعقاد هذا المؤتمر من 27إلى 31 جانفي 1979 عن اهتمام القيادة السياسية الجديدة بهذا القطاع، من خلال وضع برنامج لتحسينه من الناحية المادية و النوعية مع الإشارة إلى إقامة إعلام موضوعي.

ولقد سمح تطبيق هذا البرنامج خاصة ب:

- تدعيم اليوميات الموجودة بتجهيزات عصرية (المجاهد والشعب)
- تنويع الصحافة المكتوبة بإصدار صحف يومية جديدة وصحف جهوية ومتخصصة: المسا باللغة العربية، "أوريزون" (Horizon) بالفرنسية، سنة 1985، أسبوعية "المسار المغاربي" بالفرنسية بالإضافة إلى بعض الصحف المختصة في الاقتصاد و في الرياضة:"الأحداث الاقتصادية" (Actualité Economie) و الهداف...

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التنوع قد أعطى نوعا من التنافس بين اليوميات الصباحية و المسائية وكذا نوع من الحيوية للصحافة التي كانت تعاني نوعا من الركود خلال الفترة السابقة [1].

ب_ **ظهور أول قانون للإعلام:**

في إطار الاهتمام الذي أولته القيادة السياسة الجديدة لقطاع الإعلام بصفة عامة، تم لأول مرة منذ الاستقلال إصدار قانون خاص بالإعلام لتغطية الفراغ السائد في هذا المجال من قبل:

إنه القانون رقم 82-01 المؤرخ في 06 فيفري 1982 يتضمن قانون الإعلام[2].

[1]: زهير إحدادن مرجع سبق ذكره ص138

[2]: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 82-01 مؤرخ في 06 فيفري 1982، العدد رقم الصادرة يوم 06-02-1982، ص242

حيث ينص في المادة الأولى:"الإعلام قطاع من قطاعات السيدة الوطنية. يعبر الإعلام بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني، وفي إطار الاختيارات الاشتراكية المحددة قي الميثاق الوطنين عن إرادة الثورة (...).

في المادة2:"الحق في الإعلام حق أساسي لجميع المواطنين. تعمل الدولة على توفير إعلام كامل وموضوعي.

في المادة5 :"إن توجيه النشريات الإخبارية العامة ووكالة الأنباء و الإذاعة والتلفزة والصحافة المصورة هو من اختصاص القيادة السياسية للبلاد وحدها.(...).

في المادة6:"تسند مهمة مديري الإعلام إلى مناضلين من حزب جبهة التحرير الوطني، طبقا للشروط المنصوص عليها في الحزب".

من خلال المواد السابقة الذكر، يمكننا القول بأن حرية الإعلام وبالتالي الصحافة المكتوبة تبقى صعبة الممارسة بل بعيدة في إطار هذا القانون.

فبالرغم من الاعتراف (المادة2) بأن الإعلام حق أساسي لجميع المواطنين و أن الدولة تعمل على توفير إعلام كامل وموضوعي فإن المواد الأخرى (1 و5) تنص على أن الرسالة الإعلامية تبقى موجهة من قبل القيادة السياسية للدولة، خاصة حزب جبهة التحرير الوطني. أي أن وسائل الإعلام كانت مسخرة لخدمة الاختيارات الاشتراكية و مختلف السياسات و القرارات التي تندرج ضمن هذه الإيديولوجية: فمدير الجهاز الإعلامي أو الصحيفة يشترط أن يكون مناضلا في حزب جبهة التحرير الوطني ويقع تحت الوصاية الإدارية والسياسية لوزير الإعلام.

زيادة على ما سبق، يبقى إصدار الصحف الإخبارية العامة حكرا على الحزب والدولة بموجب المادة 12 من القانون السابق الذكر[1]. وبالتالي فإن القطاع الخاص بقي مستبعدا من هذا المجال، أي أن المنافسة في مجال العمل الصحفي غائبة وكذلك غياب التعبير بحرية عن مختلف الآراء حول مختلف المسائل التي تهم المواطن والمجتمع بصفة عامة.

وبناءا على ما سبق ذكره، يمكننا القول بأنه، بالرغم من التحسينات المادية التي عرفها قطاع الصحافة المكتوبة خلال هذه الفترة والاعتراف القانوني بحق المواطن بإعلام كامل وموضوعي فإن

[1] نفس المرجع ص243

من حيث الممارسة، بقيت الرسالة الإعلامية موجهة من قبل السلطات السياسية الحاكمة وعليه يمكن أن نصفه بأنه امتداد لممارسات المرحلة السابقة.

"بصفة عامة، فإن الصحافة المكتوبة خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى غاية 1988 (أحداث أكتوبر) لم تكن ذات مصداقية كبيرة لأنه لم تكن هناك منافسة تدفع لتحسين العمل وكذلك نقص المهنية. كما أنها كانت بعيدة عن انشغالات الشعب، ولم تتكفل بالتعبير عن مطالب المجتمع(...)[1]."

وكتقييم للصحافة المكتوبة التي كانت سائدة في الجزائر في فترة الأحادية الحزبية، أي منذ الاستقلال إلى غاية صدور دستور 1989، يمكن القول، بصفة مجملة، بأنها كانت صحافة عمومية فقط، بدون منافسة، محتكرة من قبل السلطة السياسية، فهي وسائل دعاية وتعبير عن الخطاب الرسمي ومواقفه في مختلف جوانب حياة الدولة والمجتمع أي أنها تصب في اتجاه واحد، بعيدة عن النقاش المفتوح على مختلف الآراء و المواقف. وهو حسب رأينا من العوامل التي أدت إلى فقد ثقة المواطن في المؤسسات السياسية وساهمت في انفجار أحداث أكتوبر 05 أكتوبر 1988 التي جاءت على إثرها الإصلاحات السياسية و الاقتصادية التي تنص على التعددية والاعتراف للمواطنين بمختلف الحقوق و الحريات الفردية و الجماعية مثل الحق في الإعلام وحرية التعبير وإنشاء الصحف الخاصة.

المبحث الرابع: مرحلة ظهور وتطور الصحافة الخاصة في الجزائر: من 1990 إلى اليوم.

تعتبر أحداث أكتوبر 1988، نقطة تحول مفصلية في الحياة السياسية و الاجتماعية في الجزائر بصفة عامة. فعقب هذه الأحداث جاء دستور فيفري 1989، ليضع حدا لفترة دامت تقريبا ثلاثون سنة تميزت، عموما بالأحادية السياسية واحتكار الدولة شبه الكلي لجميع قطاعات الحياة. و كما سبقت الإشارة إلى ذلك، لعل أبرز ما جاء به هذا الدستور هو إقراره للتعددية السياسية، و الاعتراف للمواطنين بمختلف الحقوق و الحريات الفردية والجماعية. ومن أهم هذه الحقوق و الحريات، حرية التعبير وكذا فتح الصحافة المكتوبة للقطاع الخاص.

و على غرار القطاعات الأخرى، فإن الصحافة المكتوبة الخاصة كانت تتأثر خاصة بالأحداث السياسية التي عرفتها البلاد خلال هذه الفترة.

[1]:Rachid Naïli, Témoignage de journalistes, le 4ème Pouvoir?, Alger, Editions Lalla Sakina, 1998, P9.

وعليه يمكن، تقسيم مسيرة الصحافة المكتوبة الخاصة منذ نشأتها سنة 1990، بعد إقرار التعددية السياسية و الإعلامية بموجب دستور 23 فيفري 1989م، إلى يومنا هذا، إلى أربع مراحل، حسب علاقة هذه الصحافة مع السلطة السياسية والتطورات التي عرفتها تبعا لتطور الحياة و الأوضاع السياسية التي سادت في البلاد عبر هذه المراحل[1]:

- المرحلة الأولى من 1989 إلى نهاية 1991
- المرحلة الثانية من بداية 1992 إلى 1995
- المرحلة الثالثة من 1995 إلى 1999
- المرحلة الرابعة من 1999 إلى اليوم

وسنتعرض إلى أهم ما ميز الصحافة المكتوبة الخاصة خلال كل مرحلة من هذه المراحل فيما يخص مختلف جوانبها القانونية، المادية، وحرية ممارسة العمل الصحفي.

<u>المطب الأول</u>: تطور الصحافة الخاصة منذ ظهورها في 1989 إلى نهاية 1991.

أ_ إقرار التعددية الإعلامية في دستور 1989

تبدأ هذه المرحلة بإصدار دستور 23 فيفري 1989 الذي اقر التعددية السياسية و الحريات الفردية و الجماعية. فهو ينص، خاصة في المواد التالية على[2]:

المادة 40: "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به."

المادة 35: "لا مساس بحرمة حرية المعتقد و حرمة حرية الرأي."

المادة 36: "(...) لا يجوز حجز أي مطبوع أو تسجيل أو أية وسيلة أخرى من وسائل التبليغ والإعلام إلا بمقتضى أمر قضائي."

المادة39: "حريات التعبير، وإنشاء الجمعيات، والاجتماع مضمونة للمواطن.

---

[1]: نفيسة نايلي، "**التناول الإعلامي لتعديل قانون الأسرة 2005م، دراسة مقارنة بين جريدتي "الشروق اليومي" و "الوطن"، من 09 أوت 2004م إلى 27 فيفري 2005م**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم علوم الإعلام و الاتصال، السنة الجامعية 2006–2007 ص43.

[2]: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، دستور 23 فبراير 1989، الجزائر، العدد رقم 9 ، الصادرة يوم 01 مارس 1989 ص239.

ومن خلال المواد السابقة الذكر فإن هذا الدستور أدخل إصلاحات أو تغييرات جذرية نصت على التعددية السياسية و على ضمان الحريات ومن بينها حرية الرأي و التعبير وبالتالي حرية الصحافة، خاصة المكتوبة وهو الشيء الذي يهمنا في هذه الدراسة.

ب_ ٌقانون الإعلام أفريل 1990

تطبيقا لهذا التوجه الجديد في ممارسة حرية التعبير و الرأي صدر قانون جديد للإعلام في 04 أفريل 1990. ومن أهم المواد التي جاءت فيه ما يلي[1]:

المادة2:"الحق في الإعلام يجسده حق المواطن في الإطلاع بكيفية كاملة وموضوعية على الوقائع و الآراء التي تهم المجتمع على الصعيدين الوطني و الدولي وحق مشاركته في الإعلام بممارسة الحريات الأساسية في التفكير و الرأي و التعبير طبقا للمواد: 35، 36، 39، و40 من الدستور."

المادة3: "يمارس حق الإعلام بحرية مع احترام كرامة الشخصية الإنسانية و مقتضيات السياسة الخارجية و الدفاع الوطني."

المادة4:" يمارس الحق في الإعلام خصوصا من خلال ما يأتي:

- عناوين الإعلام وأجهزته في القطاع العام
- العناوين و الأجهزة التي تمتلكها أو تنشئها الجمعيات ذات الطابع السياسي.
- العناوين والأجهزة التي ينشئها الأشخاص الطبيعيون و المعنيون الخاضعون للقانون الجزائري.
- ويمارس من خلال أي سند اتصال كتابي أو إذاعي صوتي أو تلفري."

وبالنظر إلى المواد السالفة الذكر يمكن القول بأن هذا القانون الجديد للإعلام "يختلف تماما عن قانون 1982 الذي يصبح ملغيا. وينص هذا القانون الجديد على إلغاء الرقابة الإدارية وعلى حرية إصدار الصحف و تعددها وعلى حق المواطن في إعلام موضوعي ونزيه (...)[2]."

[1]: الجريدة السمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 90-07 المؤرخ في 03 أفريل 1990 المتعلق بالإعلام ، الجزائر، العدد 14 الصادر في 04 أفريل سنة 1990 ص ص 459-460

[2] : زهير إحدادن مرجع سبق ذكره ص157

ج_ ازدهار الصحافة الخاصة وتراجع الصحافة العمومية: عقب هذا التغيير الهام عرفت الساحة الإعلامية تغيرا نوعيا وهائلا خاصة فيما يخص الصحافة المكتوبة حيت ظهر العديد من الصحف الخاصة والحزبية منها اليومية ومنها الأسبوعية.

ومن عناوين الصحافة الحزبية التي ظهرت في تلك الفترة نذكر عل سبيل المثال:

صحف المنقذ، الهداية، البلاغ، الفرقان، التابعة للجبهة الإسلامية للإنقاذ (المنحلة حاليا)، النبأ التابعة لحركة المجتمع الإسلامي (حركة مجتمع السلم حاليا)، L'Avenir (التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية)، التقدم (الحزب الاجتماعي الديمقراطي)، و Libre Algérie لجبهة القوى الاشتراكية.

أما أهم العناوين التي بادرت للظهور على الساحة الإعلامية فنذكر على سبيل المثال يوميات: الخبر Le Soir d'Algérie, El Watan, Le Matin, Liberté, ثم تلتها بعد ذلك جرائد أخرى باللغتين العربية و الفرنسية[1].

وعليه ظهر عاملا جديدا على مستوى الصحافة المكتوبة والمتمثل في المنافسة بين الصحف الخاصة والعمومية وبين الصحف بصفة عامة وهو ما انعكس ايجابيا على نوعية ومصداقية الرسالة الإعلامية خاصة في هذه المرحلة الأولى.

إن فتح الصحافة المكتوبة للمبادرة الخاصة سمح بظهور النقاش الذي يعبر عن وجهات النظر المختلفة كما سمح بالتعبير عن وجهات نظر تنتقد سياسة الحكومة(...)[2].

وبصفة عامة فإن ما ميز هذه المرحلة هو الانفجار في العناوين خاصة التابعة للقطاع الخاص و كذلك تراجع الصحافة العمومية من حيث المقروئية وبالتالي السحب لصاح الصحافة الخاصة.

جدول رقم 03 : **يمثل وضعية الصحافة المكتوبة في الجزائر قبل 1990.**

دورية الظهور	العدد
اليوميات	06
الأسبوعيات	04
الشهريات	04
المجموع	**14**

المصدر: Achour Cheurfi , Op. Cit, p59

[1]: نفيسة نايلي، مرجع سبق ذكره ص39

[2]: Achour Cheurfi, OP. Cit. p52

جدول رقم 4: **يمثل وضعية الصحافة المكتوبة في الجزائر بعد 1990.**

دورية الظهور	العدد
اليوميات	43
الأسبوعيات	60
الشهريات	17
نصف شهرية	06
غير منتظم	04
المجموع	**130**

المصدر:نفس المرجع نفس الصفحة.

من الجدولين السابقين يتبين أن عدد عناوين الصحافة المكتوبة قد زاد بحوالي ثمانية (8) أضعاف بعد الانتقال إلى مرحلة التعددية الإعلامية (بعد المصادقة على قانون الإعلام لأفريل 1990).

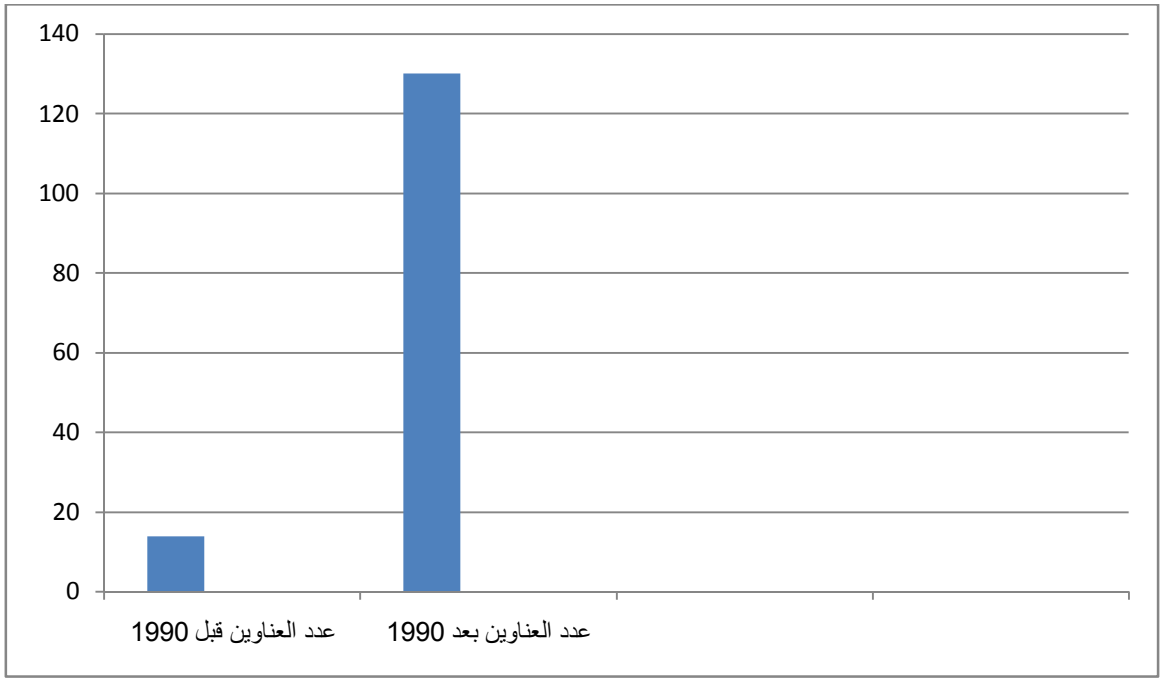

مخطط يبين التطور الكمي في الصحافة المكتوبة قبل وبعد إقرار التعددية الإعلامية

جدول رقم 05: **يمثل تطور سحب اليوميات العمومية وبعض اليوميات الخاصة بين سنتي 1988-1991**

السحب اليومي / العنوان	لغة الظهور	1988	1989	1990	1991
الصحافة العمومية					
المجاهد	الفرنسية	300000	300000	250000	180000
Horizon	الفرنسية	180000	250000	250000	120000
الشعب	العربية	60000	60000	60000	50000
النصر	العربية	60000	60000	90000	70000
الجمهورية	العربية	40000	50000	40000	40000
المساء	العربية	30000	100000	120000	80000
السلام	العربية	/	/	/	40000
النهار	العربية	/	/	/	20000
المجموع		670000	820000	810000	**600000**
بعض اليوميات الخاصة					
Le Soir d'Algérie					110000
El Watan					90000
Le Matin					50000
Le Quotidien d'Algérie					30000
Alger Républicain					50000
الخبر					50000
الجزائر اليوم					30000
المجموع					**410000**

المصدر: Rachid Naïli, Op. Cit, P 292

من الجدول أعلاه يتضح جليا التراجع الذي عرفته الصحافة العمومية منذ سنة 1990 وخاصة سنة 1991 عند ظهور الصحافة الخاصة، فيومية المجاهد، مثلا التي كانت اليومية الوطنية الأولى إلى غاية 1989 انخفض سحبها سنة 1991 إلى 180000 نسخة في اليوم في حين كانت تسحب إلى غاية 300000 نسخة يوميا:أي انخفاض بنسبة تقارب 40%.

ولقد سجل مجموع سحب اليوميات العمومية بين سنتي 1990 و 1991 انخفاضا معتبرا يقدر بنسبة 25 % نتيجة لظهور وتصاعد الصحف اليومية الخاصة، هذا التصاعد الذي تواصل، كما سنرى في المراحل القادمة.

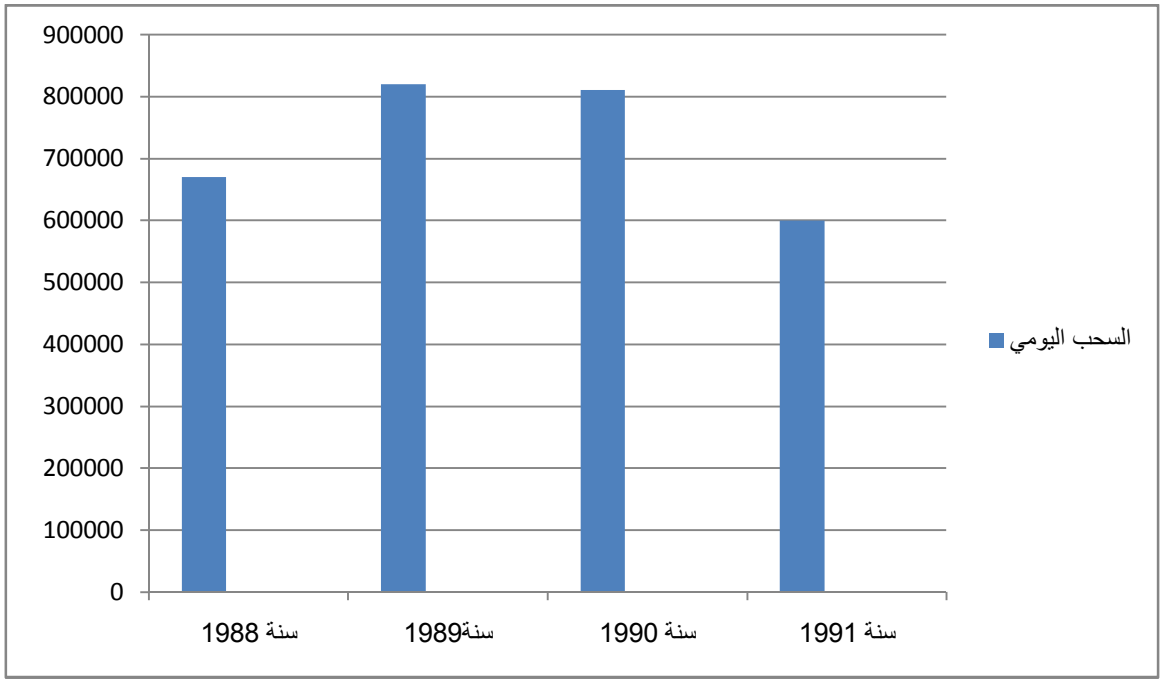

مخطط يبين تطور سحب اليوميات العمومية بين1988 و1991

وكخلاصة عامة للوضعية التي ميزت الصحافة الخاصة في هذه المرحلة الأولى، يمكن القول بأنها عرفت بشكل عام، ازدهارا كبيرا حيث ظهرت العشرات من العناوين كما عرفت تطورا نوعيا وعدم وقوع اصطدام بين السلطة السياسية و الصحافة[1].

[1]: عمر مرزوقي، "حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي، 1989–2004"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، أكتوبر 2005، ص114.

المطلب الثاني: المرحلة الثانية من بداية 1992 إلى 1995.

أ_ الأوضاع السياسية و الأمنية

عرفت البلاد خلال هذه الفترة أحداثا وظروفا صعبة على المستويين السياسي و الأمني. ولعل أبرز هذه الأحداث و التطورات ما يلي:

- استقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد يوم 11 جانفي 1992، عقب إلغاء نتائج الدور الأول للانتخابات التشريعية التي جرت في 26 ديسمبر 1991.
- تنصيب هيئة رئاسية جماعية تتمثل في المجلس الأعلى للدولة برئاسة السيد محمد بوضياف يوم 14 جانفي 1992.
- إعلان حالة الطوارئ يوم 09 فيفري 1992
- اغتيال محمد بوضياف رئيس المجلس الأعلى للدولة يوم 29 جوان 1992
- إصدار القرار المؤرخ في 07 جوان 1994 المتضمن قرار السلطات لاحتكار الأخبار الأمنية
- تجميد العمل بدستور فيفري 1989 الذي أقر التعددية ومختلف الحقوق والحريات وخاصة، وهو الشيء الذي يهم مباشرة الممارسة الصحفية، تجميد قانون الإعلام الذي كرس حرية التعبير في أفريل 1990م[1].

ب_ التأثير السلبي على الصحافة.

لقد تأثرت الصحافة المكتوبة، سلبا وبصفة مباشرة بهذه الأحداث و القرارات خاصة بعد إعلان حالة الطوارئ و احتكار السلطات للأخبار الأمنية، فقيدت حرية التعبير وأوقف العديد من الصحف وتم اعتقال العديد من الصحفيين بتهمة المساس، بالمصالح العليا للبلاد وبأمن الدولة والأمن العام."نظرا للمعوقات المتعلقة بالوضع الأمني، أصبحت الصحافة مجبرة على أن تقترح على قرائها تعاليق على الأحداث عوض الأخبار التي أصبحت ليس بالإمكان الحصول عليها نظرا لاحتكار أجهزة الدولة في هذا المجال، حيث أصبحت الأخبار الأمنية تبث عبر بيانات رسمية قليلة بل ضرب عليها في بعض الحالات تعتيم مطلق. وفي حال حصول أي جريدة على أخبار من هذا النوع (حول الوضع المني) بوسائلها الخاصة لا يمكنها نشرها بدون موافقة السلطات[2].

[1] عمر مرزوقي، نفس المرجع، ص115

[2] : Outoudert ABROUS, La liberté d'Expression, Commencement du "quatrième pouvoir", In Rachid Naïli, Op.Cit, pp 23-24

وهذه بعض الأمثلة للجرائد التي تم إيقافها خلال هذه الفترة "العصيبة":

سنة 1992، الخبر، "الصح آفة"، الجزائر اليوم، الشعب، Le Matin, Liberté, El Watan

سنة 1994، الحدث، الأمة، الوجه الآخر، الخبر، الحوار، الوطن، L'Opinion

(أنظر ملحق رقم: إيقاف الجرائد خلال الفترة بين 1992 و 1995.)

ومن الصحفيين كذلك الذين تم إيقافهم خلال هذه الفترة نذكر على سبيل المثال:

جمال فحاصي (الفرقان)، عبد الرحمان محمودي (L'Hebdo Libéré)، علي فضيل، سعد بوعقبة (الشروق)، عمار بلهوشات (الوطن)، عبروس أوتودارت (Liberté)

كما تميزت هذه الفترة باغتيال العديد من الصحفيين وبهجرة العديد منهم كذلك، بسبب تردي الأوضاع الأمنية وتهديد الجماعات المسلحة[1].

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، فإن السلطات العمومية بدأت، في نهاية هذه المرحلة، في تحريك الوسائل المادية الضرورية للعمل الصحفي(الإشهار العمومي، الطبع) بهدف فرض الرقابة على الصحافة المكتوبة الخاصة.

إن الملاحظ عن وضعية الممارسة الصحفية خلال هذه الفترة هو (...)، عودة المراقبة في المؤسسات الإعلامية، و الضغوط المالية المتبوعة بإجراءات أكثر خطورة ضد الصحفيين من اعتقالات ومتابعات قضائية وتعليق الصحف ومراقبة الأخبار الأمنية من خلال تشكيل خلية للاتصال في جوان 1994م بوزارة الداخلية وتشكيل لجان للقراءة على مستوى المطابع[2].

وكتقييم شخصي لهذه المرحلة، يمكننا القول بأن المناخ الذي كانت تعمل فيه الصحافة المكتوبة خلال هده الفترة، كان مترديا بمختلف أبعاده السياسية والأمنية وحتى المادية وهو الشيء الذي انعكس، بالضرورة، سلبا على نوعية الرسالة الإعلامية بصفة خاصة وحرية الصحافة بصفة عامة.

[1] : Achour, Cheurfi, Op. Cit, pp384-385

[2]: نفيسة نايلي، مرجع سبق ذكره، ص49 عن Brahim Brahimi, Le pouvoir, la presse et les intellectuels en Algérie, Editions l'Armattan, France, 1995, p108

المطلب الثالث : المرحلة الثالثة من 1995 إلى 1999.

أ_ ضغط السلطة السياسية على الصحافة المكتوبة: تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بما يلي:

- استمرار ضغط السلطات العمومية على الصحف الخاصة عن طريق تحريك الأدوات الاقتصادية، مثل المطابع(تخفيض السحب، وقف السحب)، تأخر الموزعين عن تسديد ديونهم لناشري الصحف الخاصة. عدم التوزيع العادل للإشهار العمومي الذي، وكما أشرنا إلى ذلك سابقا، أصبح محتكرا من قبل السلطات العمومية).
- نقص الدعم المالي الذي تمنحه السلطة للصحافة.

"إن الميزة الأساسية لهذه المرحلة هي تدهور العلاقة بين السلطة و الصحافة، بسبب الرقابة التي تفرضها السلطة السياسية على نشر وتوزيع الأخبار، (...) وبروز الحذف الذاتي بشدة والركود التام لنشاط الأحزاب السياسية مما اثر على النشاط الإعلامي للصحف، حيث سجلت سنة 1997 اختفاء الصحافة الحزبية بصفة شبه كلية من الساحة الإعلامية[1]."

بالإضافة إلى استمرار اغتيالات الصحفيين و هجرة البعض منهم: بين سنة 1997م و 1997 تم اغتيال 57 صحفي، اختفاء 05 و هجرة أكثر من 100، (...)[2].

بالرغم من ذلك نسجل في سنة 1998 زيادة في عدد الصحف الموجودة في السوق إذ كان يحتوي على 24 يومية من بين 106 عنوان صحفي: من بين الصحف الجديدة التي ظهرت حينذاك: [3]Demain l'Algérie, La Nouvelle République

ب_مشروع لقانون إعلام جديد سنة 1999: حيث من أهم ما كان ينص عليه هذا المشرع إنهاء احتكار الدولة لقطاع السمعي البصري، لكن تم تجاهله بعد الانتخابات الرئاسية لأفريل 1999 وهي الانتخابات التي عرفت وصول السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى منصب رئاسة الجمهورية[4].

وكخلاصة حول هذه المرحلة يمكننا القول بأنها كانت امتدادا للمرحلة السابقة وحتى أكثر سوءا منها حيث استمر التوتر بين السلطة السياسية و الصحافة المكتوبة باستعمال مختلف الوسائل و الذرائع المادية و الأمنية وهو ما أثر سلبا على حرية العمل الصحفي.

---

[1] عمر مرزوقي مرجع سبق ذكره ص117

[2] Achour Cheurfi, Op. Cit P40

[3] : فريدة معتوق، "حرية الصحافة المكتوبة الجزائرية في ظل قوانين السوق الجديدة–خلال مرحلة التعددية–، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم علوم الإعلام والإتصال،السنة الجامعية 2011–2012، ص29

[4] : عمر مرزوقي، مرجع سبق ذكره ص 118 .

المطلب الرابع: المرحلة الرابعة من 1999 إلى اليوم.

وهي كما نلاحظ فترة طويلة دامت حوالي 14 سنة، تتزامن مع وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة غلى سدة الحكم بعد انتخابات أفريل 1999، وعليه سنركز خلالها على أهم ما طبع هذه المرحلة من أحداث، خاصة منها ما يؤثر مباشرة على ممارسة الصحافة المكتوبة لعملها.تجدر الإشارة في البداية إلى استعادة البلاد تدريجيا لأمنها، خلال هذه المرحلة، ومن بين عوامل ذلك، سياسة المصالحة الوطنية المنتهجة من قبل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

أ_ اشتداد التوتر في العلاقة بين السلطة والصحافة الخاصة.

تميزت هذه المرحلة هذه المرحلة خاصة باشتداد التوتر في العلاقة بين السلطة السياسية الجديدة والصحافة الخاصة، حيث تجسد ذلك خاصة بإصدار قانون جديد للعقوبات، سنة 2001 ينص في أحكامه الرامية إلى حماية المؤسسات و الهيئات النظامية من الإهانة و الإساءة والسب و القذف على تسليط عقوبات ثقيلة و غرامات باهظة، وهو ما جعل الصحافيون يعتبرونه مشددا الخناق على حرية الصحافة[1].

وكذا استعمال الضغط عن طريق الأدوات المادية العمومية، خاصة المطابع ضد الصحافة الخاصة التي تتجرأ على انتقاد السلطات العمومية، خاصة بعد تنحية السيد علي بن فليس من منصب الوزير الأول: ردا على حملات الصحافة ضد السلطة السياسية قامت هذه الأخيرة بتحريك المطابع كوسيلة ضغط: يوم 14 أوت 2003، هددت ست صحف وهي Le Matin, Liberté الخبر L'Expression, Le Soir d'Algérie,والراي بوقف سحبها في حالة عدم تسديد ديون الطبع المقدرة بين 4 و 16 مليار سنتيم لكل جريدة خلال مدة ثلاثة (03) أيام. وهو الشيء الذي نددت به هذه الصحف التي رأت في هذا الإجراء "ذريعة" تجارية موجهة لمعاقبة هذه العناوين لأنها قامت بنشر فضائح[2].

ب_تصدر وتصاعد الصحافة الخاصة: حيث تزايد ظهور العناوين الخاصة:

سنة 2000: 03 عناوين جديدة: "L'Expression"، "الفجر"، "الشروق اليومي"

سنة 2006: 119 عنوان سنة 2008 : 291 عنوان منها 65 يومية (33 بالفرنسية و 32 العربية) و89 أسبوعية، 76 نشرية متخصصة و137 دورية[3].

[1]: نفيسة نايلي، مرجع سبق ذكره ص54

[2] : Achour Cheurfi, Op.Cit, p40

[3]: فريدة معتوق، مرجع سبق ذكره ص30

كما تأكد التراجع الرهيب للصحافة المكتوبة العمومية أمام وتصاعد الصحافة المكتوبة الخاصة حيث أصبحت تحتل الصدارة من حيث المقروئية و السحب:

فحسب سبر للآراء قام به معهد عباسة بين ديسمبر2002 و فيفري2003 مس عينة تقارب 1681 شخص ممثلة ل 48 ولاية. كانت النتائج كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 06 : **يبين ترتيب عناوين الصحافة المكتوبة حسب المقروئية.**

الرتبة	العنوان
1	الخبر
2	Le Matin
3	Le Quotidien d'Oran
4	Liberté
5	Le Soir d'Algérie
6	El Watan
7	الشروق اليومي
8	المساء
9	La Dépêche de Kabylie
10	اليوم
11	الشعب
12	L'Expression
13	El Moudjahid
14	L'Authentique
15	La Tribune
16	Le Jeune Indépendant
17	L'Actualité

المصدر: Achour Cheurfi, Op. Cit, p55, In Carnet des Médias, Ministère de la Communication

فمن الجدول يبدو جليا تصدر الصحف الخاصة ورواجها لدى القراء خاصة منها التي ظهرت إلى الوجود في بداية ظهور التعددية الإعلامية، في حين نلاحظ تقهقر عناوين الصحافة اليومية العمومية: فأحسن مرتبة لصحيفة عمومية هي المرتبة السابعة (7)، في حين أن يومية المجاهد التي كانت الجريدة الأولى في الجزائر في عهد الحزب الواحد، تراجعت إلى المرتبة 13، حسب هذا السبر طبعا.

مخطط يبين وضعية سحب اليوميات الوطنية في أفريل 2006

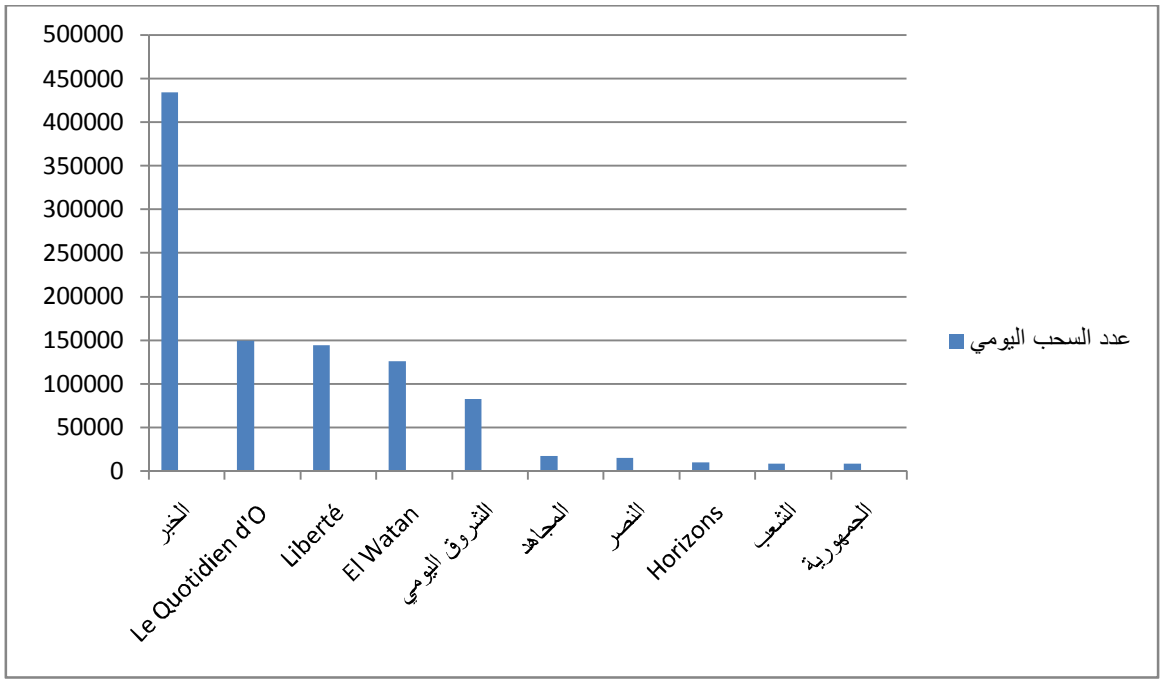

المصدر: نفس المرجع ص60

ونفس الشيء فإن سحب اليوميات العمومية تراجع كثيرا لصالح اليوميات الخاصة التي فرضت نفسها على ساحة الصحافة المكتوبة:

االمجاهد 17500 نسخة يوميا، المرتبة 9

النصر 15600 المرتبة 11

Horizons: 10300 المرتبة 23

الشعب: 8500 المرتبة 30

الجمهورية: 8500 المرتبة 30

في حين كان سحب اليوميات الخاصة: (المراتب ال05 الأولى)

الخبر ب 434300 نسخة يوميا، Le Quotidien d'Oran ب 149900، Liberté ب 144500 الوطن ب 126300 الشروق اليومي ب 82750.

ولقد تأكد اليوم أن الصحافة الخاصة في الجزائر فرضت نفسها وصدارتها في هذا المجال: فحسب نتائج لسبر آراء قامت به مؤسسة "Media & Survey" بين 26 فيفري و 03 مارس 2012 حول مقروئية الجرائد اليومية في الجزائر، أفرزت النتائج بأن 12491425 يقرؤون يوميا الجرائد موزعين كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 7: **يبين توزيع القراء على الجرائد اليومية.**

المرتبة	اسم الجريدة	عدد القراء
1	الشروق اليومي	4746742
2	الخبر	4421827
3	النهار الجديد	2685656
4	الهداف	2498285
5	الوطن	2048594
6	Liberté	1498971
7	Le Soir d'Algérie	1086754
8	Le Quotidien d'Oran	1061771
9	المجاهد	349760
10	Le Buteur	287303
11	L'Expression	174850

المصدر: Belkacem AHCENE-DJABALLAH, Op.Cit, p144

ج_إصدار قانون عضوي رقم 12-05 المؤرخ في 12 جانفي سنة 2012 يتعلق بالإعلام[1].

هذا القانون أكد في المادة 2 على حرية ممارسة الإعلام في ظل احترام ،(...)، حق المواطن في إعلام كامل وموضوعي، الطابع التعددي للآراء و الأفكار، كرامة الإنسان و الحريات الفردية والجماعية.

كما نص في المادة في المادة 11 على أن "إصدار كل نشرية دورية يتم بحرية."
وتم بموجب نفس المادة إحداث "سلطة ضبط الصحافة المكتوبة" التي أوكلت لها صلاحيات كثيرة بموج المادة 40 من هذا القانون مثل:

تشجيع التعددية الإعلامية

- السهر على نشر وتوزيع الإعلام المكتوب عبر كامل التراب الوطني
- السهر على شفافية القواعد الاقتصادية في سير المؤسسات الناشرة
- السهر على احترام المقاييس في مجال الإشهار ومراقبة هدفه ومضمونه
- جمع كل المعلومات الضرورية من الإدارات والمؤسسات الصحفية للتأكد من ضمان احترام التزامات كل منها.

المادة 28: لايمكن أية نشرية دورية للإعلام العام أن تخصص أكثر من ثلث(3/1) مساحته الإجمالية للإشهار و الاستطلاعات الإشهارية

فتح قطاع السمعي البصري للخواص بنص المادة 61 (" يمارس النشاط السمعي البصري من قبل: هيئات عمومية، مؤسسات وأجهزة القطاع العمومي، المؤسسات أو الشركات التي تخضع للقانون الجزائري").

من خلال المواد السالفة الذكر يمكن أن نستخلص أنه من الأمور الإيجابية التي أتى بها هذا القانون نذكر التأكيد على حرية الإعلام وحق المواطن في إعلام كامل وموضوعي و حرية إصدار النشريات الدورية (وهي التغييرات الجذرية التي أتى بها قانون الإعلام لأفريل 1990) وكذا ضرورة احترام المساحة المخصصة للإشهار من طرف النشريات الدورية.

[1]: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون عضوي رقم12-05 المؤرخ في 12 جانفي سنة 2012 المتعلق بالإعلام ، الجزائر، العدد 02 الصادر في 15 جانفي 2012

بالإضافة طبعا إلى فتح قطاع السمعي البصري أمام المؤسسات الخاصة، وهو الشيء الذي فتح الباب أمام بعض الناشرين الخواص في مجال الصحافة المكتوبة للدخول في هذا المجال مثل "النهار"، "الشروق"، و"الخبر" في الآونة الأخيرة.

لكن هناك من يرى بأن هذا القانون، في مواد أخرى كان قاسيا، ومقيدا لحرية العمل الصحفي ومنها الصحافة المكتوبة:

ومن الانتقادات الموجهة لهذا القانون :

- التزامات جديدة تفرض على الصحفيين خاصة منها احترام شعارات الدولة ورموزها (المادة 92) وهو ما قد يؤدي إلى ممارسة الرقابة على العمل الصحفي وخلق نوع من الرقابة الذاتية لدى الصحفيين نظرا لعدم دقة هذه المفاهيم[1].
- منح صلاحيات واسعة لسلطة ضبط الصحافة المكتوبة[2].
- رفع الغرامات المالية والإبقاء على الأحكام التي تعاقب الجنح الصحفية الموجودة في قانون العقوبات[3].

[1] : Rapport de: Ligue Algérienne pour la Défense des Droits de l'Homme-Collectif des Familles de disparu(e)s en Algérie-Réseau Euro-méditerranéen des Droits de l'Homme, "Réformes politiques" ou verrouillage supplémentaire de la société civile et du champ politique?, une analyse critique, p54

[2]: Ibid, p56

[3]: Ibid, p59

د_ وضع حرية الصحافة خلال هذه الفترة.

يمكن القول بأن هذه المرحلة شهدت تراجعا في حرية الممارسة الصحفية، من خلال خاصة استمرار الضغط عن طريق رفع الغرامات المالية وكذلك استعمال الوسائل المادية الأخرى مثل المطابع واستمرار احتكار الدولة للإشهار العمومي.

و حسب المنظمة الغير حكومية "مراسلون بلا حدود" (Reporters Sans Frontières) التي تقوم بنشر سنويا ترتيب عالمي لحرية الصحافة وهذا منذ سنة 2002 بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة المصادف ل 03 ماي من كل سنة، فإن الجزائر تحتل المراتب الأخيرة في هذا الترتيب، الذي يعني 179 دولة (سنة 2013) وهي في تدهور مستمر منذ 2002، وهذا بناءا على معايير سبق وأن ذكرناه، ومن أهمها:

- استقلالية وسائل الإعلام: وتقيس الإمكانية المتاحة لهذه الوسائل للعمل في استقلالية عن السلطة السياسية.
- المحيط و الرقابة الذاتية: لتحليل ظروف ممارسة العمل الصحفي.
- الإطار القانوني: لتحليل نوعية و نجاعة الإطار القانوني لمهنة الصحافة.
- البنية التحتية: قياس نوعية البنية التحتية التي تدعم الإنتاج الإعلامي[1].

جدول رقم 8 : **يبين تطور مرتبة الجزائر في الترتيب العالمي السنوي لحرية الصحافة حسب منظمة "مراسلون بلا حدود" (RSF).**

السنة	2002	2006	2010	2012-2011	2013
المرتبة	95	126	133	122	125

المصدر: تقرير "منظمة مرسلون بلا حدود" (RSF)[2]

ومن الجدول يتضح جليا أن حرية الصحافة، حسب هذه المنظمة، توجد في وضعية سيئة و هي في تدهور دائم، خاصة سنة 2010، أين عرفت أسوء مرتبة وهي 133.

[1] : Reporters Sans Frontière, **Classement mondial de la liberté de la presse 2013**, p21, disponible sur le site: www.rsf.org,18-02-2014, 12:42.
[2] : www.rsf.org,18-02-2014, 12:42.

و من أمثلة تقييد السلطة لممارسة الصحافة المكتوبة لعملها بحرية حجزها يوم 18 ماي 2013، ليوميتي "جريدتي" و "Mon Journal" اللتان يشرف عليها مدير النشر السيد هشام عبود عقب نشرهما لأخبار حول "تدهور" الحالة الصحية للرئيس عبد العزيز بوتفلية وأمرها بفتح تحقيق قضائي ضد مسؤول نشر الجريدتين السيد هشام عبود بتهمة"المساس بأمن الدولة، بالوحدة الوطنية وباستقرار وحسن سير المؤسسات[1]".

وكخلاصة لهذا الفصل الذي تناولنا فيه نشأة وتطور الصحافة المكتوبة وكذا بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بها ثم المراحل التي عرفتها الصحافة المكتوبة في الجزائر منذ ظهورها إلى اليوم، خاصة بعد ظهور الصحافة المكتوبة الخاصة منذ 1990، يمكننا القول بأن تطور هذه الوسيلة الإعلامية بمختلف أبعادها (المادية ومضمون الرسالة الإعلامية) كان يتأثر بشكل كبير بالتطور العام الذي عرفته البلاد في إطار بناء الدولة الوطنية في شتى مجالاتها وأن للمتغير السياسي دور حاسم في ذلك.

وبصفة أدق فإن الصحافة المكتوبة في عهد الأحادية الحزبية والاقتصاد الموجه كانت تعبر عن مواقف السلطة وتروج لاختياراتها الإيديولوجية وتوجهاتها في جميع ميادين الحياة. أما بعد إقرار التعددية السياسية والإعلامية بموجب دستور فيفري 1989، فقد ظهر عاملا جديدا على الساحة الإعلامية يتمثل في المنافسة بظهور الصحافة الخاصة التي عرفت، كما رأينا خلال فترتها الأولى ازدهارا كبيرا كفضاء للتعبير الحر عن مختلف الآراء و الاتجاهات، لكنها بعد ذلك عرفت صعوبات في ممارسة نشاطها خاصة في علاقتها مع السلطة السياسية. لكن الشيء الأكيد، حسب رأينا، هو رغم الصعوبات التي مازالت تعاني منها، فإن الصحافة المكتوبة الخاصة فرضت نفسها على الساحة الإعلامية أمام الصحافة العمومية التي يمكن القول بأنها تسير نحو الاختفاء الشبه كلي.

[1]: http://fr.rsf.org/algerie-sante-de-bouteflika-rsf-denonce-le-21-05-2013,44640.html 18.02.2014 à 13.25m

الفصل الثاني:

الإشهار ودوره في تمويل الصحافة المكتوبة في الجزائر

الفصل الثاني: الإشهار ودوره في تمويل الصحافة المكتوبة في الجزائر.

المبحث الأول: الإشهار في الصحافة المكتوبة.

كما اشرنا إلى ذلك في بداية الفصل الأول فإن المؤسسة الصحفية تحتاج للقيام بنشاطها الذي يتجسد في النهاية في النسخة التي يجدها القارئ يوميا في السوق، إلى عوامل إنتاج، من موارد بشرية، ورأس مال ومعدات وتنظيم. وعليه فإن ممارستها لنشاطها ينجم عنه تكاليف تتعلق أساسا بإنتاج النسخة الأولى، بالطبع أو السحب وكذلك التوزيع. وتغطية هذه التكاليف تأتي من عائدات بيعها لمنتوجها وكذلك من الإيرادات الإشهارية.

وسنتعرض خلال هذا المبحث إلى البعد الصناعي والتجاري للصحافة المكتوبة مع التركيز على دور الإشهار في تمويل الصحيفة.

المطلب الأول: البعد الصناعي والتجاري للصحافة المكتوبة.

أ_خصائص المنتوج الصحفي: تتميز الصحيفة كمنتوج بصفتين أساسيتين:

أ-1 **منتوج سريع الكساد:** فاليومية لا تدوم إلا لبعض الساعات والأسبوعية لا تدوم إلا بضعة أيام[1]. "الصحيفة منتوج يفقد قيمته بسرعة، فعمر الرسالة قصير جدا، ولو كان للوعاء (الصحيفة الورقية) عمر أطول نسبيا من عمر المحتوى الذي يحمله(...)[2].

أ-2 **الطابع المزدوج لسوق الصحيفة:** أي أن الجريدة تحتوي على نوعين من الأخبار:

- الأخبار ذات الأهمية العامة
- والأخبار ذات الطابع الإشهاري

وعليه فالناشر يبيع منتوجه مرتين: الأولى إلى القراء في شكله النهائي والثانية إلى المعلنين في شكل مسحات إشهارية وهي بهذه الكيفية تلعب دور وسيط بين المعلنين والجمهور المستهدف من طرف الرسالة الإعلانية[3].

[1] Belkacem Ahcene-Djaballah, Op. Cit P15

[2] فريدة معتوق، مرجع سبق ذكره ص39

[3] Belkacem Ahcene-Djaballah, Op. Cit P13

فبالنسبة للقارئ، المنفعة التي يجلبها من الصحيفة تتوقف على المحتوى الإعلامي وكذلك حجم الإشهار في هذه الجريدة أما بالنسبة للمعلن فالمنفعة التي يجلبها من خلال إعلانه في الصحيفة فهي تتوقف على حجم القراء وكذا الجمهور المستهدف[1].

ب_ تكاليف الصناعة الصحفية:

ب-1 **ارتفاع تكلفة النموذج الأصلي:** كون الصحيفة سريعة التلف يجعل التكاليف المرتبطة بإنتاج النموذج الأصلي، أو النسخة الأولى التي تنتج يوميا قبل سحبها، (وهي التكاليف التابثة) مرتفعة جدا. ويعود ذلك إلى ضرورة تكثيف استعمال عناصر الإنتاج في بعض مراحله استجابة للمواعيد في وقت قصير، مثل الوصول غلى مصادر الخبر و إرسال المراسلين بالإضافة إلى توفير التجهيزات الضخمة التي تسمح بسرعة انجاز الصحيفة. زيادة على ارتفاع كلفة التحرير بسبب ضرورة عدم تضييع فرص بيع الجريدة وفرص الإعلان. هذه التكاليف تكون مرتفعة بالمقارنة مع تكاليف النسخ التي سوف تسحب بعد إنجاز النموذج الأصلي و هي التكاليف المتغيرة المرتبطة أساسا بالورق و المطبعة[2].

وكنتيجة لهذه الخاصية فإن تكلفة الوحدة تكون مرتفعة لما يكون عدد النسخ المسحوبة ضعيفا والعكس صحيح، فكلما كان السحب مرتفعا كلما كانت تكلفة النسخة الواحدة أقل. ومن هنا تكمن ضرورة التمتع بمقروئية كبيرة وكذا امتلاك شبكة توزيع كافية وفعالة[3].

ب-2 **الورق:** هناك ثلاثة (03) عوامل أساسية تتحكم في تكلفته: عدد الأوراق المكونة للجريدة، جودة الورق، ظروف العرض و الطلب على هذه المادة، بالإضافة إلى التبذير...

ب-3 الطبع أو الإنتاج: تكلفة هذه العملية تتوقف على عصرنه التجهيزات، أهمية (الروتاتيف...)

ب-4 هيئة التحرير و الإدارة: والتكلفة هنا تتوقف على تعداد العمال (صحفيين، تقنيين، إداريين...) وكذا عدد الصفحات المكونة للجريدة.

ب-5 تكاليف التوزيع: وتتوقف تكلفة التوزيع عموما على كمية السحب، المنطقة الجغرافية التي توزع فيها الجريدة (محلية، جهوية، وطنية، دولية) وكذلك على طريقة البيع: بالاشتراك أو في الأكشاك[4].

---

[1]:Patrick LeFloch, Economie de la presse, Paris, Editions La Découverte, 2005,p27

[2]: فريدة معتوق، مرجع سبق ذكره ص40

[3]: Patrick LeFloch, Op. Cit, p19

[4] : Belkacem Ahcene-Djaballah, Op. Cit pp74-75.

وفيما يلي نموذج يوضح بنية تكلفة الصناعة الصحفية اليومية في بريطانيا[1].

تكاليف النشر	الإنتاج	% 15
	التحرير	%10
	التوزيع	%10
	الخدمات العامة	% 26
	المجموع الجزئي1	**%61**
تكاليف السحب	الطبع	% 20
	الحبر	% 02
	المجموع الجزئي 2	**% 22**
مجموع التكاليف		**% 83**
الهامش العملي		**% 17**

ومن الجدول يتضح جليا أن التكاليف المتعلقة بإنتاج النموذج الأصلي تكون مرتفعة حيث تمثل أكثر من 50 % .

على عكس التكاليف المتغيرة أي تكاليف السحب (الورق و الحبر) فهي منخفضة: 22 %.

أما في الجزائر فلقد كانت التكلفة المتوسطة لإنتاج اليومية تساوي 6.25 دينار في جوان 1995 (...)، لكن منذ ذلك ارتفعت تكاليف الإنتاج وهو ما جعل الناشرين يفكرون بجدية في رفع سعر بيع النسخة إلى 10 أو 15 أو حتى إلى 20دج [2](...). وهو الحال بالنسبة للعديد من الجرائد اليوم التي أصبحت تباع ب 15 دينار جزائري (الوطن، الخبر، Le Quotidien d'Oran ...).

[1]: Patrick LeFloch, Op. Cit, p21

[2] : Belkacem Ahcene-Djaballah, Op. Cit p20

المطلب الثاني: دور الإشهار في تمويل الصحافة المكتوبة.

كما أسلفنا الذكر فإن عائدات أو إيرادات المؤسسة الصحفية تأتي، عموما من مصدرين وهما ثمن بيع منتوجها النهائي إلى القراء وكذا العائدات التي تأتيها من المعلنين مقابل المساحات التي تخصصها لبث رسائلهم الإشهارية.

أ-خصائص الإشهار في الصحافة المكتوبة اليومية: يتوقف ضمان انتشار الرسالة الإشهارية على نطاق واسع بحسن اختيار الوسيلة الإعلامية المناسبة، تبعا لعوامل متعلقة خاصة بخصوصية المنتوج، تكلفة الإشهار والجمهور المستهدف. وللصحافة اليومية خصوصيات من ناحية الإشهار تميزها عن باقي وسائل الإعلام الجماهيرية الأخرى مثل الوسائل السمعية و السمعية البصرية والملصقات، وسوف نوجز هذه الخصائص في الجدول التالي[1]:

المرونة الإعلامية	كثافة التغطية للسوق المحتملة	التوافق مع ظروف المتلقي	قيمة الخدمة الموفرة للمعلن	طبيعة العائق الإعلامي
وسيلة مرنة حيث يستطيع المعلن من خلالها الوصول إلى الفئة التي يريدها من المستهلكين المحتملين	توفر الصحيفة للمعلن حلقة اتصال واسعة النطاق يمس من خلالها أفراد السوق المحتملة للسلعة أو الخدمة	تتوافق الصحيفة مع ظروف المتلقي باعتباره المتحكم في زمن وكيفية التعرض للرسالة الإشهارية	تعتبر الصحيفة أسرع وسائل الإشهار، أرخصها وأكثرها توزيعا، وهو ما يضمن للمعلن بلوغ فئة عريضة من المستهلكين	قصر مدة حياة الصحيفة كوسيلة إشهارية

وقد ظهر الإشهار في الصحافة المكتوبة في الدول الغربية، وكان ذلك لأول مرة في الصحافة الإنجليزية سنة 1625،(...)، ثم في الولايات المتحدة في بداية القرن الثامن عشر، سنة 1708، ثم أصبح الإشهار واضحا مع الإعلانات الخاصة بالسجائر سنة 1841[2]. وقد عرف تطورا كبيرا، مع التطور الصناعي والتكنولوجي في الغرب، وخاصة في الولايات المتحدة أين لقبت الفترة مابين

[1]: فايزة يخلف، مبادئ في سميولوجيا الإشهار، الجزائر، طاكسيج.كوم، 2010، ص9

[2] : بلقاسمي رابح، "**الإشهار و التوازن المالي للصحف الوطنية في الجزائر، دراسة مقارنة ليوميتي "الشعب" و "صوت الأحرار**""، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم علوم الإعلام و الاتصال، السنة الجامعية 2006-2007 ص،15 ، عن صفوت العالم، الإعلان الصحفي و تخطيط الحملات الإعلانية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 2000، ص04.

1914 و 1929 "بالعصر الذهبي للإعلان الصحفي" حققت خلالها الصحافة المكتوبة أرباحا طائلة من الإعلان، وأصبح مصدرا رئيسيا يعتمد عليه للحصول على المعلومات الخاصة بتوزيع الصحف في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا[1].

ب_ حصة الإشهار في تمويل الجريدة:

كما سبق وأن ذكرنا، يعود الفضل في أن تصبح الجريدة في متناول عموم الناس أي وسيلة إعلام جماهيرية إلى الإشهار حيث تم تقسيم ثمنها بين المستهلك النهائي أي القارئ والمعلن الذي يغطي جزء معتبر من تكاليف إنتاج الصحيفة[2].

وهكذا أصبحت الصحف تخصص حجما معتبرا من مجموع صفحاتها للإعلان. فمثلا في أمريكا اللاتينية وصل حجم المساحات التي تحتلها الإعلانات في الصحف إلى أكثر من 70 % من المساحة الإجمالية والجزء الباقي فقط أي 30 % إلى المادة الإعلامية[3].

وكان للإعلان كمصدر أساسي في تمويل الصحافة المكتوبة دورا حاسما بل مباشرا في ميلاد الصحافة المكتوبة المجانية في أوروبا في بداية سنوات 1970م : حيث كانت تمول عن طريق الإشهار (من 70 % إلى 80 % من صفحاتها) : فهي في الحقيقة تقريبا مجرد أعمدة إشهارية[4].

والمثال التالي يبين الحصة الأساسية للإشهار في تمويل الجريدة أو في مدا خيل الجريدة.

مداخيل يومية "Ouest-France" للنسخة الواحدة بالأورو، سنة 2003[5].

مصدر الإيرادات	المبلغ	النسبة (%)
مداخيل مختلفة	0.04	2.97
الإشهار	0.58	42.96
البيع	0.73	54.07
المجموع	1.35	100

[1]: فايزة يخلف مرجع سبق ذكره، ص32

[2]: فريدة معتوق مرجع سبق ذكره عن عاشور فني، هل الصحافة المكتوبة نشاط اقتصادي؟ ص92

[3] : بلقاسمي رابح مرجع سبق ذكره، ص16.

[4]: Belkacem Ahcene-Djaballah, Op. Cit p16

[5] Patrick LeFloch, Op. Cit, p27

مخطط يبين حصة الإشهار في تمويل الصحافة المكتوبة.

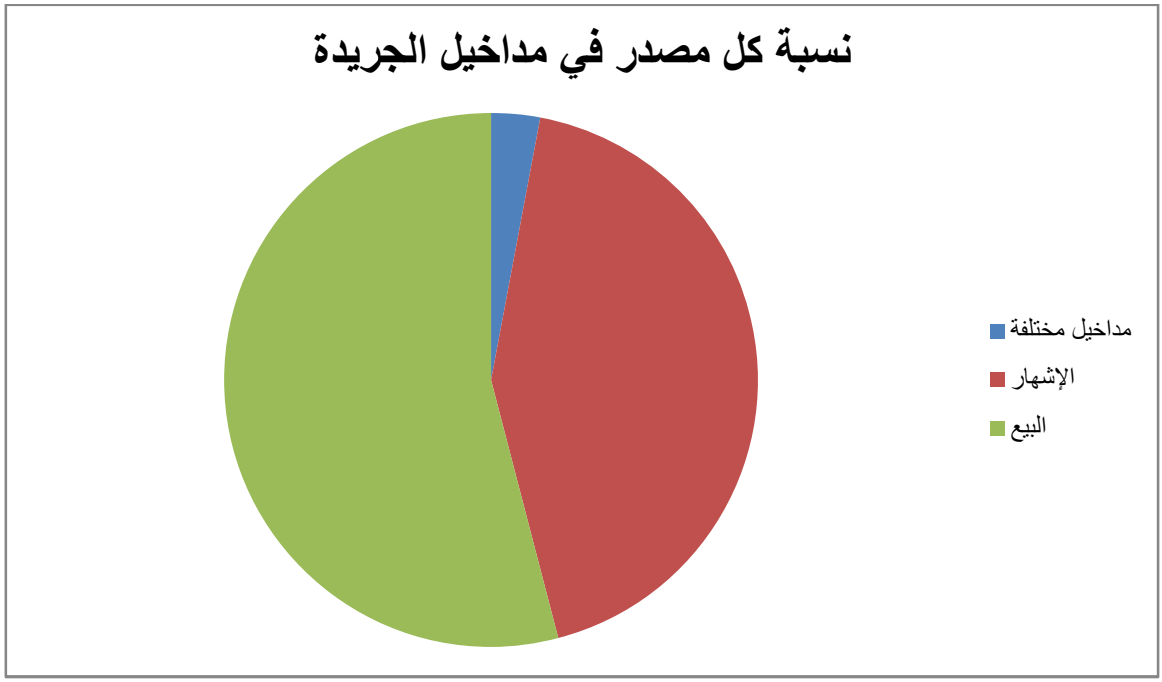

وتجدر الإشارة إلى أن الصحافة المكتوبة الورقية ليست وحدها في سوق الإشهار فهي في منافسة مع وسائل الإعلام الجماهيرية الأخرى التي تخصص هي الأخرى جزءا من مضامينها للإشهار ونقصد هنا الإشهار في السينما والتلفزيون و الإذاعة إلى جانب خاصة في الآونة الأخيرة الإشهار عبر الأنترنت أو الإشهار الإلكتروني. وهو ما يعني أن حصول الصحافة المكتوبة على الإشهار، بصفة عامة ليس سهلا، خاصة في البلدان التي يسود فيها اقتصاد السوق المبني على المنافسة و خاصة الشفافية في المعاملات الاقتصادية المبنية أساسا على المعايير الموضوعية المرتبطة أساسا بالفعالية والتسيير العقلاني للموارد.

وبالرغم من ذلك يبقى الدور الاقتصادي للإشهار في تمويل الصحافة المكتوبة هاما وحيويا في استمرار نشاطها. وتختلف بطبيعة الحال، نسبة مداخيل الإشهار بالمقارنة مع نسبة المبيعات من بلد لآخر تبعا للتطور السياسي و الاقتصادي والتكنولوجي أي خصائص المحيط السائد في البلد بجميع جوانبه.

المبحث الثاني: الإشهار في الجزائر.

ارتبط نشاط الإشهار في الجزائر، بجميع جوانبه بتطور بناء الدولة ونمو المجتمع والتغييرات التي عرفتها البلاد على المستويات السياسية والاقتصادية منذ الاستقلال إلى اليوم. حيث عرفت البلاد من حيث نموذج تنميتها الاقتصادية فترتين أساسيتين، تمثلت الأولى بانتهاج النظام الاشتراكي وما يميزه من التدخل الكبير للدولة واحتكار للقطاع العام لمختلف الأنشطة، وامتدت هذه الفترة منذ الاستقلال، سنة 1962م إلى غاية سنة 1989 وهي بداية الفترة الثانية وهي فترة التحرير السياسي و الاقتصادي الذي أتى به دستور فيفري 1989 الذي فتح بصفة عامة عهد التعددية السياسية والمنافسة الاقتصادية. وسنتعرض خلال هذا المبحث إلى المراحل والتغيرات التي عرفها سوق الإشهار في الجزائر من الناحية القانونية و التنظيمية وكذا المتدخلين في هذا النشاط، ونقصد الوكالات الإشهارية مع تركيزنا في آخر هذا المبحث على إشكالية الإشهار العمومي التي أسالت الكثير من الحبر وأثارت وما تزال تثير الكثير من ردود الأفعال خاصة في حول طريقة توزيعه على عناوين الصحافة المكتوبة.

<u>المطلب الأول</u>: الإطار القانوني والتنظيمي للإشهار في الجزائر.

1/ خلال فترة الحزب الواحد (من 1962-1989)

أ_ المرسوم رقم 63-301 المنظم للإشهار التجاري[1]: هو أول نص قانون ينظم قطاع الإشهار في الجزائر بعد الاستقلال. ويهدف في عمومه إلى إلغاء القوانين الفرنسية وفقا للتصور السياسي و الاقتصادي الذي انتهجته البلاد مباشرة بعد استقلالها[2].

وينص هذا المرسوم في مادته الأولى انه يمنع استعمال لأغراض تجارية كل الصيغ الإشهارية التي تحتوي على كلمات دينية أو سياسية ويخص ذلك كل أشكال الإشهار: ملصقات، إشهار في الصحف أو في الأفلام.

[1] : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم رقم 63-301، العدد59 ، 1963/08/23 ص835

[2] : بلقاسمي رابح، مرجع سبق ذكره ص35

ب_ الأمر رقم 67-279 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للنشر والإشهار[1] :

ويتضمن هذا المرسوم إنشاء الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار(ANEP) وكذا القانون الأساسي الخص بها.

حيث تنص المادة الأولى من قانونها الأساسي على "أن الوكالة الوطنية للنشر والإشهار هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية القانونية الاستقلال المالي وتكون تحت وصاية وزير الأنباء(...)". وقد أعطيت لهذه الوكالة صلاحيات كبيرة في مجال ممارسة وتسيير قطاع الإشهار في الجزائر، ويتجلى ذلك من خلال خاصة المادتين 4 و 5 من القانون الأساسي للوكالة وهو يعكس التوجه الاقتصادي للبلاد في تلك الفترة المبني على النظام الاشتراكي القائم على هيمنة القطاع العام في جميع المجالات.

ج_ الأمر رقم 68-78 المتضمن تأسيس احتكار الإشهار التجاري[2].

بأتي هذا الأمر ليؤسس صراحة لاحتكار الإشهار التجاري من طرف القطاع العام عن طرق الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار بمفردها أو بمشاركة مؤسسات عمومية أخرى.

حيت تنص المادة 2 من هذا الأمر على:"تمارس الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار بمفردها أو بمشاركة المؤسسات العمومية المرخص لها من طرف وزير الأنباء، احتكار الإشهار التجاري وتوزيعه."

وبالتمعن في مواد هذا الأمر خاصة منها المواد رقم 2، 4، 9 يتبين أن الوكالة الوطنية للنشر والإشهار قد منح لها احتكارا شبه كلي في إنتاج وتوزيع الإشهار التجاري بمختلف أشكاله (الإعلانات الملصقة لوحات الدعاية، الصحافة الوطنية، الشريط الدعائي...).

د_ الأمر رقم 71-69 المتضمن تأسيس الاحتكار الخاص بالإشهار التجاري[3]:

جاء هذا الأمر، المؤرخ في 19 أكتوبر 1971، ليكرس احتكار الدولة لنشاط الإشهار التجاري بجميع أشكاله عن طريق الوكالة الوطنية للنشر والإشهار بالإضافة إلى هيئات عمومية أخرى: مكتب الأحداث الحالية المصورة، المكتب الوطني للصناعة والتجارة السينمائية (المواد 7 و8 من الأمر المذكور أعلاه). والملاحظ أن التوزيع يبقى دائما من اختصاص الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار.

[1] :الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، الأمر رقم 67-279، العدد 2 المؤرخ في 05 جانفي 1968 ص15

[2] :الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر 68-78 المتضمن تأسيس احتكار الإشهار التجاري، العدد34، سنة 1968، ص498

[3] : أمر رقم 71-96 مؤرخ في 19أكتوبر سنة 1971 يتضمن تأسيس الاحتكار الخاص بالإشهار التجاري.

ه_ المرسوم رقم 86-283 المتضمن إعادة تنظيم الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار[1].

نص هذا المرسوم بصفة عامة على إعادة تنظيم الوكالة لتصبح مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي وصبغة اجتماعية وثقافية (المادة2) بعد ما كانت مؤسسة عمومية ذات صناعي وتجاري حسب المرسوم 67-279 المتضمن إنشاؤها لكن الشيء المهم هو الإبقاء على احتكارها للاشهار التجاري. ولعل الجديد الجدير بالذكر في هذا المرسوم هو إحداث لجنة التنسيق التقنية التي تعمل على التنسيق بين أجهزة الإعلام من جهة، والمتعاملين المعنيين من جهة أخرى في إطار تحقيق أعمال المؤسسة وبرامجها[2]. وبحكم المادة 26 من هذا المرسوم فإن اللجنة تضم المديرين العامين لمؤسسات الإعلام في الصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية وممثلي القطاعات المعنية كما يترأسها مدير الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار.

من خلال استعراضنا للجانب القانوني والتنظيمي لنشاط الإشهار التجاري خلال الفترة الممتدة منذ 1962 إلى غاية 1989 يمكن أن نستنتج أنه كان يصب في الإتجاه السياسي و الإقتصادي السائد آنذاك والقائم، كما ذكرنا سابقا، على إحتكار القطاع العام للنشاط الإقتصادي وهو ما كانت تجسده الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار (ANEP) في ميدان الإشهار.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجيدة الرسمية، المرسوم رقم 86-283 ، العدد 49، 03-12-1986 ص1975

[2] : بلقاسمي رابح مرجع سبق ذكره ص43

2/ خلال التعددية السياسية و الإعلامية (من 1989 إلى اليوم)

فتح دستور فيفري 1989 عهدا جديدا في حياة البلاد على جميع المستويات. فقد نص على التعددية السياسية وعلى الحريات والحقوق الأساسية للمواطنين ومن أهم هذه الحريات و الحقوق حرية الرأي و التعبير وكذا فتح قطاع الصحافة المكتوبة للقطاع الخاص وهو ما ترجم في قانون الإعلام لأفريل 1990 . وكما رأينا في الفصل الأول، فلقد عرفت الساحة الإعلامية على مستوى الصحافة المكتوبة تطورا كميا ونوعيا بظهور العديد من العناوين الخاصة وتحسن في مضمون ومصداقية الرسالة الإعلامية. وعلى المستوى الاقتصادي فقد تبنت السلطات العمومية اقتصاد السوق كنموذج للتنمية الاقتصادية مبني على حرية المبادرة والمنافسة وهو ما يفترض القضاء على احتكارات القطاع العام في جميع قطاعات النشاط. وفي هذا السياق فقد نص قانون إعلام أفريل 1990 في المادة 100[1] على أن الإشهار، الذي بدأ يعرف تطورا مع بداية التسعينات (كنتيجة منطقية للانفتاح الاقتصادي و الإعلامي)، سوف يخصص له قانون ينظم نشاطه. لكن الشيء الملاحظ هو أن هذا القانون لم ير النور إلى حد اليوم. ومنذ 1990 بقي قطاع الإشهار يعمل في نوع من الفوضى والفراغ القانوني، حيث تميز بتدخل الدولة من خلال مراسيم وحتى تعليمات بالإضافة إلى محاولات لسن قانون يضبط قطاع الإشهار. وهو الشيء الذي سنتعرض له الآن.

أ_ مشروع مرسوم تشريعي حول الإشهار لسنة 1992 [2] :

قامت بتحضيره وصياغته وزارة الثقافة و الاتصال وكان يهدف إلى تحديد القواعد والمبادئ التي تسير الإشهار مع ضبط الشروط العامة لممارسة جميع النشاطات المتعلقة بمهنة الإشهار وحيثيات إنتاجه ونشره.

ومن خلال تصفح مواده يتضح أنه:تضمن صراحة تحرير قطاع الإشهار[3]. لكنه "بقي حبيس أدراج" وزارة الثقافة و الاتصال أي لم يصدر هذا القانون بسبب الأحداث الخاصة التي عرفتها البلاد في تلك الفترة: حالة الطوارئ، عدم الاستقرار السياسي، تعليق العمل بالدستور وبقانون الإعلام.

---

[1] : قانون رقم 90-07 يتعلق بالإعلام مرجع سبق ذكره ص468

[2] :بلقاسمي رابح، مرجع سبق ذكره، ص46، عن وزارة الثقافة، مشروع تمهيدي المتعلق بالإشهار، سبتمبر 1992

[3] : نفس المرجع، ص51

ب_ التعليمة الوزارية في أوت 1992

أصدرها السيد بلعيد عبد السلام الذي كان يشغل منصب رئيس الحكومة من خلال المنشور الحكومي رقم 626 حيث أقرت التعليمة على ضرورة تعامل المؤسسات العمومية والإدارات و المنظمات ذات الطابع العمومي في جميع العمليات المتعلقة بالإشهار مع الوكالة الوطنية للنشر والإشهار[1].

ج_ المرسوم التنفيذي رقم 93-194 المتعلق بالإشهار عن طريق المعلنين العموميين[2].

ويحدد هذا المرسوم، المؤرخ في 09 أوت سنة 1993، الأجهزة المكلفة بالتسيير الميداني لميزانيات الإعلانات الاشهارية الصادرة عن المعلنين العموميين. وتحدد المادة2 من المرسوم أعلاه المعلنين العموميين وهم "الإدارات والمؤسسات العمومية، الجهات المحلية، الهيئات و المرافق العمومية والمؤسسات الاقتصادية والشركات التي تملك الدولة أكثر من 50 % في رأس مالها".

ولعل من أهم المواد التي جاءت في هذا المرسوم المادة7 التي تنص صراحة على:"توكل مهام التسيير الميداني لميزانيات الإعلانات الاشهارية الصادرة عن المعلنين العموميين المحددين في المادة2 أعلاه على سبيل الحصر إلى المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار والمؤسسة الوطنية للتلفزة والمؤسسة الوطنية للبث الإذاعي دون سواها." ويضيف المرسوم في المادة 8 "يمكن أن توكل مهام التسيير الميداني لميزانية الإعلانات الإشهارية الصادرة عن المعلنين العموميين، أيضا إلى كل مؤسسة عمومية ذات طابع إشهاري"

إن المتفحص لمحتوى هذا المرسوم خاصة المواد السابقة الذكر يستنتج مباشرة أن السلطات العمومية عادت إلى عهد الاحتكار في هذا المجال وخاصة الإشهار الصادر عن المؤسسات العمومية مهما كان نشاطها أي حتى التجارية منها حيث بحكم هذا المرسوم هي مجبرة إلى اللجوء إلى المؤسسات الإعلامية العمومية (تلفزة، إذاعة) وخاصة إلى المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار التي تتكفل بتسيير الميزانية المخصصة للإشهار العمومي بما فيها توزيعه على الصحافة المكتوبة (المادة3: تحديد الروافد الإشهارية واختيارها) وهو الموضوع الذي يهمنا في دراستنا هذه.

---

[1] :وليد حميدي، "**الإشهار في الصحافة الجزائرية، دراسة مقارنة بين الصحافة الورقية و الصحافة الإلكترونية، المعلنون في صحيفتي الشروق اليومي و الشروق أون لاين نموذجا**"، مذكرة ماجستير، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم علوم الإعلام و الاتصال، السنة الجامعية 2009-2010 ص25

[2]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي المتعلق بالإشهار عن طريق المعلنين العموميين، العدد 53، 15-08-1993 ص7.

د_ التعليمة الوزارية للسيد أحمد "أويحي" المؤرخة ب 13 جويلية 1996

بالرغم من أن المادة الأولى من المرسوم المذكور أعلاه تحدد مدة سريانه بمدة أقصاها ثلاث (03) سنوات إلا أنه استمر تنظيم قطاع الإشهار العمومي بإصدار تعليمة جديدة من طريف السيد أحمد أويحي، رئيس الحكومة آنذاك ، مؤرخة بتاريخ 13 جويلية 1996 تحمل نفس محتوى تعليمة السيد بلعيد عبد السلام الصادرة في أوت 1992 والتي أشرنا إليها أعلاه والتي تنص على ضرورة مرور المعلنون العموميون عبر الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار (ANEP)[1].

ه_ استمرار التعليمات الوزارية

في ظل هذا الفراغ القانوني لنشاط الإشهار، استمر إصدار التعليمات الوزارية التي تصب في اتجاه احتكار الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار للإشهار العمومي: وفي هذا الإطار جاءت تعليمة رئيس الحكومة السيد "إسماعيل حمداني" رقم 007 المؤرخة في 22-03-1999 ثم في جويلية 2004 جاءت تعليمة أخرى للسيد "أحمد أويحي" تكرس احتكار الإشهار العمومي من طرف الوكالة العمومية (ANEP).

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التعليمات متناقضة مع دستور نوفمبر 1996 الذي ينص على فتح المجال أمام حرية ممارسة النشاط الصناعي و التجاري[2]. حيث ينص في المادة 37 على أن"حرية التجارة والصناعة مضمونة وتمارس في إطار القانون[3]." لأنه بموجب هذا النص يفترض أن يكون نشاط الإشهار خاضعا لقواعد السوق المبنية على المنافسة بين المتعاملين مهما كانت طبيعتهم القانونية وكذا على معايير الفعالية و التسيير العقلاني للموارد.

[1] : بلقاسمي رابح، مرجع سبق ذكره ص53

[2] : وليد حميدي مرجع سبق ذكره ص26

[3] : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور نوفمبر 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد76، 08-12-1996، ص12.

و_**استمرار الفراغ القانوني الخاص بالإشهار:**

أمام ردود الأفعال السلبية على الفراغ القانوني الذي يميز سوق الإشهار في الجزائر وما نتج عنه من فوضى وعدم شفافية خاصة في تسيير الإشهار العمومي حاولت السلطات وضع قانون ينظم القطاع:

ــ في فيفري 1999 صادق مجلس الوزراء على مشروع تمهيدي لمشروع قانون الإشهار وقد تمت المصادقة عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني في جوان من نفس السنة لكن تم رفضه من طرف نواب مجلس الأمة.

ــ في ربيع 2008 تم الإعداد لمشروع قانون آخر للإشهار يهدف حسب وزير الاتصال آنذاك إلى وضع حد نهائي إلى الفوضى الكبيرة التي تطبع القطاع وإلى حرية نشاطات الإشهار و ضمان الشفافية وحماية المستهلك، والحرص على عدم بروز احتكارات في هذا القطاع، (...)[1].

لكن مصيره كان مثل سابقه حيث رفض من قبل أعضاء مجلس الأمة بعد المصادقة عليه من طرف نواب المجلس الشعبي الوطني. ويعود رفض المشروع حسب السيد عبد العزيز رحابي، وزير الإعلام السابق، إلى "كونه ينص على إلغاء احتكار الإشهار من طرف الوكالة الوطنية للنشر والإشهار في الجزائر وينص على جعل الإشهار ممول لحرية التعبير، ويمنح القانون للوزارات و المؤسسات العمومية الحرية في التعامل مع مختلف وكالات الإشهار الموجودة في الجزائر."[2]

وهكذا يبقى نشاط الإشهار إلى حد اليوم يفتقد لقانون يحدد قواعد ممارسته وفقا للتوجه الاقتصادي المبني على المنافسة والشفافية في المعاملات الاقتصادية والتجارية. وهذا رغم التصريحات المتتالية للسلطات العمومية، ممثلة أساسا في وزارة الاتصال، عن نيتها وعزمها على إصدار قانون ينظم هذا القطاع وهذا أثناء مختلف الملتقيات والأيام الدراسية التي تخصص لهذا المجال مثل الأيام الأورو مغاربية للاتصال الإشهاري.

[1]: وليد حميدي مرجع سبق ذكره ص27

[2]: نفس المرجع، نفس الصفحة

و على سبيل المثال فقد أكد كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالاتصال أن"الحكومة تعكف حاليا على عملية تحيين النصوص القانونية المسيرة لقطاع الاتصال عموما بداية بقانون الإعلام الذي يمثل الإطار العام لتنظيم ممارسة مهنة الصحافة و الإعلام إلى جانب النصوص الأخرى التي تدور في فلكه مثل النصوص الخاصة بالإشهار[1].

كما كشف رئيس ديوان وزير الاتصال خلال الأيام الأورو مغاربية السابعة حول الإشهار الاتصالي (جوان 2013) "أن وزارة الاتصال تعد مشروع قانون حول الإشهار يتضمن الآليات القانونية لتنظيم سوق الإشهار ، وأنه ستتم دعوة المختصين والمتدخلين في قطاع الإشهار و المجالات ذات الصلة لتضمينها في المشروع[2]."

وآخر التصريحات في هذا المجال كانت على لسان السيد وزير الاتصال شخصيا حيث أكد خلال اليوم الدراسي الذي نظم بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة المصادف للثالث (03) ماي من كل سنة، أن قانون الإشهار قيد التحضير وسيصدر في نهاية سنة 2014 وتكون مهمته تأطير عالم الإشهار "وفقا للقواعد الاقتصادية والتجارية[3]."

[1]: وكالة الأنباء الجزائرية،" سوق الإشهار في الجزائر غير محتكر"، الجزائر 31 ديسمبر 2009 نقلا عن موقع http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe , 13-02-2014, 13h40m

[2]:http://www.elkhabar.com , 13-02-2014 , 13h 23m

[3]Hafida AMEYER, "Médias: les priorités du gouvernement", LIBERTE, N° 4290,04-05-2014, p7

المطلب الثاني: سوق الإشهار في الجزائر

أ_ حجم سوق الإشهار في الجزائر:

كنتيجة للإصلاحات الاقتصادية و المتمثلة أساسا في انتهاج اقتصاد السوق المبني على المنافسة الاقتصادية والتجارية، التي قامت بها السلطات العمومية، خاصة منذ بداية التسعينات، ظهرت ديناميكية جديدة على مستوى الاقتصاد الجزائري. وقد انعكست هذه الحركية على توفر كم هائل من السلع والخدمات، أي أن العرض فاق الطلب في العديد من القطاعات وعليه أصبح أمام المستهلك الجزائري اختيار واسع.

وكنتيجة للمنافسة على اكتساب المستهلكين بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا عموميين أو خواص أو أجانب ظهرت أهمية الإشهار في وسائل الإعلام الجماهيرية وهذا للتعريف وترقية مختلف منتوجاتها. وفي سياق هذه الحركية عرف السوق الجزائري ظهور العديد من الوكالات الإشهارية سواء كانت خاصة أو فروع لوكالات إشهارية أجنبية وبالتالي فقد أصبحت هذه الوكالات تنافس الوكالة الوطنية للنشر والإشهار التي كانت تحتكر سوق الإشهار في الجزائر إلى غاية ظهور التعددية السياسية والإعلامية والتفتح على اقتصاد السوق.

ورغم أن الأرقام التي تخص حجم الإشهار في الجزائر غير دقيقة وتختلف حسب مصادرها إلا أن الشيء المؤكد هو أنه في نمو مستمر خاصة منذ سنوات 2000 حيث بدأت البلاد تعود تدريجيا إلى الاستقرار الأمني وهو العامل الذي يشجع على الاستثمار والنمو الاقتصادي و التجاري بصفة عامة.

فحسب تقرير مقدم من طرف الحكومة أمام المجلس الشعبي الوطني في مارس 2005 أعلن أن "سوق الإشهار في تطور هائل (...) وقدر في سنة 2004 ب 4 مليار دينار جزائري[1].

وقد بلغ حجم الاستثمارات في قطاع الإشهار سنة 2007، 9.5 مليار دينار في حين وصل في سنة 2008 إلى 13 مليار دينار جزائري أي بزيادة تقدر بحوالي أي بزادة تقدر ب 26.8 %[2].

وحسب رئيس ديوان وزير الاتصال، خلال تدخله في الأيام الأورو مغاربية السابعة للاتصال الإشهاري (جوان 2013) فإن سوق الإشهار في الجزائر يقدر بين 260 إلى مليون300 أورو سنويا[3].

---

[1] : Acheur Cheurfi, OP. Cit, P157

[2] : وليد حميدي، مرجع سبق ذكره، ص38 نقلا عن Sigma Group, Bilan Médias et Publicité en Algérie et dans le Maghreb, Alger , Janvier 2009, p17

[3] www.elkhabar.com , 13-02-2014 , 13h 23m

ب_مصادره:

أما عن مصادره فهي مشكلة أساسا من قطاعت الهاتف النقال، الصناعات الغذائية ووكلاء بيع السيارات كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم9: **يمثل ترتيب المؤسسات في الجزائر حسب حجم الاستثمارات في قطاع الإشهار**

	المؤسسة المعلنة	حجم الاستثمار الإشهاري (مليون دينار جزائري)
1	أوراسكوم لاتصالات الجزائر OTA	1 871,6
2	وطنية لاتصالات الجزائر WTA	926,1
3	اتصالات الجزائر للنقال ATM	861,1
4	سفيتال CEVITAL	569,9
5	هيونداي موتورز الجزائر HMA	482,2
6	نيسان الجزائر NISSAN	287,7
7	تويوتا الجزائر TOYOTA	219,1
8	دانون الجزائر DANONE	213,0
9	هانكل الجزائر HENKEL	194,7
10	رونو الجزائر RENAULT	192,7

المصدر:وليد حميدي، مرجع سبق ذكره ص38 عن Sigma Group, "Bilan Médias et Publicité en Algérie et dans le Maghreb", Alger , Janvier 2009, p18

ج_ وكالات الإشهار في الجزائر.

يمكن تعريف وكالة الإشهار على أنها "الهيئة التي تتولى نيابة عن المعلن ولحسابه أمر الإعلان من يوم أن يكون فكرة تنبت في ذهن المعلن، إلى أن يظهر في الوسيلة الإعلامية سواء على صفحات الجرائد أو الإذاعة أو التلفزيون أو السينما أو الانترنت أو غيرها... وتستمد دخلها كذلك من العمولة التي تتقاضاها هذه الوسيلة الإعلامية[1]."

ج_1 الوكالة الوطنية للنشر والإشهار(ANEP)

أنشئت للوكالة الوطنية للنشر و الإشهار "ANEP"، كما سبق وأن ذكرنا ذلك، بموجب الأمر رقم الأمر رقم 67-279، المؤرخ في 20 ديسمبر 1967، بعد تأميم مؤسسة "هافاس الجزائر" . ومن خلال النصوص القانونية المؤطرة لسوق الإشهار في الجزائر قبل مجيء التعددية السياسية والإعلامية، خاصة منها:

ــ الأمر رقم 68-78 المتضمن تأسيس احتكار الإشهار التجاري: الذي يؤسس صراحة لاحتكار الإشهار التجاري من طرف القطاع العام عن طرق الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار بمفردها أو بمشاركة مؤسسات عمومية أخرى.

ــ الأمر رقم 71-69 المتضمن تأسيس الاحتكار الخاص بالإشهار التجاري: المكرس لاحتكار الدولة لنشاط الإشهار التجاري مع منح صلاحية توزيعه للوكالة العمومية.

ــ المرسوم رقم 86-283 المتضمن إعادة تنظيم الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار: الذي نص بصفة عامة على إعادة تنظيم الوكالة لتصبح مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي وصبغة اجتماعية وثقافية.

كانت الوكالة الوطنية للنشر والإشهار تجسد احتكار الدولة لنشاط الإشهار بمختلف أنواعه وهذا تماشيا مع النظام الاقتصادي المتبع خلال الفترة التي سبقت مجيء التعددية السياسية والإعلامية واقتصاد السوق بموجب دستور فيفري 1989 والتي أكد عليها دستور 1996.

[1]: جمال العيفة، مرجع سبق ذكره، ص63

وتتمتع الوكالة الوطنية للنشر والإشهار بخبرة طويلة تقدر بحوالي 47 سنة في مجال النشر و الإشهار. وهي مؤسسة ذات أسهم (SPA) منذ 1989 و يبلغ رأس مالها 000 050 164 1 دج[1].

وتتمتع بهياكل وتجهيزات مادية ضخمة وحديثة تتمثل أساسا في:

- ــ وحدة تسيير الإشهار الصحفي
- ــ وحدة الطباعة ومقرها برويبة
- شبكة متكونة من ثلاث وحدات لإنتاج العتاد والخدمات الإشهارية بكل من العاصمة، وهران وقسنطينة
- كما خلقت المؤسسة فروعا جديدة في إطار توسيع حقل نشاطها وهي:
- ANEP للاتصال (ACS)
- ANEP للرسائل القصيرة (AME)

أما عن مهامها وخدماتها فهي عديدة ولعل أبرزها ما يلي[2]:

- إعداد وتسيير الميزانيات الإشهارية "لكبار المعلنين" وكذا الميزانيات الإشهارية المخصصة للأحداث الكبرى (المعارض، كأس إفريقيا للأمم في سنة 1990 ...الخ).
- ترقية الكتاب (عن طريق الطبع والتوزيع) وطبع الحوليات والدلائل.
- إنتاج وبث الومضات الإشهارية.
- التسيير الإشهاري في الصحافة بالجزائر و على المستوى الدولي.
- تسيير اللوحات الإشهارية.

كما تجدر الإشارة إلى أن الوكالة مساهمة في مؤسسة "الجزائرية للورق"(ALPAP)، المتعامل الوحيد المكلف باستيراد الورق الخاص بطباعة الصحف[3].

[1] www.anep.com.dz Entrée le 27.10.2013 à 11h

[2] Idem

[3] : بلقاسمي رابح، مرجع سبق ذكره، ص108

ج_2 الوكالات الخاصة:

في سياق الإصلاحات الاقتصادية و التعددية الإعلامية التي ظهرت في بداية سنوات التسعينات بدأ سوق الإشهار في الجزائر يعرف ظهور وتزايد لوكالات إشهارية جزائرية تابعة للقطاع الخاص بالإضافة إلى فروع لوكالات أجنبية وهذا بعدما كان محتكرا من قبل الوكالة الوطنية للنشر والإشهار.

وهذه الوكالات الأجنبية هي فرنسية، ولبنانية وتونسية بوجه خاص. ويتصدر الإنفاق الإعلاني شركات تنشط في قطاعات السيارات والهواتف والبنوك[1].

والمخطط التالي يبين تطور عدد وكالات الإشهار الخاصة في الجزائر بين 2002 و2009[2].

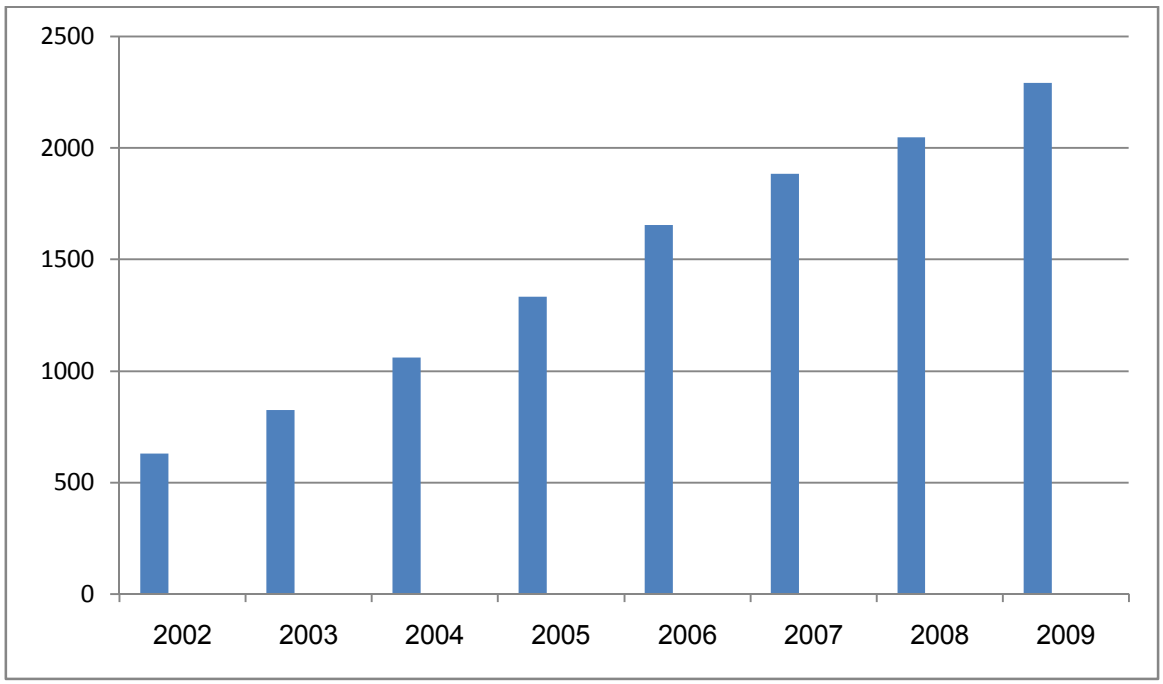

وقد وصل عدد الوكالات التي تنشط في القطاع سنة 2013 إلى حوالي 3000 وكالة[3].

---

[1] في غياب قانون ينظّم السوق ويراقبه وكالات إشهار أجنبية تلتهم مليار دولار سنويا والحكومة تتفرّج، نقلا عن موقع

http://www.rhexpoevenementiel.net **Date d'entrée: 04.03.2014, 10h 20m,**

[2] : وليد حميدي ، مرجع سبق ذكره ص36 نقلا عن Centre National de Registre de Commerce, CNRC, Alger, juin 2009

[3]: عثمان لحياني "قيمة سوق الإشهار والإعلانات حوالي 300 مليون أورو"، الجزائر 03 جوان 2013 نقلا عن موقع www.elkhabar.com 14-02-2013, 13h 23m

ج_3 وضعية الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار في عهد المنافسة:

كما يلاحظ مما سبق فإن، بعد الدخول في عهد التعددية السياسية و الإعلامية و الانفتاح الصريح على اقتصاد السوق، حصة الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار في سوق الإشهار في الجزائر أصبحت تتقلص تدريجيا وهذا نتيجة لمنافسة الوكالات الخاصة الجزائرية و كذا فروع ومكاتب وكالات الإشهار الأجنبية.

فلقد عرف سوق الإشهار في الجزائر تحولات كبرى: بعد ما كانت محتكرة كليا لسوق الإشهار تقلصت حصة الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار إلى حوالي 30 %، سنة 1999 ثم إلى أقل من 20 % سنة 2004[1].

والشيء الملاحظ هو عدم دقة الأرقام في هذا المجال واختلافها حسب المصادر. فحسب كاتب الدولة المكلف بالاتصال فإن الوكالة السالفة الذكر تسير حوالي 56 % من سوق الإشهار الوطنية[2].

وبالنظر إلى الفراغ القانوني في هذا المجال وبالتالي عدم وجود شفافية في تسييره، وهو الشيء الذي سنعود إليه بأكثر تفصيل، يبقى الشيء المؤكد هو أن سوق الإشهار مقسوم بالتقريب مناصفة بين الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار والوكالات الأخرى، أي الوكالات الوطنية الخاصة وفروع الوكالات الإشهارية الأجنبية.

فحسب مصدر آخر (سنة 2011) فإن حصة الوكالة الوطنية من سوق الإشهار تقدر بحوالي 52 % والحصة الباقية أي 48 % تعود للوكالات الأخرى [3]

---

[1]: Achour Cheurfi, Op. Cit, P151.

[2]: وأج، سوق الإشهار في الجزائر غير محتكر، الجزائر 31 ديسمبر 2009 نقلا عن موقع:-http://www.premier-ministre.gov.dz تاريخ الدخول 13-02-2014 سا 13 و 40د

[3]: حنان منصور،" قانون الإشهار في الجزائر، فوضى وغموض لصالح من؟" 28 أكتوبر 2011، نقلا عن موقع: http://algerian-vision.com13-02-2014 13h 10m

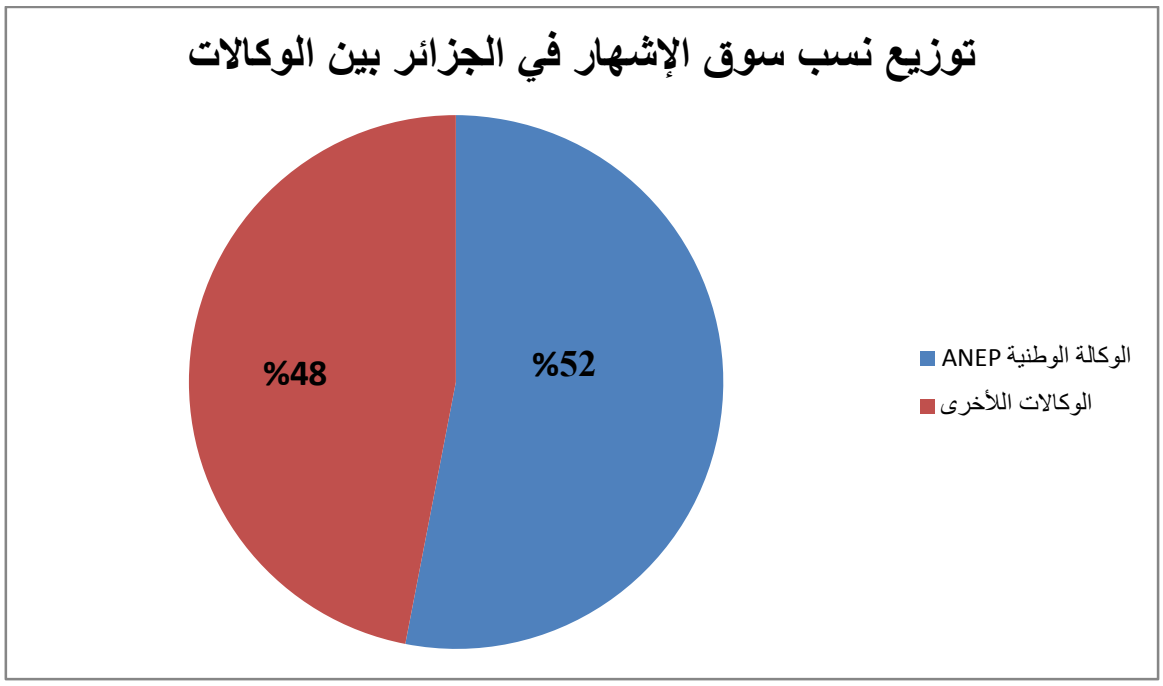

المطلب الثالث: إشكالية توزيع الإشهار العمومي على الجرائد في الجزائر.

أ_ دور الإشهار في تمويل الجرائد الخاصة في الجزائر.

بينا في بداية هذا الفصل بأن الإشهار يمثل مصدرا أساسيا في تمويل الصحافة المكتوبة بصفة عامة.

والأمر كذلك، بل أكثر من ذلك، بالنسبة للصحافة الخاصة في الجزائر باعتبارها صحافة ناشئة. فبعد تقريبا عامين من "الراحة المالية" التي كانت تتمتع بها مباشرة بعد ظهورها بفضل المساعدات التي كانت تتلقاها من طرف الدولة، بدأت هذه الصحف تصطدم بواقع السوق والمحيط السياسي السائد آنذاك بصفة عامة، وبضرورة البحث عن مصادر تمويل أخرى تضمن بها استمرار نشاطها الإعلامي. وهذه المصادر تتمثل أساسا في عائدات الإشهار.

"انتقلت الصحف الجزائرية من عهد الحلم الديمقراطي الأول المنبثق عن أحداث أكتوبر إلى واقعية السوق، وهكذا انتقلت الجرائد من التفكير فقط في كيفية التوفيق بين ما تتلقاه من مساعدات حكومية وما تريده من استقلالية في الخط الافتتاحي إلى البحث عن توازنات أخرى تجعل منها مؤسسات تجارية تمارس الإعلام ضمن أطر سياسية[1]".

[1]: فريدة معتوق، مرجع سبق ذكره، عن محمد بوزادية، "أربع عشرة سنة من اللاقانون"، الخبر الأسبوعي ، العدد 303، من 18 على 24 ديسمبر 2004، ص03

وهكذا فقد أصبحت العديد من الصحف تخصص عددا كبيرا من الصفحات للإشهار، يفوق في بعض الحالات المساحة الإجمالية المسموح بها قانونا ،حيث تنص المادة 28 من قانون الإعلام على أنه:"لا يمكن لأية نشرية دورية للإعلام العام تخصيص أكثر من ثلث (3/1) مساحتها الإجمالية للإشهار والاستطلاعات الإشهارية[1]".

فالقاعدة العامة أصبحت بالنسبة لمسؤولي الجرائد أنه"لاتوجد أية مادة إعلامية يجب أن تحظى بالأولوية أمام الإشهار وحتى إن كان ذلك على حساب الخدمة الإعلامية (...)[2]."

وحسب سبر للآراء لمؤسسة "Immar" أجرته في أفريل 2006، فإن حصة الصحافة المكتوبة من حجم الإشهار تتراوح بين 40 و 55 % والحصة الباقية تذهب للتلفزة الوطنية[3].

وهو ما يدل على الحصة الهامة للإشهار في الصحافة المكتوبة.

أما عن مصادر المادة الإشهارية، فمنها ما هو يأتي من الوكالات الخاصة ومنها ما يأتي عن طريق الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار "ANEP" التي تحتكر توزيع إشهار المعلنين العموميين على الصحف الوطنية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

أما عن حجم الإشهار العمومي في الصحافة المكتوبة فقد كان في البداية كبيرا وكانت كل الصحف الخاصة تطالب بحصتها منه. ففي سنة 1999 ، 65 % من الإشهار في الصحافة المكتوبة يأتي من المعلنين العموميين[4].

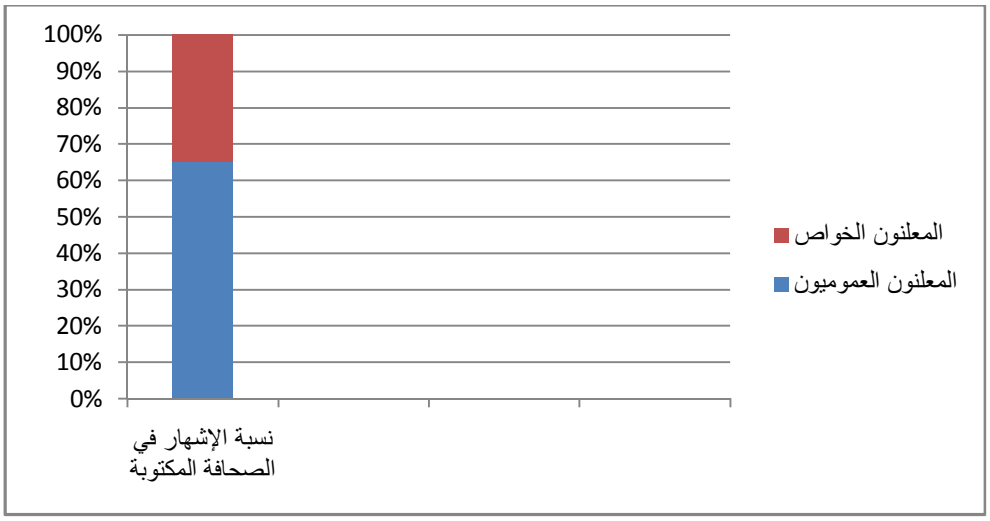

مخطط يبين توزيع الإشهار في الصحافة المكتوبة بين المعلنين العموميين والخواص

[1]: قانون عضوي رقم 12-05 يتعلق بالإعلام، مرجع سبق ذكره، ص5

[2] : فريدة معتوق، مرجع سبق ذكره، ص56

[3] :Achour Cheurfi, Op. Cit, p151

[4] : Idem

أما فيما يخص الإحصائيات التي تخص حجم الإشهار العمومي حاليا فتبقى مجرد تقديرات، حيث يقدر من 120 مليون و 300 مليون أورو، والأرقام الرسمية في هذا المجال لم يعلن عنها إلى حد الآن[1].

ب_ معايير توزيع الإشهار العمومي على الصحافة المكتوبة.

بعد استعراضنا في بداية هذا المبحث، للجانب القانوني و التنظيمي لنشاط الإشهار في الجزائر، خلصنا إلى وجود فراغ قانوني في هذا المجال، بمعنى غياب قانون ينظمه وفقا لقواعد شفافة تتماشى ومقتضيات نظام اقتصاد السوق الذي تبنته السلطات العمومية خاصة منذ التسعينات.

وكنتيجة لذلك فإن الإشهار العمومي يتم تسييره، بل توجيهه، من قبل السلطات العمومية عن طريق الأوامر وحتى التعليمات التي سبق وأن تتطرقنا إليها: التعليمة الوزارية الصادرة في أوت 1992، المرسوم التنفيذي رقم 93–194 المتعلق بالإشهار عن طريق المعلنين العموميين، التعليمة الوزارية للسيد أحمد "أويحي" المؤرخة ب 13 جويلية 1996، التعليمة الوزارية للسيد "إسماعيل حمداني" رقم 007 المؤرخة في 22–03– 1999 ثم تعليمة أخرى للسيد "أحمد أويحي" في جويلية 2004.

هذه التعليمات تفرض على المعلنين العموميين المرور عبر الوكالة الوطنية للنشر والإشهار (ANEP) في تسيير ميزانيتها الإشهارية وكذا اختيار العناوين التي تنشر فيها الإعلانات.

ومن هنا يطرح إشكال معيار أو معايير اختيار الجرائد التي تستعمل كأعمدة لبث هذه الإشهارات. فالمنطق الاقتصادي أو العقلاني يفرض انتقاء العناوين حسب درجة مقروئيتها وبالتالي سحبها و انتشارها بهدف المساهمة في تحقيق فعالية الرسالة الإعلانية بوصولها إلى أكبر جمهور ممكن.

لكن أغلب ردود الأفعال على الطريقة التي يوزع بها الإشهار العمومي على الجرائد تصب في أن السلطات العمومية تستعمل هذا الإشهار كأداة لكبح حرية العمل الصحفي أو بتعبير آخر للتأثير على استقلالية الخط الافتتاحي للجرائد الخاصة تجاه السلطة السياسية.

وسنبين ذلك من خلال الآراء، خاصة المعبر عنها من قبل رجال الإعلام، والأمثلة التالية:

[1]: M. Roumadi, "Pression sur le marché piblicitaire", El Watan, N°7165, Samedi 3mai 2014, p4

"على الرغم من أن الصحافة تبدو بخير، فإن العديد من العناوين تبقى جد هشة، خاصة عند انتهاجها خط لا يعجب (أو يقلق) السلطة، هذه الأخيرة كإجراء عقابي تقوم بحرمانهم من موارد إشهارية هامة والتي هي من احتكار الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، وهو الشيء الذي يؤدي إلى صعوبات في البداية ثم الاختناق ثم الاختفاء والأمثلة عديدة[1]".

"حسب معلوماتي، كل أجهزة الإعلام عبرت وستعبر، إلى وقت قريب على الأقل، عن وجهة نظر الذين يعينون ويقيلون، وستجسد إرادة مانحي الأموال الذين يسددون في الحقيقة أجور العمال، بفضل مساهماتهم الإشهارية(...)[2]"

"إنه ليس إشهار حقيقي يهدف إلى بيع منتوجات، هو طريقة مقنعة لتوزيع إعانات لأجهزة صحفية مختارة[3]".

الأغلبية الكبرى لعناوين الصحف الخاصة تعارض طريقة الوكالة العمومية (ANEP)، وبالتالي الدولة، في توزيعها للإشهار العمومي على الصحف: الكثير يؤكد أن الإشهار العمومي يوزع بعيدا عن كل منطق اقتصادي، حيث أن جرائد ذات سحب ضعيف تستفيد من عائدات اشهارية تعادل تقريبا العائدات التي تستفيد منها العناوين ذات السحب الأكثر أهمية. والبعض الآخر يذهب إلى أبعد من ذلك ويرى أن الدولة (عن طريق الوكالة ANEP)، تعمل على الخنق المالي للعناوين المعارضة أو التي تنتقد سياستها[4].

[1]: Outoudert Abrous, Op. Cit, p25
[2]: Mahieddine Amimour, "Le pouvoir entre autoritéet capacité", In Témoignages de journalistes, le 4ème pouvoir?, Op.Cit,P50.
[3]: Saâd Bouokba, "La presse, une meute de chiens au service du pouvour", In Témoignages de journalistes, le 4ème pouvoir?, Op.Cit,P108
[4]: Achour, Cheurfi, Op.Cit, P157

والواقع يتبث إلى حد بعيد أن الإشهار العمومي يوزع بطريقة غير موضوعية تأخذ بعين الاعتبار مقاييس السحب: في سنة 1997 ألغت الوكالة العمومية ANEP الإتفاقية التي تربطها مع صحيفة "Liberté"، وقررت الوكالة عدم تقديم الإشهار العمومي لهذه الصحيفة وذلك رغم أن لها سحب يتراوح ما بين 130 000 و 140 000 نسخة. ومبيعاتها جيدة بحيث لديها فقط 6 % من المرتجعات، وهي صحيفة لها تغطية جغرافية تستجيب لما تهدف إليه المؤسسات العمومية[1].

وبالموازاة مع ذلك تستفيد الجرائد العمومية من هذا المصدر المالي المعتبر بالرغم من أنها ذات مقروئية ضعيفة بل شبه منعدمة وهي، كما سبق وأن بينا ذلك سابقا، بهذه الطريقة "سائرة في طريق الزوال"

والوضع، حسب رأينا، لم يتغير في الوقت الحالي أي أن توزيع الإشهار لا يتم على أسس موضوعية: المقروئية وبالتالي سعة الانتشار لدى الجمهور. والجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم 10: **يبين معدل سحب الجرائد الخمسة الأولى في الجزائر سنة 2011.**

اسم الجريدة	السحب اليومي
الشروق اليومي	531 984
الخبر	465 227
النهار الجديد	365 005
الوطن	163 517

المصدر: www.echoroukonline.com/ara 13-02-2014 14h 40m

من الجدول يتضح أن جريدتي "الخبر" و"الوطن" تعتبر من الجرائد التي تحتل المراتب الأولى من حيث السحب إلا أنها لا تستفيد منذ مدة ، وإلى اليوم، من الإشهار العمومي الذي تتولى توزيعه الوكالة الوطنية (ANEP) على عناوين الصحافة المكتوبة في الجزائر. ولا يمكن تفسير ذلك، حسب رأينا، إلا بسبب خطها الافتتاحي الذي يتميز بالاستقلالية وحتى المعارضة تجاه السلطة السياسية.

[1]: فريدة معتوق مرجع سبق ذكره، ص62.

ومن آخر الأحداث التي تدل على استعمال السلطات العمومية للإشهار العمومي كأداة لمراقبة العمل الصحفي للجرائد الخاصة في الجزائر هو حرمانها ليوميتي: "El Djazaïr news" و "Algérie news" من هذا المصدر التمويلي بسبب أن اليوميتين سمحتا لحركة "بركات" بالاجتماع بمقرهما [1].

وحتى السلطات العمومية تعترف ضمنيا بعدم وجود الشفافية والموضوعية في طريقة توزيع الإشهار العمومي على الجرائد الجزائرية. فبمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، الذي يصادف الثالث 03 ماي من كل سنة، صرح وزير الاتصال خلال اليوم الدراسي الذي نظم بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، بأن قانون الإشهار الذي يتم الإعداد له سوف يقوم على قواعد اقتصادية وتجارية و سيكون أداة تسهر على "تنوع الآراء" وأن "لا يكون هناك تفضيل لمجموعة على حساب أخرى" وهو يشير حسب رأينا إلى طريقة توزيع الإشهار العمومي على الجرائد من قبل الشركة الوطنية للنشر والإشهار (ANEP)[2].

وكخلاصة لهذا المبحث، نعتقد بأنه من الضروري وضع قانون ينظم نشاط الإشهار الذي عرف نموا كبيرا نتيجة للانفتاح الاقتصادي والتجاري الذي انتهجته البلاد خاصة منذ بداية التسعينات أي بعد مجيء دستور فيفري 1990 والإصلاحات التي نص عليها في جميع الميادين.

كما أنه من الضروري أن يكون هذا القانون مبنيا على قواعد موضوعية، شفافة تراعي مقتضيات اقتصاد السوق المبني على المنافسة الحرة وتحقيق النجاعة الاقتصادية وهو ما يعني وضع حد لجميع الاحتكارات التي تفرض عن طريق التعليمات وحتى الممارسات المناقضة لروح اقتصاد السوق. لأن الإبقاء على تسيير نشاط الإشهار بهذه الطريقة التي تتميز بالفوضى وعدم الشفافية سيبقي الإشكال الخاص بتسيير وتوزيع الإشهار العمومي على الصحافة المكتوبة قائما مهما كانت التبريرات التي تحاول السلطات العمومية إعطاءها.

[1]: M. Roumadi, Op. Cit, p4.
[2] : Hafida Ameyar, Op. Cit, P7.

المبحث الثالث: دراسة حالة جريدة "الشروق اليومي"

في هذا المبحث سنتعرض إلى دراسة حالة جريدة "الشروق اليومي" باعتبارها جريدة خاصة تستفيد من الإشهار العمومي. وخلال هذا المبحث سنتعرض للتعريف بهذه الجريدة وكذا التطرق للإشهار فيها من حيث حجمه ومصادره وفي الأخير سنحاول استنتاج مدى تأثير استفادة الجريدة من هذا المصدر التمويلي على خطها الافتتاحي وهذا بعد القيام بتحليل مضمون مقالها الافتتاحي خلال سنة 2013.

المطلب الأول: تقديم جريدة "الشروق اليومي".

أ/ بطاقة فنية لجريدة الشروق اليومي

"الشروق اليومي" هي صحيفة يومية خاصة، شاملة تصدر باللغة العربية عن مؤسسة "الشروق للإعلام و النشر". وقد انبثقت عن مؤسسة "الشروق العربي" التي قام بتأسيسها "الإخوة فضيل" في ماي 1993. وقد تم اعتماد جريدة الشروق اليومي سنة 1995 نتيجة لخلافات ظهرت داخل طاقم "الشروق العربي"[1].

مقرها العام: دار الصحافة، 2 شارع فريد زويوش القبة، الجزائر العاصمة

المدير العام مسؤول النشر: السيد علي فضيل

رئيس التحرير: السيد محمد يعقوبي

وقت الصدور: صباحا

عدد الصفحات: 24 صفحة مخصصة لمعالجة الأحداث والمواضيع الوطنية والمحلية والدولية وكذالك المواضيع الرياضية والثقافية والاجتماعية والمتنوعة والتسلية. بالإضافة، طبعا للصفحات المخصصة للإشهار.

[1]: نفيسة نايلي، مرجع سبق ذكره ص140

بالإضافة إلى الطاقم الصحفي العامل بالمقر العام تمتلك الجريدة الجريدة مكتبين الأول بقسنتطينة والآخر بوهران وكذا مجموعة من المراسلين منتشرين عبر أنحاء التراب الوطني[1].

طبع الجريدة: الوسط: شركة الطباعة الجزائر، الشرق: شركة الطباعة للشرق، الغرب: شركة الطباعة للغرب، الجنوب: شركة الطباعة للجزائر، وحدة بشار ووحدة ورقلة. ويعد الطبع من العراقيل التي تعترض عمل الجريدة حيث لاتملك مطبعة خاصة بها، وهذا ما صرح لنا به مسؤول في مديرية التسويق والعلاقات العامة بالجريدة (أنظر دليل المقابلة، الملحق رقم02 ص109)

توزيع الجريدة: يتم توزيع الجريدة في جميع أنحاء التراب الوطني، وليس لها مشاكل في هذا المجال خاصة وأنها أنشأت شركة توزيع خاصة بها (أنظر دليل المقابلة، الملحق رقم02)

سعر البيع: كان سعر بيع النسخة الواحدة 10 دج ثم انتقل إلى 15 دج منذ 1 مارس 2014. وعن سبب رفع سعر البيع إلى 15دج برر ذات المسؤول ذلك، خاصة، بارتفاع سعر الطبع في حين أن سعر الجريدة لم يتغير منذ 1995 (10 دج). وحسب رأيه فإن سعر بيع الجريدة في الجزائر يعتبر الأدنى على المستوى العربي.

وللجريدة نسخة إلكترونية بالعربية والفرنسية والإنجليزية متوفرة على موقعها الرسمي على شبكة الأنترنت: www.echoroukonline.com.

[1] : البطاقة الفنية للجريدة، "الشروق اليومي "، العدد 4384، 22-05-2014، ص26.

ب/ الخط الافتتاحي لجريدة "الشروق اليومي".

حسب المقابلة التي أجريناها مع المسؤول السابق الذكر في الجريدة فإن الخط الافتتاحي لجريدة "الشروق اليومي" يتمثل أساسا في ما يلي:

ـــ جريدة ذات توجه عام إسلامي ويدافع عن اللغة العربية.

ـــ الجريدة تدعم الديمقراطية وتدافع عن الحقوق و الحريات الفردية والجماعية للمواطنين.

ـــ الالتزام بالموضوعية والاستقلالية عن السلطة السياسية أثناء معالجتها لمختلف الأحداث والمواضيع.

ـــ يمثل الإعلام بالنسبة لجريدة "الشروق اليومي"، منبرا حرا للدفاع عن الموطنين ونشر الحقيقة والدفاع عن الديمقراطية.

ـــ التفتح على مختلف الآراء وشعارها في ذلك: "**رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأيكم خطأ يحتمل الصواب**"

ج/ مكانة جريدة "الشروق اليومي" في ساحة الإعلام المكتوب في الجزائر:

كما سبق وأن ذكرنا تعتبر جريدة "الشروق اليومي" من بين الجرائد التي تحتل المراتب الأولى في ساحة الإعلام الوطني المكتوب في الجزائر، خاصة منذ سنة 2008 م.

وحسب التقارير السنوية للجمعية الفرنسية من أجل مراقبة انتشار وتوزيع وسائط الإعلام، (OJD) فإن جريدة الشروق اليومي تحتل المرتبة الأولى من حيث السحب والانتشار منذ سنة 2011.

واستمر هذا التفوق في السحب و الانتشار خلال سنة 2012 كما هو موضح في الجدول التالي المعد من قبل الجمعية السابقة الذكر.

جدول رقم 11: **يبين ترتيب الجرائد الجزائرية حسب السحب لعام 2012.**

ترتيب الصحف كما ورد حرفيا في التقرير الرسمي لمؤسسة "أو.جي.دي" لعام 2012				
سنة 2012	السحب	الانتشار المدفوع	الانتشار الإجمالي	نسبة نمو بين 2011 و2012
الشروق اليومي	485066	399987	401399	%-5.51
الشروق نهاية الأسبوع	304477	248013	248266	/
الخبر	439096	371011	372068	%-6.66
النهار الجديد	365736	316066	316655	%-2.78
الوطن	136939	109082	109848	%-18.59
الوطن نهاية الأسبوع	115024	91117	91446	%-16.30

المصدر: http://www.echoroukonline.com/ara/mobile/articles/161796.html
تاريخ الولوج إلى الموقع 2014/04/10

وفي آخر تقرير سنوي لذات الجمعية والذي يخص ترتيب الجرائد الجزائرية خلال سنة 2013 والمؤرخ في 20 ماي2014، فإن هذه الجريدة تبقى محافظة على مرتبتها الأولى بتقدم بنسبة +6.28% بالمقارنة مع سنة 2012، بمعدل سحب يومي بلغ 749 506 نسخة[1].

[1] : Communiqué de presse du 20 mai 2014, Certification OJD 2013, Un bon cru pour Echorouk et El Watan. Disponible sur le site: www.ojd.com , le 22-05-2014, 09h30m

ويمثل المخطط التالي ترتيب الجرائد الجزائرية لسنة 2013 حسب انتشارها كما جاء في التقرير المشار إليه أعلاه.

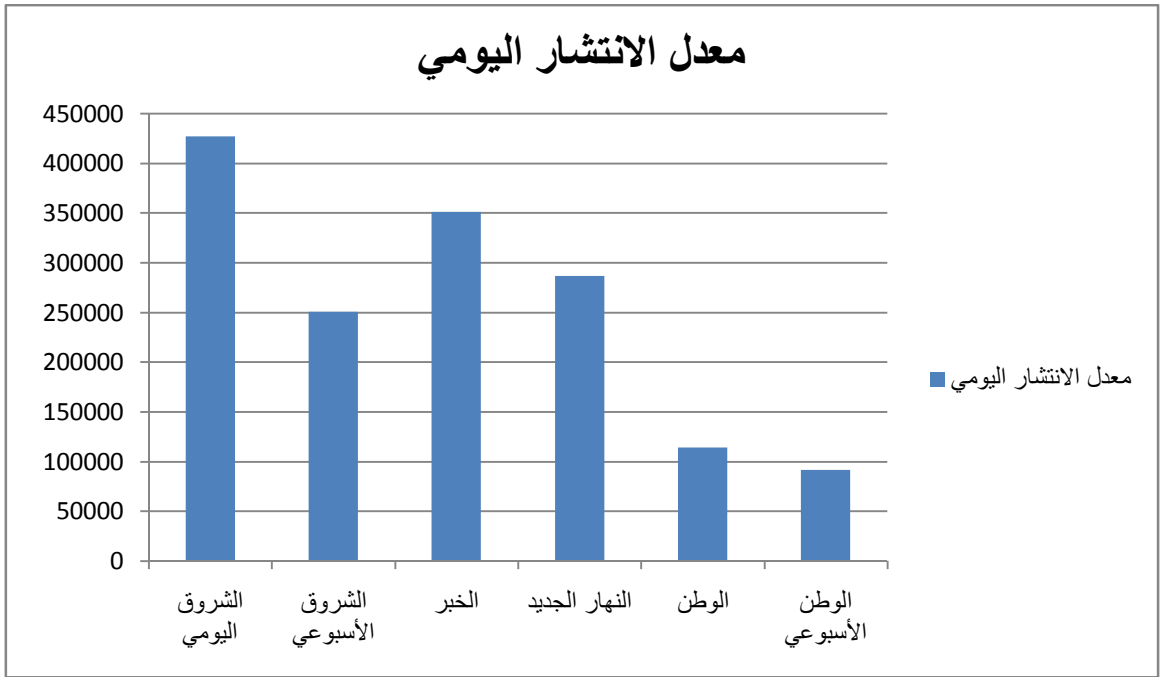

ومن هذا المخطط يتبين أن جريدة الشروق اليومي تتصدر وبفارق كبير ترتيب الجرائد الجزائرية من حيث السحب وحتى الانتشار. وهو ما يجعلها تشكل دعامة إشهارية فعالة بدرجة كبيرة.

المطلب الثاني: الإشهار بجريدة "الشروق اليومي"

تولي الجريدة للإشهار عناية كبيرة حيث خصصت مصلحة لتسييره. وحسب المقابلة التي أجريناها بمديرية المالية والعلاقات العامة فإن الجريدة ليس لها صعوبات في الحصول على المادة الإشهارية.

أ/ من حيث الحجم: خصصت الجريدة خلال سنة 2013 معدل 07 صفحات للإشهار منها 04 صفحات ملونة و 03 صفحات بالأبيض و الأسود.

ب/ من حيث المصادر: فالمؤسسة تحصل على الإشهار الذي يمر عبر الوكالة الوطنية للنشر والإشهار (ANEP) بصفة عادية، ولم يسبق للوكالة العمومية أن رفضت منح الإشهار للجريدة.

وبناءا على الأعداد التي جمعناها خلال شهر أفريل 2014 تمكنا من إعداد الجدول التالي عن مصادر الإشهار بالجريدة.

جدول رقم 12 : **يبين معدل توزيع حجم الإشهار حسب مصدره في جريدة "الشروق اليومي" خلال شهر أفريل 2014.**

المصدر	عمومي	خاص	إعلانات قصيرة	المجموع
عدد الصفحات	**3.4**	**2.7**	**1.9**	**8**
النسبة	**%42.5**	**%33.75**	**%23.75**	**%100**

المصدر: من اقتراح الطالب

من الجدول يمكن أن نلاحظ:

ــ احترام الجريدة للمساحة المخصصة للإشهار حيث لا يجب أن تتجاوز هذه المساحة الثلث (3/1) كما ينص على ذلك قانون الإعلام (12 جانفي 2012) ، كما سبق وأن أشرنا إلى هذه النقطة.

ــ نسبة الإشهار العمومي في الجريدة تفوق نسبة الإشهار الخاص، ولكن بنسبة ضئيلة: تقريبا 10% .

المطلب الثالث: تحليل مضمون المقال الافتتاحي لجريدة "الشروق اليومي"

حسب إشكالية البحث والفرضيات التي نسعى إلى قياسها فإننا اعتمدنا في تحليلنا لمضمون المقال الافتتاحي لجريدة الشروق اليومي خلال سنة 2013 على نوعين من الفئات:

أ/ فئة الموضوع: "للكشف عن مراكز الاهتمام في المحتوى، ذلك أن الوسيلة الإعلامية تعطي اهتماما للموضوعات التي تتفق مع سياستها التحريرية (...)[1]. مع مراعاة ارتباط هذا الاهتمام بالأحداث التي ميزت الإطار الزماني للدراسة: سنة 2013.

وقد قمنا بالتحديد الدقيق لعناصر فئة الموضوع بهدف أخذ فكرة واضحة عن طبيعة المواضيع التي عولجت من قبل الجريدة في مقالها الافتتاحي خلال فترة الدراسة باستثناء المواضيع التي تتعلق بالقضايا الدولية التي جمعناها تحت عنصر فئة "شؤون دولية" وهذا اعتقادا منا بوجود نوع من الإجماع الداخلي حول السياسة الخارجية لبلادنا من جهة، ورغبة منا في التركيز على القضايا التي تهم حياة المواطن الجزائري بصفة مباشرة من جهة أخرى.

وقد جاءت نتائج التحليل حسب فئة الموضوع كما هو مبين في الجدول التالي:

[1]: محمد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص121.

جدول رقم13: **يبين نتائج التحليل الكمي حسب فئة الموضوع**

عناصر فئة الموضوع	التكرار	النسبة (%)
فشل السلطة	04	4.76
استقالة السيد "أحمد أو يحي"	04	4.76
شؤون دولية	42	50
عقلية الحكام	06	07.14
الرشوة	02	2.38
الجريمة	02	2.38
فساد السلطة	04	04.76
تبذير المال العام	01	01.19
المنظومة التربوية	02	2.38
إدارة الحكم	01	1.19
الرياضة	04	4.76
تعدد الزوجات	01	1.19
حرية التعبير	01	1.19
الحكم بالإعدام	01	1.19
الاقتصاد الريعي	01	1.19
البرلمان الجزائري	01	1.19
عقلية المواطن	01	1.19
المعارضة السياسية	01	1.19
مرض رئيس الجمهورية	02	2.38
الوزير الأول	02	2.38
شؤون أخرى	01	1.19
المجموع	**84**	**% 100**

تفسير النتائج: على ضوء هذه النتائج يمكن إبداء الملاحظات التالية:

ــ 50 % من المقالات التي شملتها الدراسة خصصت للشؤون الدولية: دون التقليل من الشؤون الدولية خاصة منها التي تخص ما كان يجري في الوطن العربي مثل الحرب الأهلية في سوريا والوضع الأمني والسياسي الذي يتميز بعدم الاستقرار في عدد من البلدات العربية المجاورة (تونس، ليبيا، مصر) إلا أنه، حسب رأينا فقد أعطيت أهمية مبالغ فيها، وهذا على حساب القضايا الداخلية التي تهم المواطن الجزائري والرأي العام الوطني بصفة مباشرة والتي طبعت الساحة الوطنية خلال السنة الماضية، مثل موضوع مرض رئيس الجمهورية، التعديل الدستوري، التبذير والرشوة (الطريق السيار شرق ــ غرب، قضايا سوناطراك).

ــ التعرض لمرض رئيس الجمهورية مرتين فقط. وهو في نظرنا قليل جدا، لأن الأمر يتعلق بقضية لا تهم السيد عبد العزيز بوتفليقة كشخص وإنما كرئيس للجمهورية أي رئيس أول مؤسسة دستورية في الدولة. وعلى هذا الأساس فحالته الصحية تهم كل الجزائريين وهي إذن في غاية من الأهمية. ولقد أسالت كما نعلم هذه القضية الحبر الكثير في وسائل الإعلام الوطنية (وحتى الدولية) من بينها الصحافة المكتوبة.

ب/ فئة الاتجاه:

تفيدنا فئة الاتجاه في تحليلنا هذا لمعرفة موقف الجريدة تجاه السلطة السياسية في معالجتها للمواضيع التي تطرقت إليها في المقال الافتتاحي.

وفئات الاتجاه السائدة في هذا المجال هي: الاتجاه المؤيد أو الإيجابي، الاتجاه المعارض أو السلبي والاتجاه المحايد. وأخذنا الفقرة كوحدة تحليل[1].

كما قمنا باستبعاد، أو عدم احتساب، الشؤون الدولية والرياضة من التحليل حسب فئة الاتجاه لأن السلطات العمومية ليس طرفا فيها.

وجاءت نتائج التحليل حسب فئة الاتجاه كما هو مبين في الجدول التالي:

[1]: نفس المرجع، ص125.

جدول رقم14 : **يبين نتائج التحليل الكمي حسب فئة الاتجاه.**

عناصر الفئة	إيجابي		سلبي		محايد		
فشل السلطة	0		23		1		المجموع العام للتكرارات : **182**
استقالة "أحمد أو يحي"	0		17		1		
عقلية الحكام	1		26		5		
الرشوة	0		10		0		
الجريمة	0		05		4		
فساد السلطة	0		18		2		
تبذير المال العام	0		04		0		
المنظومة التربوية	0		04		08		
إدارة الحكم	0		03		0		
تعدد الزوجات	0		0		0		
حرية التعبير	0		05		0		
الحكم بالإعدام	0		01		6		
الاقتصاد الريعي	0		04		0		
البرلمان الجزائري	0		03		1		
عقلية المواطن	0		0		0		
المعارضة السياسية	0		03		2		
مرض رئيس الجمهورية	2		07		7		
الوزير الأول	0		09		0		
مجموع التكرارات	**03**	%1.65	**142**	%78	**37**	%20.33	

تفسير النتائج:

من الجدول يتضح أن نسبة كبيرة من المواقف المعبر عنها تجاه السلطة السياسية سلبية وتساوي 78.02% . وهذا، حسب رأينا يعكس حالة البلاد خلال سنة 2013 (فترة الدراسة) والتي تميزت خاصة بنوع من الركود السياسي وانتشار الفساد والرشوة وهي أهم القضايا التي طغت على أحداث الساحة الوطنية خلال هذه السنة إلى جانب، طبعا موضوع مرض رئيس الجمهورية بمختلف تداعياته المتعلقة بسير مؤسسات الجمهورية وتسيير الشؤون العامة والمستقبل السياسي للبلاد بصفة عامة.

وبناءا على النتائج المتحصل عليها من خلال تحليل مضمون المقال الافتتاحي لجريدة الشروق خلال سنة 2013، يمكن القول بأن الجريدة كانت تعطي الأولوية للمواضيع الدولية وهو في نظرنا تهميش للأحداث و القضايا الوطنية. كما يمكن القول في المقابل بأن الجريدة حافظت إلى حد كبير على خطها الافتتاحي الذي يتميز بقدر من الموضوعية والاستقلالية تجاه السلطات العمومية أثناء معالجتها للمواضيع الوطنية.

ويمكن أن نفسر ذلك بالمرتبة (الصدارة) التي تحتلها على ساحة الإعلام الوطني وكذا عدم وجود عراقيل في الحصول على مصادر التمويل الواردة من الإشهار.

خاتمـــــة

في نهاية دراستنا هذه التي تناولت موضوع تأثير الإشهار العمومي على الجرائد الخاصة في الجزائر والتي تطرح في جوهرها علاقة السلطة السياسية بوسائل الإعلام الجماهيرية بصفة عامة و الصحافة المكتوبة الخاصة على وجه الخصوص، تمكنا من استخلاص النتائج التالية والتي تعد بدورها محاولة للإجابة على التساؤلات و التأكد من الفرضيات التي تمت صياغتها في مقدمة هذا البحث:

ــ في فترة الأحادية الحزبية والاقتصاد الموجه، كانت الصحافة المكتوبة في الجزائر كلها ملكا للدولة أي صحافة عمومية وكانت تعبر عن مواقف السلطة السياسية، أي أنها كانت تشكل دعامة إعلامية موجهة لخدمة مواقف وخيارات السلطة السياسية في جميع ميادين الحياة السياسية، الاقتصادية، الثقافية و الاجتماعية.

ــ بعد ظهور التعددية السياسية والإعلامية بموجب دستور فيفري 1989 ظهرت الصحافة المكتوبة الخاصة وظهر بذلك عاملا جديدا هو المنافسة الإعلامية والذي انعكس إيجابا على نوعية الرسالة الإعلامية التي أصبحت تتصف بقدر معتبر من الحرية والموضوعية.

لكن وضع الصحافة الخاصة، التي عرفت نموا كميا ونوعيا معتبرا خلال السنتين الأوليتين منذ ظهورها، بدأ يعرف صعوبات نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والتدهور الأمني الذي عرفته البلاد منذ بداية 1992. حيث توترت العلاقة بين الصحافة المكتوبة الخاصة والسلطة السياسية التي أصبحت تضيق على حرية العمل الصحفي باستعمال مختلف الأدوات ومن بينها الأدوات المادية الضرورية لممارسة النشاط الصحفي مثل التوزيع، الطبع والإشهار العمومي.

ــ وفي ما يخص الإشهار العمومي فقد أصبح يسير عن طريق المراسيم التنفيذية وخاصة التعليمات الوزارية التي فرضت احتكار الإشهار العمومي عن طريق الوكالة الوطنية للنشر والإشهار (ANEP) التي تتولى تسيير ميزانية المعلنين العموميين بما في ذلك اختيار الجرائد التي تنشر فيها الرسائل الإشهارية. وهو ما أثار ردود أفعال سلبية في ما يخص المعايير التي على أساسها يتم توزيع الإشهار العمومي على عناوين الصحافة المكتوبة.

ولقد رأينا أن الكثير من ردود الأفعال خاصة منها الصادرة عن رجال الإعلام تصب في كون أن السلطات العمومية، بواسطة الوكالة المذكورة أعلاه، توزع الإشهار العمومي على الجرائد حسب درجة ولائها أو تدعيمها للسلطة السياسية وليس على أسس موضوعية تتعلق بأهمية سحب وانتشار الجرائد وهو الشيء الذي أكدناه في حالات عديدة خلال دراستنا هذه. وهي، أن السلطات العمومية

تحاول من خلال استعمال الإشهار، الذي يعتبر موردا أساسيا بالنسبة للصحافة المكتوبة، التأثير على الخط الافتتاحي للجرائد الخاصة أو بتعبير آخر استقلاليتها تجاه السلطة السياسية.

ــ وفي ظل الفراغ القانوني الذي يميز نشاط الإشهار في الجزائر إلى حد الآن، أي عدم وجود قانون ينظم هذا النشاط وفقا للمعايير الموضوعية التي تتماشى مع قواعد قانون السوق القائمة على المنافسة والتسيير العقلاني وإزالة كل الاحتكارات العمومية، فإن، حسب رأينا، إشكالية معايير توزيع الإشهار العمومي تبقى مطروحة ومثيرة للجدل. وعليه فالحل، حسب رأينا، يمر عبر إصدار قانون للإشهار ينظم هذا النشاط وفقا للمعايير السابقة الذكر وبالتالي منح إعطاء الحرية للمعلنين العموميين في اختيار الدعائم الإشهارية التي تخدم فعالية رسالتهم الإعلانية ويكون ذلك بضمان أكبر انتشار واسع لها بين الجمهور.

ــ أما في ما يخص الحالة العملية التي أجرينا عليها الدراسة والمتمثلة في جريدة "الشروق اليومي" كونها جريدة خاصة تستفيد من الإشهار العمومي، فإنه وبالنظر إلى قلة المعطيات المتعلقة بنسبة مساهمة الإشهار العمومي في تمويل الجريدة بصفة عامة، فمن الصعب معرفة إذا كان هناك تأثير مباشر لهذا المصدر التمويلي على استقلالية خطها الافتتاحي تجاه السلطة السياسية.

لكن الشيء المؤكد هو أن هذه الجريدة تحتل المرتبة الأولى على ساحة الإعلام الوطني المكتوب من حيث السحب والانتشار وليس لها مشاكل في الحصول على الإشهار سواء كان عموميا أو خاصا.

وحسب النتائج التي تحصلنا عليها من خلال تحليل مضمون المقال الافتتاحي للجريدة خلال فترة الدراسة أي سنة 2013، لمسنا نوعا من التهميش للقضايا الوطنية بالمقارنة مع الأهمية التي كانت تعطى للمواضيع الدولية.

لكن بصفة عامة يمكن القول بأن خطها الافتتاحي لم يتأثر من حيث الموضوعية والاستقلالية أثناء تناولها للمواضيع الوطنية.

قائمـــة المصـــادر والمراجـــع

1/ باللغة العربية

- ✓ **القواميس**

1) الفار محمد جمال، المعجم الإعلامي، عمان، دار أسامة للنشر و التوزيع، 2010

- ✓ **الكتب**

2) المشابقة بسام عبد الرحمن، نظريات الإعلام، عمان، دار أسامة للنشر و التوزيع 2011.
3) العيفة جمال، مؤسسات الإعلام و الإتصال، الوظائف، الهيكل والأدوار، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
4) إحدادن زهير، الصحافة المكتوبة في الجزائر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.
5) أبو عرجة تيسير، دراسات في الصحافة و الإعلام، عمان، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2000.
6) المسلمى ابراهيم عبدالله ، إدارة المؤسسات الصحفية، القاهرة، العربي للنشر و التوزيع، 1995.
7) إبراهيم إسماعيل، فن التحرير الصحفي:بين النظرية و التطبيق، القاهرة، دار الفجر للنشر و التوزيع، 1998.
8) بدر أحمد، أصول البحث العلمي ومناهجه، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1996.
9) بن مرسلي أحمد، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
10) خليل لؤي، الإعلام الصحفي، عمان، دار أسامة للنشر و التوزيع، 2010.
11) محمد عزت محمد فريد، المقالات و التقارير الصحفية: أصول إعدادها و كتابتها مصر، مكتبة الإسكندرية، 1998.
12) محمد عزت محمد فريد، مدخل إلى الصحافة، القاهرة، مكتب أحمد فؤاد للكمبيوتر 1993.
13) عبد الحميد محمد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، بيروت، دار الشروق للنشر والطباعة، 2009.
14) يخلف فايزة، مبادئ في سميولوجيا الإشهار، الجزائر، طاكسيج.كوم، 2010.

✓ **النصوص الرسمية**

15) الجريدة السمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 90-07 المؤرخ في 03 أفريل 1990 المتعلق بالإعلام ، الجزائر، العدد 14 الصادر في 04 أفريل سنة 1990 ص459.

16) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي المتعلق بالإشهار عن طريق المعلنين العموميين، العدد 53، 15-08-1993.

17) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون عضوي رقم12-05 المؤرخ في 12 جانفي سنة 2012 المتعلق بالإعلام ، الجزائر، العدد 02 الصادر في 15 جانفي 2012

18) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 76-97 ليوم 22 نوفمبر 1976 المتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 94 الصادرة يوم 1976/12/24، الجزائر

19) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 82-01 مؤرخ في 06 فيفري 1982، العدد رقم الصادرة يوم 06-02-1982

20) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، دستور 23 فبراير 1989، الجزائر، العدد رقم 9 ، الصادرة يوم 01 مارس 1989

21) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون عضوي رقم12-05 المؤرخ في 12 جانفي سنة 2012 المتعلق بالإعلام ، الجزائر، العدد 02 الصادر في 15 جانفي 2012

22) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم رقم 63-301، العدد59 ، 1963/08/23

23) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، الأمر رقم 67-279، العدد 2 المؤرخ في 05 جانفي 1968

24) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر 68-78 المتضمن تأسيس احتكار الإشهار التجاري، العدد34، سنة 1968

25) أمر رقم 71-96 مؤرخ في 19أكتوبر سنة 1971 يتضمن تأسيس الاحتكار الخاص بالإشهار التجاري.

26) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجيدة الرسمية، المرسوم رقم 86-283 ، العدد 49، 03-12-1986

27) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور نوفمبر 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد76، 08-12-1996

✓ **المذكرات الجامعية**

28) بلخير عمر، "معالم لدراسة تداولية وحجاجية للخطاب الصحافي الجزائري المكتوب مابين 1989 و2000"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية الآداب و اللغات، قسم اللغة العربية و آدابها، السنة الجامعية 2005-2006.

29) مداسي بشرى، "الحق في الإعلام من خلال القوانين و النصوص التنظيمية للمؤسسات الإعلامية في الجزائر، السمعية البصرية، الصحافة المكتوبة، وكالة الأنباء"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر3 ، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم علوم الإعلام و الاتصال، السنة الجامعية 2011-2012.

30) نايلي نفيسة ، "التناول الإعلامي لتعديل قانون الأسرة 2005م، دراسة مقارنة بين جريدتي "الشروق اليومي" و "الوطن"، من 09 أوت 2004م إلى 27 فيفري 2005م"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم علوم الإعلام و الاتصال، السنة الجامعية 2006-2007.

31) مرزوقي عمر، "حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي، 1989-2004"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، أكتوبر 2005.

32) معتوق فريدة ، "حرية الصحافة المكتوبة الجزائرية في ظل قوانين السوق الجديدة-خلال مرحلة التعددية-"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم علوم الإعلام والاتصال،السنة الجامعية 2011-2012.

33) بلقاسمي رابح، "الإشهار و التوازن المالي للصحف الوطنية في الجزائر، دراسة مقارنة ليوميتي "الشعب" و "صوت الأحرار""، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم علوم الإعلام و الاتصال، السنة الجامعية 2006-2007.

34) حميدي وليد ، "الإشهار في الصحافة الجزائرية، دراسة مقارنة بين الصحافة الورقية و الصحافة الإلكترونية، المعلنون في صحيفتي الشروق اليومي و الشروق أون لاين نموذجا"، مذكرة ماجستير، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم علوم الإعلام و الاتصال، السنة الجامعية 2009-2010.

✓ **مواقع الإنترنت**

35) ج. لعلامي، "الشروق دائما الأولى سحبا وتوزيعا وانتشارا"، 22-09-2013 ، نقلا عن موقع echoroukonline.com, 15-05-2014, 12h 30m

36) وكالة الأنباء الجزائرية،" سوق الإشهار في الجزائر غير محتكر"، الجزائر 31 ديسمبر 2009 نقلا عن موقع http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe , 13-02-2014, 13h40m

37) http://www.elkhabar.com , 13-02-2014 , 13h 23m

38) "في غياب قانون ينظّم السوق ويراقبه وكالات إشهار أجنبية تلتهم مليار دولار سنويا والحكومة تتفرّج"، نقلا عن موقع http://www.rhexpoevenementiel.net Date d'entrée: 04.03.2014, 10h 20m

39) عثمان لحياني، "قيمة سوق الإشهار والإعلانات حوالي 300 مليون أورو"، الجزائر 03 جوان 2013 نقلا عن موقع www.elkhabar.com 14-02-2013, 13h 23m

40) وأج، سوق الإشهار في الجزائر غير محتكر، الجزائر 31 ديسمبر 2009 نقلا عن موقع: http://www.premier-ministre.gov.dz تاريخ الدخول 13-02-2014 سا 13 و 40د

41) حنان منصور،" قانون الإشهار في الجزائر، فوضى وغموض لصالح من؟" 28 أكتوبر 2011، نقلا عن موقع:http://algerian-vision.com13-02-2014 13h 10m

42) www.echoroukonline.com/ara 13-02-2014 14h 40m

43) http://www.echoroukonline.com/ara/mobile/articles/161796.html تاريخ الولوج إلى الموقع 2014/04/10

2/ المراجع باللغة الأجنبية

✓ **القواميس**

1) LE BOHEC Jacques, Dictionnaire du journalisme et des médias, Rennes, Presses Universitaires de Rennes, 2010.

✓ **الكـــــــتب**

2) Ahcène-Djaballah Belkacem, Economie de la presse et des médias, Alger, Office des Publications Universitaires, 2014.

3) Cheurfi Achour, La presse algérienne:(Genèse, conflits et défis), Alger, Casbah Editions, 2010.

4) LeFloch Patrick, Economie de la presse, Paris, Editions La Découverte, 2005.

5) Naïli Rachid, Témoignages de journalistes, le 4ème Pouvoir?, Alger, Editions Lalla Sakina, 1998.

✓ **التقاريـــــــر**

6) Reporters Sans Frontière, **Classement mondial de la liberté de la presse 2013**, disponible sur le site: www.rsf.org,18-02-2014, 12:42.

7) Rapport de: Ligue Algérienne pour la Défense des Droits de l'Homme-Collectif des Familles de disparu(e)s en Algérie-Réseau Euro-méditerranéen des Droits de l'Homme, "Réformes politiques" ou verrouillage supplémentaire de la société civile et du champ politique?, une analyse critique , Copenhague, avril 2012.

✓ **الدوريـــــات**

8) M. Roumadi, "Pression sur le marché piblicitaire", El Watan, N°7165, Samedi 3 mai 2014.

9) Hafida AMEYER, "Médias: les priorités du gouvernement", LIBERTE, N° 4290,04-05-2014

✓ **المواقع الإلكترونية**

10) www.rsf.org,18-02-2014, 12:42.

11) http://fr.rsf.org/algerie-sante-de-bouteflika-rsf-denonce-le-21-05-2013,44640.html, 18.02.2014 à 13.25m

12) www.anep.com.dz , le 27.10.2013 à 11h

13) Communiqué de presse du 20 mai 2014, Certification OJD 2013, Un bon cru pour Echorouk et El Watan. Disponible sur le site: www.ojd.com , le 22-05-2014, 09h30m.

الملاحـــق

ملحق رقم 1: **المرسوم التنفيذي رقم 93-194 المتعلق بالإشهار عن طريق المعلنين العموميين.**

مرسوم تنفيذي رقم 93 - 194 مؤرخ في 20 صفر عام 1414 الموافق 9 غشت سنة 1993، يتضمن تطبيق احكام المادة 116 من المرسوم التشريعي رقم 93 - 01 المؤرخ في 19 يناير سنة 1993 والمتضمن قانون المالية لسنة 1993، المتعلقة بالاشهار عن طريق المعلنين العموميين.

إن رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير الثقافة والاتصال،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 81 و116 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 88 - 01 المؤرخ في 22 جمادى الاولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية،

- وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93 - 01 المؤرخ في 26 رجب عام 1413 الموافق 19يناير سنة 1993 والمتضمن قانون المالية لسنة 1993، لا سيما المادة 116 منه،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 92 - 304 المؤرخ في 7 محرم عام 1413 الموافق 8 يوليو سنة 1992 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 92 - 304 المؤرخ في 7 محرم عام 1413 الموافق 8 يوليو سنة 1992 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 92 - 307 المؤرخ في 18 محرم عام 1413 الموافق 19 يوليو سنة 1992 والمتضمن تعيين اعضاء الحكومة، المعدل والمتمم،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : طبقا لاحكام المادة 116 من المرسوم التشريعي رقم 93 - 01 المؤرخ في 19 يناير سنة 1993 والمذكور اعلاه، يحدد هذا المرسوم - انتقاليا ولمدة اقصاها ثلاث سنوات - الاجهزة المكلفة بالتسيير الميداني لميزانيات الاعلانات الاشهارية الصادرة عن المعلنين العموميين.

المادة 4 : يمكن كل معلن عمومي، اذا اقتضى الامر، ان يبلغ للمؤسسة المكلفة بالتسيير الميداني لميزانيات الاعلانات الاشهارية كل المعلومات اللازمة لاختيار الروافد الملائمة.

المادة 5 : يمنع كل اشهار صادر عن معلن عمومي في وسيلة اعلامية تخصص اكثر من 30 ٪ من مساحتها للاشهار.

المادة 6 : يتعين على المعلنين العموميين تحرير نصوصهم الاشهارية باللغة الوطنية ويكون استعمال اللغة الاجنبية كنسخة اضافية مترجمة او منقولة.

المادة 6 : يتعين على المعلنين العموميين تحرير نصوصهم الاشهارية باللغة الوطنية ويكون استعمال اللغة الاجنبية كنسخة اضافية مترجمة او منقولة.

المادة 7 : توكل مهام التسيير الميداني لميزانيات الاعلانات الاشهارية الصادرة عن المعلنين العموميين المحددين في المادة 2 اعلاه، على سبيل الحصر الى المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، والمؤسسة الوطنية للتلفزة، والمؤسسة الوطنية للبث الاذاعي دون سواها.

المادة 8 : يمكن ان توكل مهام التسيير الميداني لميزانيات الاعلانات الاشهارية الصادرة عن المعلنين العموميين، ايضا وحسب الطريقة نفسها الى كل مؤسسة عمومية ذات طابع اشهاري.

المادة 2 : يقصد بالمعلنين العموميين بأحكام هذا المرسوم، الادارات والمؤسسات العمومية، الجهات المحلية، الهيئات والمرافق العمومية، والمؤسسات الاقتصادية، والشركات التي تملك الدولة أكثر من 50 ٪ من رأسمالها، وجميع المؤسسات الاخرى.

المادة 3 : يقصد بالتسيير الميداني لميزانيات الاعلانات الاشهارية الصادرة عن المعلنين العموميين بمفهوم هذا المرسوم، كل عمل يتعلق بابرام تسيير العقود مع الناشرين ومسيري الاجهزة التي تمثل رافدا اشهاريا او مفوضيهم ولا سيما توقيع اية اوامر بخدمة متعاقبة.

يتضمن التسيير الميداني للميزانيات مهمة تحديد الروافد الاشهارية واختيارها والاقساط الزمنية والتفاوض بشأن التسعيرات والاسعار.

المادة 9 : تحدد علاقات المعلنين العموميين والاجهزة المكلفة بالتسيير الميداني للميزانيات الاشهارية في عقود. وفي غياب العقود، تطبق الاحكام النموذجية للممونين بالخدمات، طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادة 10 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 20 صفر عام 1414 الموافق 9 غشت سنة 1993.

بلعيد عبد السلام

ملحق رقم 2: **دليل مقابلـــة**

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم: علم الاجتماع السياسي و العلاقات الدولية

تخصص: اتصال، عولمة و ضبط النزاعات

الموضوع:

تأثير الإشهار العمومي على الخط الافتتاحي للجرائد الخاصة في الجزائر

تحليل مضمون المقال الافتتاحي لجريدة الشروق اليومي، خلال سنة 2013

دليل مقابلـــــة

هذا دليل مقابلة مع مسؤول في مديرية التسويق والعلاقات العامة بجريدة "**الشروق اليومي**" لبحث ميداني تحت العنوان المذكور أعلاه.

ويندرج هذا البحث ضمن إعداد شهادة الماستر في العلوم السياسية، فرع: اتصال، عولمة وضبط النزاعات .

لذا نرجو منكم منحنا المساعدة بالإجابة الدقيقة مع التحلي، بقدر الإمكان، بالصدق والموضوعية في الإجابة.

إن المعلومات التي ستدلون بها لن تستغل إلا في إطار البحث العلمي.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام. وشكرا مسبقا.

من إعداد الطالب: عبد الرحيم خشمون تحت إشراف الأستاذ: د. زغلامي العيد

السنة الجامعية: 2013-2014

ـــ الخط الافتتاحي للجريدة

1/ ما هو التوجه العام للجريدة (إيديولوجية الجريدة) ؟

أ_ من حيث الدين : **توجه إسلامي**

ب_ من حيث اللغة : **اللغة العربية**

2/ ما هو موقف الجريدة من الديمقراطية؟

ج: الجريدة تدعم الديمقراطية.

3/ ما هو موقف الجريدة من الحريات الفردية والجماعية للمواطنين؟

ج: الجريدة تدافع عن الحقوق الفردية والجماعية للمواطنين مهما كانت مطالبهم.

4/ ما هو موقف الجريدة من السلطة السياسية من خلال الممارسة الصحفية؟

ج: الموضوعية والاستقلالية.

5/ ماذا يمثل الإعلام بالنسبة لكم؟

ج: منبر حر للدفاع عن المواطنين ونشر الحقيقة والدفاع عن الديمقراطية.

ـــ ما هي العراقيل التي تواجه عمل الجريدة (إن كانت هناك عراقيل) ؟

1/ في ميدان الطبع؟

ج: الجريدة لا تملك مطبعة خاصة بها.

2/ في ميدان التوزيع؟

ج: ليس هناك مشاكل في التوزيع لأن الشركة أنشأت شركة خاصة بها.

4/ عراقيل وصعوبات أخرى؟

ج: لا توجد

ـ الإشهـــــــار

1/ ما هو معدل عدد الصفحات المخصصة للإشهار يوميا في الجريدة خلال سنة 2013؟

ج: 04 صفحات ملونة و 03 بالأبيض والأسود.

2/ توزيع الإشهار حسب مصدره خلال سنة 2013

الأشهر (2013)	عدد الصفحات	عمومي	خاص	إعلانات صغيرة (أشخاص)
جانفي				
فيفري				
مارس				
أفريل				
ماي				
جوان				
جويلية				
أوت				
سبتمبر				
أكتوبر				
نوفمبر				
ديسمبر				

3/ نسبة مساهمة مداخيل الإشهار في المدخول العام للجريدة؟

الأشهر 2013	النسبة الإجمالية لمداخيل الإشهار	عمومي	خاص	إعلانات صغيرة (أشخاص)
جانفي				
فيفري				
مارس				
أفريل				
ماي				
جوان				
جويلية				
أوت				
سبتمبر				
أكتوبر				
نوفمبر				
ديسمبر				
المجموع				

4/ هل تتلقى الجريدة صعوبات في الحصول على الإشهار؟

ج: لا توجد صعوبات.

5/ متى بدأت الجريدة تحصل على الإشهار عن طريق الوكالة الوطنية للنشر والإشهار (ANEP)؟

ج:؟

6/ هل سبق و أن رفضت الوكالة الوطنية (ANEP) منح جريدتكم الإشهار؟

ج: لا

ــ إن كان الجواب بنعم، متى كان ذلك وما هو السبب؟

ــ متى أصبحت الجريدة تستفيد من جديد من الإشهار عن طريق الوكالة الوطنية (ANEP)؟

7/ ما هي نسبة مساهمة الإشهار الإلكتروني في تمويل الجريدة، خلال سنة 2013؟

ج: مداخيل الإشهار الإلكتروني لا تستغل للجريدة

8/ بعد فتح محطات التلفزيون "الشروق TV" ثم مؤخرا "الشروق NEWS":

ــ كيف أثر ذلك على الإشهار في الجريدة بصفة عامة؟

ج: تأثير إيجابي بحيث أصبح الزبون يحصل على امتيازات في الجريدة.

ــ هل ساهم ذلك في تحسين الوضعية المالية للجريدة؟

ج: لكل شركة حساب مستقل.

9/ كيف أصبح العمل الصحفي في الجريدة من حيث الحرية والاستقلالية، بعد فتح المحطات التلفزيونية التابعة لمؤسسة الشروق؟

ج: أصبح أكثر احترافية.

10/ ما هو سبب رفع سعر بيع الجريدة إلى **15 دج؟**

ج: لأن سعر 10دج للنسخة لم يتغير منذ 1995. وتكاليف الطبع في ارتفاع مستمر.

وسعر الجريدة هو الأدنى عربيا.

11/ كيف أثر ذلك على جلب الإشهار في الجريدة؟

ج: لم يؤثر لا على الإشهار ولا على نسبة المبيعات.

ملحق رقم 3: **قائمة المقالات الافتتاحية لجريدة "*الشروق اليومي*" المكونة لعينة الدراسة.**

رقم الترتيب	تاريخ الصدور	عنوان المقال	كاتب المقال
01	2013-01-01	سنة الإخفاقات	رشيد ولد بوسيافة
02	2013-01-02	"حاليلو" بين المال الحلال والكلام الحرام	عبد الناصر
03	2013-01-03	أين هي قطـــر؟	مصطفى صالحي
04	2013-01-04	ليس دفاعا عن "أويحي"	قادة بن عمار
05	2013-01-05	شجاعة أم جبن؟	عبد الناصر
06	2013-01-06	استقالة "أو يحي"، هل هي استراحة محارب	مصطفى صالحي
07	2013-01-07	المتنبي في "الأرندي"	قادة بن عمار
08	2013-02-08	رصاصة لقتل الثورة	قادة بن عمار
09	2013-02-09	سورية..معذرة أيها الدم الغالي	صالح عوض
10	2013-02-10	/	/
11	2013-02-11	الشيطان يعظ	قادة بن عمار
12	2013-02-12	في الجزائر "إرهابان"	عبد الناصر
13	2013-02-13	جمهورية الفضائح	رشيد ولد بوسيافة
14	2013-02-14	هؤلاء الذين سخروا من تعدد الزوجات	مصطفى صالحي
15	2013-03-16	لن يستقيلوا	قادة بن عمار
16	2013-03-17	كبار المجرمين أولى بالإعدام	رشيد ولد بوسيافة
17	2013-03-18	تهمة الرباط..شرف	مصطفى صالحي
18	2013-03-19	وباء الإجرام	عبد الناصر
19	2013-03-20	الثورة مستمرة..في انحرافها	قادة بن عمار
20	2013-03-21	استفزاز حكومي	قادة بن عمار
21	2013-03-22	غول في طريق السيار	عبد الناصر

تابع ملحق رقم3: **قائمة المقالات الافتتاحية لجريدة *"الشروق اليومي"* المكونة لعينة الدراسة.**

رقم الترتيب	تاريخ الصدور	عنوان المقال	كاتب المقال
22	2013-04-24	**إرادة** يحتاجها السياسيون	صالح عوض
23	2013-04-25	لن تسقط دمشق	صالح عوض
24	2013-04-26	فخامة والي الولاية	عبد الناصر
25	2013-04-27	تعلموا الحرية ولو من الشاب فيصل!	قادة بن عمار
26	2013-04-28	حتى العمرة لمن استطاع إليها سبيلا	عبد الناصر
27	2013-04-29	اخلعوا عصام الشوالي	قادة بن عمار
28	2013-04-30	المتمسكون بالرئيس	قادة بن عمار
29	2013-05-01	ما ثمن وعود أمريكا؟	صالح عوض
30	2013-05-02	عرس في ساحة الوغى	عبد الناصر
31	2013-05-03	الجزائريون يتفرجون والألمان يعملون	عبد الناصر
32	2013-05-04	من انتفاضة شعبية إلى حرب طائفية	حسين لقرع
33	2013-05-05	عمود السحاب على غزة ثانية	صالح عوض
34	2013-05-06	لست وحدك يا غريب	عبد الناصر
35	2013-05-07	افعلها وسنبايعك	قادة بن عمار
36	2013-06-08	ماذا بقي من هيبة البكالوريا؟	حسين لقرع
37	2013-06-09	سلال في وضعية تسلل	عبد الناصر
38	2013-06-10	تعلموا من أوردوغان	قادة بن عمار
39	2013-06-11	أولياء ضد أبنائهم	عبد الناصر
40	2013-06-12	ردا على سؤال	قادة بن عمار
41	2013-06-13	تبعات سياسة بريطانيا لا يتحملها الإسلام	حسين لقرع
42	2013-06-14	أليس فينا رجل رشيد؟	عبد النصر

تابع ملحق رقم 3: **قائمة المقالات الافتتاحية لجريدة "*الشروق اليومي*" المكونة لعينة الدراسة.**

رقم الترتيب	تاريخ الصدور	عنوان المقال	كاتب المقال
43	2013-07-16	خليج الانقلابيين	قادة بن عمار
44	2013-07-17	جنون على الفضائيات	رشيد ولد بوسيافة
45	2013-07-18	الإعلام المصري خارج التيار	صالح عوض
46	2013-07-19	صهاينة الوطن	عبد الناصر
47	2013-07-20	الأنموذج الجزائري أم التركي	حسين لقرع
48	2013-07-21	هل يعلم الرئيس؟	قادة بن عمار
49	2013-07-22	المفاوضات و التيه الفلسطيني	صالح عوض
50	2013-08-23	من هو المجنون	عبد الناصر
51	2013-08-24	الآن يمكن للصهاينة أن يرقصوا	حسين لقرع
52	2013-08-25	من قال إن لحوم العلماء مسمومة	عبد الناصر
53	2013-08-26	القتل بالأسلحة الكيمياوية محظورة و بالتقليدية مباح	حسين لقرع
54	2013-08-27	أبو تريكة "إرهابي"	عبد الناصر
55	2013-08-28	حذار.. الخطر داهم	صالح عوض
56	2013-08-29	هذا ما تعنيه الضربة العسكرية المحدودة لسوريا	حسين لقرع
57	2013-09-01	ارفعوا أيديكم عن غزة	حسين لقرع
58	2013-09-02	النصر الأول	صالح عوض
59	2013-09-03	الراعي الرسمي لمصالح إسرائيل	رشيد ولد بوسيافة
60	2013-09-04	لا شعر ولا شعير	قادة بن عمار
61	2013-09-05	شاهد زور على المباشر	قادة بن عمار
62	2013-09-06	هل الغباء قدرنا؟	عبد الناصر
63	2013-09-07	سوريا لن تخسر وحدها	حسين لقرع

تابع ملحق رقم 3: **قائمة المقالات الافتتاحية لجريدة "*الشروق اليومي*" المكونة لعينة الدراسة.**

رقم الترتيب	تاريخ الصدور	عنوان المقال	كاتب المقال
64	2013-10-08	بين6 أكتوبر 1973 و6 أكتوبر 2013	حسين لقرع
65	2013-10-09	بلفوضيل ظالم أم مظلوم	عبد الناصر
66	2013-10-10	سياسيون مع وقف التنفيذ!	رشيد ولد بوسيافة
67	2013-10-11	الكلمة الأخيرة	صالح عوض
68	2013-10-12	حينما يتجرأ بعض الحقوقيين على الله	حسين لقرع
69	2013-10-13	الاستثناء الذي تحول إلى قاعدة	عبد الناصر
70	2013-10-14	حماس بين الدوحة وطهران	صالح عوض
71	2013-11-16	لا لسجون الخمس نجوم	حسين لقرع
72	2013-11-17	تاهت الأمة فمن يصوبها؟	صالح عوض
73	2013-11-18	الفرح الدامي	عبد الناصر
74	2013-11-19	شكرا لكرة القدم	قادة بن عمار
75	2013-11-20	الفريضة الغائبة في لبنان	صالح عوض
76	2013-11-21	شباب الكرة وعجز السياسة	رشيد ولد بوسيافة
77	2013-11-22	نريد وثبة شاملة بعد التأهل	حسين لقرع
78	2013-12-25	أبو القاسم سعد الله والمستقبل	صالح عوض
79	2013-12-26	فلسطين المظلومة	صالح عوض
80	2013-12-27	يريدونها مصر الإرهابية	عبد الناصر
81	2013-12-28	العنف في مصر..أكبر الخطايا	صالح عوض
82	2013-12-29	هل تتحول مصر إلى دولة فاشلة؟	حسين لقرع
83	2013-12-30	أردغان التجربة المقامرة	صالح عوض
84	2013-12-31	الحق الذي يراد به باطل	صالح عوض